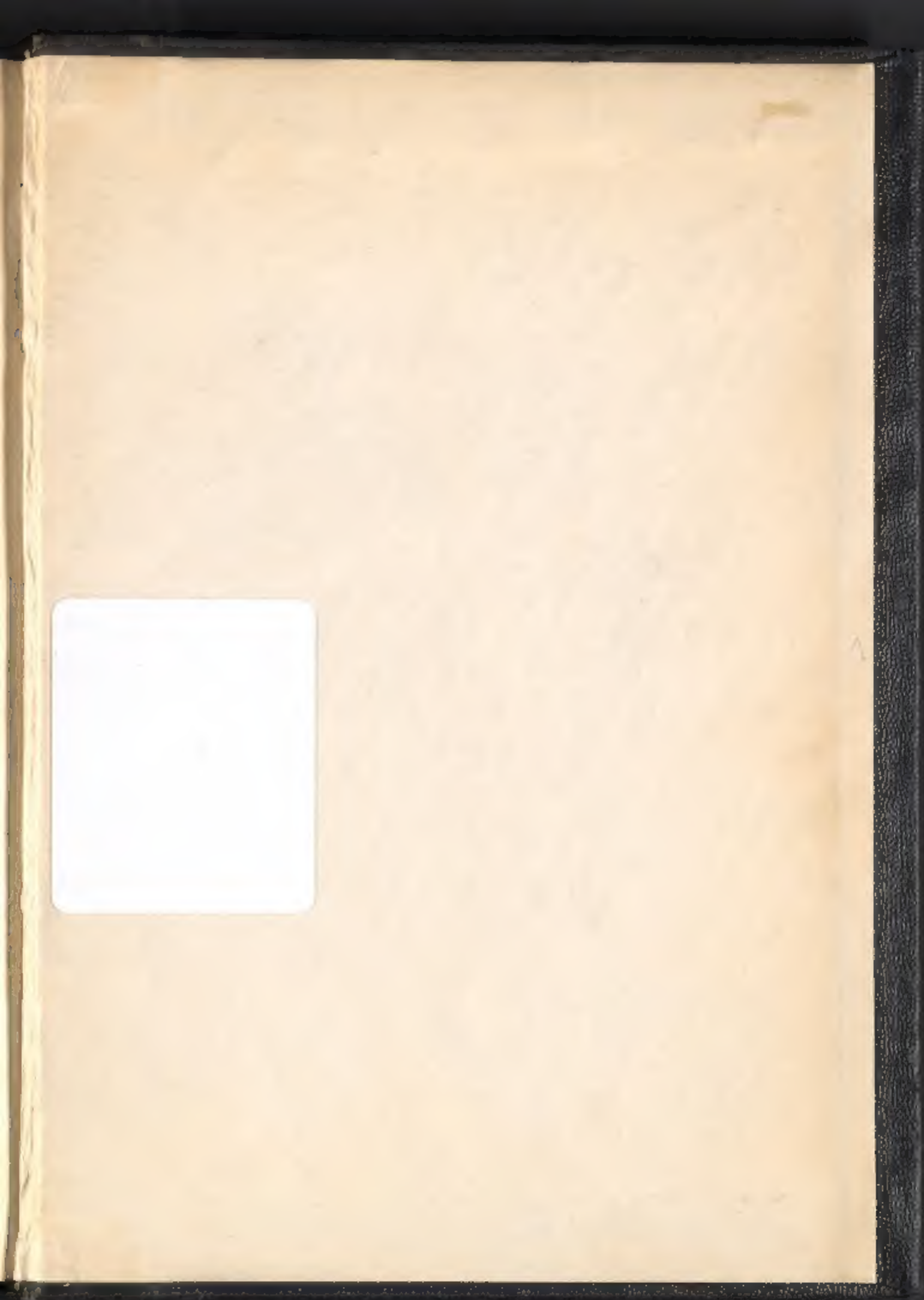


AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY

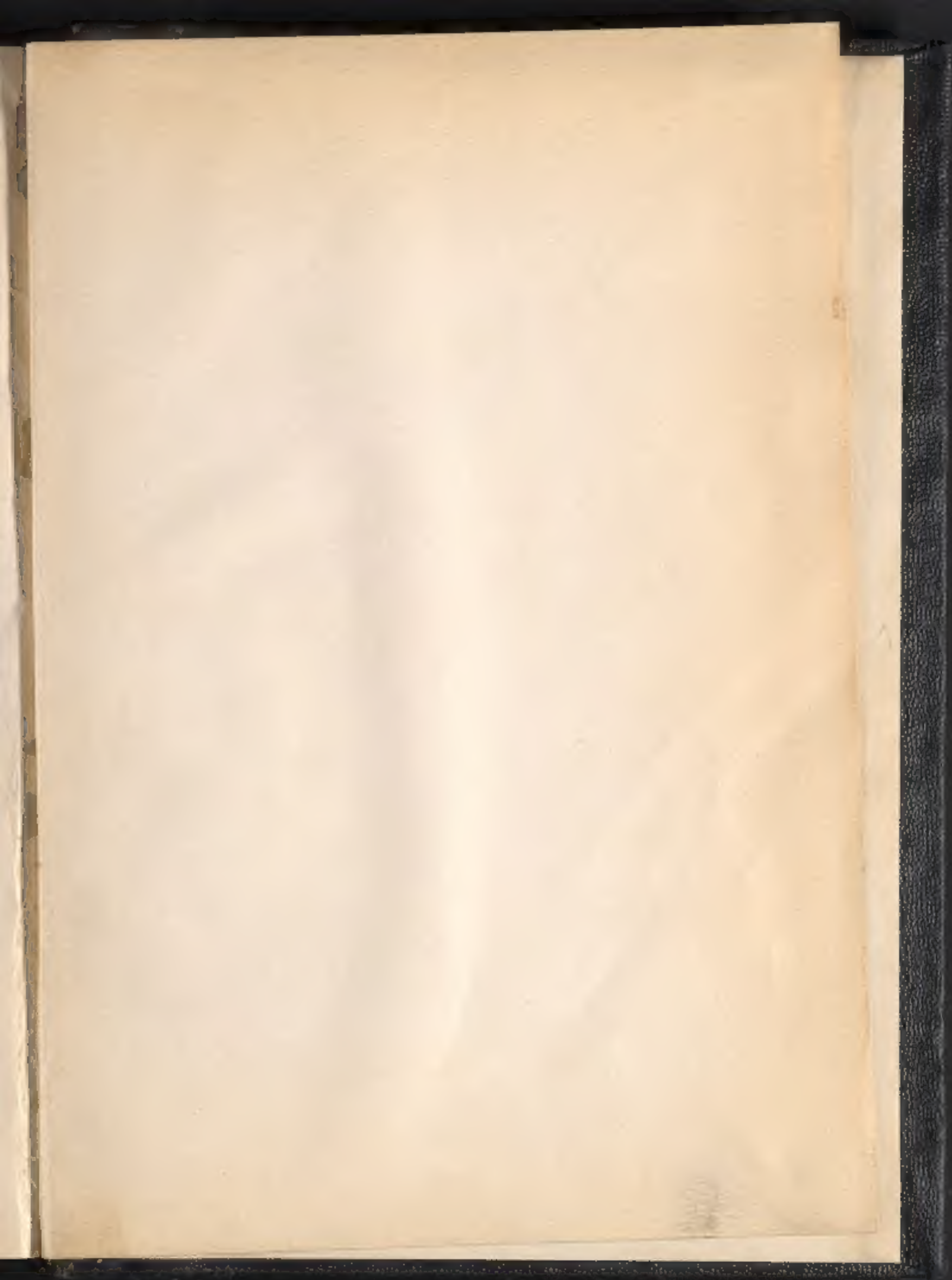


3 8534 01229 4983









دكتور علي حافظ

KJA

147

H34

1951

أساس العدالة في القانون الروماني

11275

الناشر

مجلة البيان العربي

مكتبة

مكتبة  
الجامعة  
القاهرة  
مكتبة  
الجامعة  
القاهرة

مكتبة

١٤٩٢  
٢٠٤٤  
**37241**

مكتبة

# الأستاذ

إلى معالي أحمد لطفي السيد باشا

إله من البر أن يتذكر كل امرئ ساعة من نهار نعمة الله ونعمة الإنسانية عليه ، فذلك أقرب للجميل والخير ، وقد أراني كلما تذكرت نعمة الله وما أنعمت به الإنسانية عليّ حتى كتبت هذه الصحف لا أكاد أحصى ديني وعمره في لكثير من أولى الفضل من العلماء في مصر وفي باريس ، فهم يعبرون أفئدتنا كالظلال فتخشع لذكركم كخشوع الصلاة .

وأرى الأبرار من أبناء هذه الأمة يبصرون هامتك الرفيعة النبيلة من وراء ما يقال وما يكتب ، وفي آماذ ما يحبه المصريون من جميل وخير ، فقد كنت « المعلم الأول » فينا ، وكنت أباً باراً « بالجامعة » ، ومثلاً عالياً للعاملين ، وقد رفعت بمزتك عزة الأحرار في ليل اليأس المدهم ، وأثبتت الله في قلبك مثبِتاً خصباً بينت الحكمة والسداد والرأي والإباء ، وكنت شرفاً عالياً من يتطلع إليه بعسمد لعنت البغي وظلمة الليل حتى يحق الله الحق . . . وأنا مؤمن أنني أشعر بما يشعر به أمثالي من أبناء مصر حين أدع بين يديك بعض ما ملكت أيماننا من جميل ، ولئلا جيبك تقدم ثمرات العدل والحق والخير .

على حافظ

سان استيفانو في أبريل سنة ١٩٥١



# المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الذي كنا في ضلال عنه  
والذي كنا في غمض عنه  
والذي كنا في جهل به  
والذي كنا في غفلة من

الحق والعدل  
والذي كنا في غفلة من  
الحق والعدل  
والذي كنا في غفلة من  
الحق والعدل  
والذي كنا في غفلة من  
الحق والعدل  
والذي كنا في غفلة من  
الحق والعدل

الحمد لله

الحمد لله



## مختصر

إنما يريد هذا الكتاب أن يذكر العادلين العالمين أن كل نص من نصوص القانون ، إنما يحمل في مضمرة دين الإنسانية منذ أعمارها الأولى ، وترى المدينات المتعاقبة تتواصى بالعدل والخير لتقدر للانسان سبيل السعادة والحكمة .

وقد ورثت المدنية عن الرومان فيما ورثت الدين والقانون ، فإذا كشفت أسرار هذا القانون كان تطبيقاً عملياً لخلق شريف عادل . وكان في طياته منطق الفكر اليوناني الذي بنى السعادة والحياة على العدل .

ولعل في هذا الكتاب فسيلة أخرى ، فهو آية على أن العلم الذي لا يطلب لفائدة عاجلة قد يرتد خلقاً وعقيدة ، ويهيئ للعالم من دراسته كرامة الإنسان والعدل والعلم والحكمة ، حين يؤمن أن الإنسان حي ليحقق لنفسه وللناس أسباب الخير والعدل .

ويوم يبلغ معناه آمال الدارسين فيرفعها أو يحفرها إلى إدراك ما لم يبلغ جهده من بيان ، أو ينهض بآمال الذين يحملون مصير البشر إلى أن ينشروا الصدق والوفاء والعدل ، كما تقوم الحياة على بناء شريف ، بومئذ يبلغ العلم أجل رسالته ، وهي السعادة والخير .

وقد يريد الله أن تتصل أجل معانيه بنفوس الأفضلين من أبناء مصر الذين يعيشون الخير ما يعيش له الناس من مجد ، ومنهم من عبروا سبيلي فلم أرو من ظمئهم شيئاً حين تفرقت بنا السبل ، وفي العدل أجل ذكرى للذاكرين .

على حافظ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





# العَدَالَةُ عِنْدَ الرُّومَانِ

تعريف العدالة — الحق والعدالة في روما — مبادئ عامة

## تعريف العدالة :

قد بقي من آثار فقهاء الرومان في العصر الذهبي من تاريخ الفقه الروماني تعريفان اعقباه واحد ، الأول تعريف العدالة والآخر تعريف الحق .  
فقد كتب الفقيه « أوليانوس » في مستهل القرن الثالث بعد المسيح بقول « العدالة هي إرادة دائمة دائمة لإيتاء كل ذي حق حقه » مبادئ الحقوق ثلاثة : أن يعيش حبرين وأن لا يضر أحداً وأن يؤتي كل ذي حق حقه ثم أبع ذلك قولاً آخر ليس أدلي بياناً المفكرة العدالة في نظر هؤلاء الفقهاء ، فقال : « لنا تستمد كلمة الحقوق من كلمة العدالة *Jus a justitia appellatum* » . وقد عرّف الفقيه « سلس » *Gelsus* الحق تعريفاً جميلاً يديماً فقال : « الحق من العدل والإحسان *Ars boni et aequi* » ولذلك صدق الذين يدعونا سدة العدالة فمن نحن نعلم العدل والخير ونعرف من الحق والباطل ونحمل الناس على الخير كما نزلنا شططين من عقاب وتما نحري المحسنين من ثواب وأما إذا لم نحط . أصحاب فلسفة حقة لا دعاة فلسفة مصطنعة <sup>(1)</sup> .

وتعريف الحق بأنه من العدل والخير كان ثمرة طبيعية لنمو القانون لروماني ، ونحن نرى العصر يمشي إلى ضرورات الحياة التي فرضت على العقل في القرن الثاني والثالث بعد المسيح أن يجعل الحق فناً يتخذ عناصره وصفه من معاني العدل والخير . ولا ريب أن الأفكار الإنسانية قد نقصت رماً في عالم الغيب قبل أن تنتهي

(1) Dig. L. 1 ch. 1

إلى أثرين مشهود كما يقول « بهريج »<sup>(١)</sup>. وهذا الزمان الذي قد يكون طويلاً قد سمح من فكرة تخرج من شعور الإنسانية ثم يؤمن بها الناس إذا آسوا منها صواباً وحيراً ، وقيمون عليها نظمتهم ومعاملاتهم ومثل ذلك الزمان كمثل السيل الذي يتدرج في باطن الأرض ثم يظهر مرده واحدة فيكون به عجز فوق ظهر الأرض يشهد الناس . والقواعد القانونية كانت شعوراً من العدالة أدركه العدلون الحسوس « Boni et aequi » قبل أن تفرضه جماعة ما في حكومتها فيصبح شرعاً مكتوباً ؛ فقل أن يكسب « سسرو »<sup>(٢)</sup> سنة ٤٤ قبل المسيح « أساس المدنية » أي « الصديق في قول والأمانة في العهد » ، كانت الأمة ديناً آمن به أرومان وحموها صفة من صفات آلهتهم وسمى « جوبتر » الإله الأمين « Deus fidius » ونصوا لهذه الفصيلة معبداً في « الكيرينال » بخوار معبد « جوبتر » سنة ٢٨٨ من تاريخ روما ؛ والناس لا ينصبون معبداً لشيء قبل أن يعمل في عقيدتهم وقبل أن يؤمنوا أنه هو الحق ومن أحل ذلك يحل لنا أن نتقدم شرح الموضوع في العصور الأولى من حياة المدينة الروماسة أن الأولين من الرومان منذ أشرف عليهم معاني العدل قد سيموا مدام لأمانة وأمانة في ربط الناس من عهد غير أهل مكتوب في علم لأخلاق والدين رمان طويلاً قبل أن يعرضها « الريبور » فتكبر و... وقد بقيت من هذه الآثار الأولى آيات من قدس أرومان لهذه المدينة فهي مذكورة في « جوبتر » ، وؤمنون أن « جوبتر » شهيد على هذا القسم ومن حيث هذا القسم فقد عصى الله . ويتحدث « بلوت » Plaute أن من يريد أن يضع أمانة في عنق أحد فليحسه أن يؤثبه بها في معدن الأمة . وهذا الشدد في حب حمل للأمانة سقط في معملات رومان الخاصة والعامة وصارت الأمة « Fides Romana » مثلاً يدهى بها الأولون من الرومان من عدمهم من الأمة ؛ فقد كان أرومان لا يؤمنون ديبس م يعرفوا بين الأمة وبين الدين والوطنية

(1) L'Esprit du Droit Romain.

(2) De officiis. L.I., ch. VII : « Fundamentum autem est iustitiae fides, id est dictorum, conventorumque constantia et veritas » .



كما يقول « بوشيه لكبير »<sup>(١)</sup> Bouche Leclerc وقد حاشيه أخلاق أحسية معدية تأسوا بأنهم الأقدمين وتنادى رجال الدين وكان ثوابهم من فصيتهم شهورهم بأنهم منقطعة الطريق منهم وقد ارموا أنفسهم بعد وارع الله من عقاب الرأي العام ، وسلطوا على من يحث دينه أن يسقطه الرقيب من مبرته السياسية<sup>(٢)</sup> . وهؤلاء الرومان قد فسدوا ، الفسائل في زمانهم القديم كما رأينا وكأوا مشددين في العاظم فصبوا دعاءهم في صبيح من سحرف عنها لا يفلح دعاؤه وجعلوا عقودهم ونظمهم صيناً قائمة متمعة لا تحريف لكتابتها : ومن أجل هذا مكث هيئة رجال الدين « الموييف » ذات حصر شديد في هذه الجماعة . فقد كانوا حارسين لدين الجماعة حافظين لطريق « الكريستن » أي قدماء الرومان وكان قانونهم ديناً « Fas » واضع إلى نعمة الجماعة الرومانية كانت خلقاً شديداً سارت بالنظم قروناً إلى أن تبدلت عناصر الجماعة وتبدل دين الرومان وعقيدتهم ، ومن أجل ذلك ترى الدمة الرومانية مخرج من معدنها لتزل مبرته العدية في ربط الأفراد من عقود ويكون لها سلطان بالغ عند ما يتحدث عنها لك مسيوس أسكفولا العقبة الروماني الكبير في أوائل القرن الأول قبل المسيح ، وكان ذلك العقبة منهم مسرور في الفون فقال إن الأحكام التي يريدونها الربفور عماره « la divina fide » بناء على هذه الصالحة . أصبحت هذه الأحكام ذات سلطان بالغ « Summam vim » وأن اسم « دمة الطيبة قد وسع أموراً كثيرة جداً فقد اشتملت عليه عقود النوسة والشركة والوديعة والوكالة والبيع والشراء ولإيجار وما عدا ذلك من روابط الحياة .

بل سرى أن أحكام الدمة في القانون الروماني تهيم على الروابط الدنوية المختلفة ؛ فولدت عقود الدمة ودعوى الدمة والملكية دورتورية الدمة على الدمة . ولكننا أن سارعنا إلى هذه النتيجة أسما بالآثار الخاف المترع من عصوه ، وأولى ما أن يعود إلى الأرض التي تنبت فيها هذه الدمة ، وأن تشملها في غرسها ما استطعنا . وذلك أدنى أن نقر ما إلى فهم لأصول الأولى من حياه الأفكار لإسبانية

(١) Bouche Leclerc : Les pontifes, p. 171.

(٢) Censor وضعه في المصاحف لمراقبة الأخلاق العامة .

التي ولدت كثيراً مما يعيش به من مكر وقد بين « هيبوليت تين » وحوث هذه الطبقة من يريد أن يفهم حياة الأفكار الإنسانية فقد كتب في مقدمة كتابه « تاريخ الأدب الإنجليزي » حيناً نقد صفحات محد أو مخطوط قديم أو قصيدة أو «يون أو روم» عباده يدرك في الوهلة الأولى أنها لم تخلق نفسها بنفسها بل وهب شبيهة تقوفاً ذرة أو شبيهة بالأثر المرسوم الذي يخلفه بعض الحيوان في حجر عاش وما فيه : في حوث التقوفا عاش حيوان ومن وراء الصحف عاش يسن وما نال يدرس التقوفا سس الحيوان ولا يدرس الصحف لتتبع الإنسان أمة التقوفا والصحف آثار مائة وحظمت ميت لا أثر لهما إلا بما كشفان من أثر السكان الحي ندى حلفهم لا بد من أن يعنى إلى هذا السكان الحي . . . وادى سعى أن يعلم هو حياة ذلك الإنسان نفسه .

### أصول العدالة في روما :

كان الإنسان الذي عاش في روما لأولى والذي نشأ من غرسه قواعد العدالة الرومانية لا يجمعهم من واحد كما يقول حديث بل حصصهم ما يطويلا لقانون «الشعوب» كل الأمم التي تحكم بالقوانين والعرف تتبع في بعض الأمر قانوناً خاصاً بها وتتبع في البعض الآخر قانوناً عاماً بين بني الإنسان جميعاً لأن ما تسمه كل أمة لنفسها خاص بهذه الأمة نفسها وتسمى ذلك دون مدياً أى قانوناً خاصاً بالمدينة نفسها ولكن ما تسمه الأمة الحبيبة بنى ودعها الطبيعة قلوب الناس جميعاً ووعتها شعوب لأرض كافة ذلك ما تسميه قانون الشعوب ومن أجل ذلك نجد في روما قوانين قانوناً مدياً عاماً مدياً ودوناً عاماً شائعاً بين الناس من كل جنس .

وليس أحسن لهذه التعرقة من أن تتبع الإنسان الذي خصص للقانون الروماني الخاص وسع لأحسان التي تستمتع بهذا القانون والتي حصصت في روائها لقانون حر مضى سرى على الإنسان من كل جنس . وسنرى بضالا قائماً بين القانون الروماني الخاص وبين قانون الشعوب، وسنرى أن هذا النضال كان أبعد أثراً من أن يكون طاهره تاريخية قصيرة أمت من آثار عفية في ضمير الأمة الرومانية كما تراها

المدرسة التاريخية . ويتأري « سافى » أن الحقوق تخرج من فطرة الشعوب كما تخرج السات من الأرض » مثل ذلك عدى كما يقول « سافى » كمثال « ماصر » الكثيرة الملازمة لكل شعب مثله كمثال « المادات العامة » في سد ما وهى أشد شهاً بالعمات التى تتوارى أصولها وراء التاريخ ؛ فلم يلد المقات من المصادوم تخلق من من يراده لأواد ، ولكن المقات يولد من روح الشعوب وهى أمت قرابة إلى شعورنا من الحقوق وذلك أدعى إلى إدراك شأناها من إدراك شأنا الحقوق . وهذه الآيات المختلفة من حياة أمة ، كما ستكون ثم يمتلئ شخصية هذه الأمة . وتتصدر اللغة هذه الأمارات لأنها أظهرها ولكن القانون الذى منش فى حياة الأمة لا يمتلئ فى صورة فواعد مقيمة محدودة ، وإنما يتركه الأمة فى كيانها الشامل الكامل وسليح من هذا الكيان الكلى فواعد مطعمية ممتدة ، وقد دعت حاجة خلقها صيغ ذلك الكيان الكلى فى صيغة من صيغ الإنسان ، ولا أحسن حساً ، لا مان الذى عمت فى أحسنه حياه الأمم حين أتحدث عن شأنا الحقوق . وليس يحى على أحد أن الزمان يرد الحقوق قوة فإن كل فواعد الحقوق لا تلت أن سدو لعقبة أمة حين تلت حدودها كل يوم فى حياه هذه الأمة ، تنمو تطايقها فى الحياه العملية ، وحشد من الحقوق صورة مقيمة ممتدة ، ولدت إحساساً فى ضمير الأمة ونحن نستطيع أن نقارن حياه الحقوق « ماصر » المكونة للحياه البشرية لى لا نقف عن الصور أبدأ ولا نعطى نموها معسوى . وكذلك لا يمتلئ الأمة والقانون من دون تحول لا يقطع ، وهذا يتطور بتغير المبادئ التى شأ عليها وهو حاصم لقانون حقيق وهو مستقل عن إرادة لأواد وعنت المقادير » .

ولم يكن بطرقة « سافى » بمنغرية للدين انعموا المدرسة التاريخية من فقهاء لقانون وحدهم ، بل احتشد أسعاً من فقهاء اللغة أيضاً وهى أدنى أن تأخذ بالآداب لو حسب الفاس أن الجماعات الإنسانية شئ معسوى ذو قوة خالقة يقيم أفرادها لغتها الموروثة ويطيع أفرادها عزمها المسنون لا تكاد تخلق إرادتهم شيئاً ، فتولد العادات والعادات والحقوق حين تتجمع حلية النحل البشرية من قوة حفية صيرت



لإنسان حمياً وعمته أن يبين عما يحد من حس وما يصير من فكر ولكن الأمر أبعد أترأ من نظرة سافيتي التي تبدو مغربة في ظاهر الأمر والتي ترجع البصر إلى جماعة محدودة مصفرة في فروع حيث من الرمان الأول كأنما نميش فيها وراء التاريخ . والذين يحملون للجماعة حساساً مشاعراً عليه على أفرادها مجتمعين يزيدون الأمر تفصيلاً ويحمون ندين أو نواصباً من أصالة الرأي والعلم والبيئة في جماعة ما يدا أعلى في صياغة ما يحتاج صيرهم وضمير الجماعة من معنى الحق . بينهم وبين الجماعة تأثر مردوح ؛ للجماعة عليهم سلطان ولهم على الجماعة سلطان ، كلاهما فعل ومفعول معا ومع ذلك لم يرح فيها أطماعهم فيه جماعة أولية مصفرة لم تتجاوز عتمة التاريخ وليست شديدة من عسى أن تستأثر الحق فيها تخلق الجماعة من عرف ودين ونية في جماعات الأوليين . لن يبدو الأمر أن تكون فرساً علياً لا يسي عن الحق شيئاً يوم تتفقد الجماعات ويختلط بعضها ببعض ويبش بعضها في ديار بعض .

وكيف تفسح جماعة صدرها لطوائف محتدة لهم دين مختلف وعرف مختلف ولسان مختلف وقانون مختلف ولم تستمع الجماعات في مراحل التاريخ أن تبسط قانوناً واحداً على أحساس ذات السنة شئ وليس يعلم إلا الله هل رفعت كان واخواتهم الاسم وبصلت الخبر بنفس الحري الذي حرت فيه القاعدة القانونية « للذكر مثل حظ الانثيين » ليسا سواءاً للغة قوانين غير قوانين الحقوق .

ولم تقف نظرة سافيتي بمنعزل عن التحريخ فقد أصابها صدع من ريشة أكبر فقهاء الألمان في القرن التاسع عشر « رودولف فون إميرخ » لأنها في رأيه نظرية عقيدة صار كمد سياسي فإن آمنت أمة أن الحقوق تخرج نقتة من معين الجماعة كما تخرج اللغة من نبع الجماعة وكما يخرج النبت من الأرض فستسلم هذه الأمة للمقادير والعد ، وستطر مكتوفة ايدين مصيرها من الحق ولا تأتي الحقوق الناس ياتاً وهم « نمون ولا تهبط الحقوق عليهم نقتة وهم يلعبون لا ينال المرء حقاً من دون نضال فكتب إميرخ في كتابه « الكفاح في سبيل الحق » : غاية الحق السلام ، وسبيل هذا السلام الجهاد ، وظالما كان على الحق أن يرى بسهام البنى ولن يتبدل ذلك ماشاء الله أن تقوم هذه الدنيا ، ولن يستريح الحق من الكفاح ، حياة الحق في النضال ،

بصل الشعوب وبصل الجماعات والأفراد ، ولا نجد حقاً اكتسبه أهله سواء أكان ذلك حقاً لأمة أم حقاً لفرد من دون نضال . وكل قاعدة ديدية هامة كان عليها أن تناضل من يقف في وجهها والحق ليس فكرة مجردة ولكنه قوة حية . ومن أجل هذا مثل العدالة في يديها ميزان من الحقوق بالقسط وفي يديها الأخرى سيف يقتصم به الحقوق والسيف من دون ميزان يطمس مسلول ، والميزان من دون السيف حق لا قوة له ، والسيف والميزان لا يربان معهما لبعض . ولا تستقر الحقوق حتى تمسك العدالة السيف نفس الصخرة التي تمسك بها الوارث . والحق عمل دائم دائم ولا تأتي هذا العمل من يد الحكومة وحدها ولكنه من عمل الشعب جميعاً كل حياه الحقوق لو بدروا بدل دائم وعمل لا يقطع من كافة أحرار الأمة <sup>(١)</sup> .

وليس لا يحدون في حسيهم داعية إلى التمسك وهم معمولون بشروطهم ولا حرثهم ومعمولون فيها سلاماً ليس أو شئ قد يحدون من قولهم شيء أنه لا سبيل إلى الحقوق من غير جهاد ومثابرة كمثل الذي ورثت عن أمه مالا كثيراً مع أنه ويمتنع ، قد لا مهم من يقول به إن ملكه لا اكتسب إلا بالكسب والعمل لأنه لم يحصل في كسب ما يستمتع به من مال موروث ، وإن كان الوارث الفنى والذين يستمتعون به وحدوا من حقوقهم معمولون بكسب الآباء وجهادهم نفس قاعدية والحقوق أشبه شيء مهممة « حارس » في أساليب الرومان وهي ذات وجهين تسمى لبعض الناس وجهاً وتسمى لبعض الناس « جهاداً آخر » ذلك لأنه كل من حيث ينظرها . فالملكية والحقوق يستمتع بهما من يملكهما سلاماً وأمن وأكده لا يملكهما قبل أن يسعى في طلبهما الجهاد والعمل ، ولا أهمية ذلك المتاع من جهاد وعمل حديد . فكسب الملكية وحقوق تتطلب الجهاد والعمل ، ووجه الملكية والحقوق تتطلب الجهاد والعمل . ولا يحد سلاماً ولا ثمة من دون نضال ولا يحد متاعاً من دون كد إلا في الجنة ولكن التاريخ لا يعرف إلا صوراً مأساة من الجهاد في إحقاق الحق وحماية الحق .

ونظرية إيهيرينج<sup>(١)</sup> مغرمة حلالة وهي كالمرآة التي تعكس حياة الحقوق في تاريخ الإنسانية فقد انطوت تحت التاريخ على جهاد في سبيل الحق ولم يقض الإنسان على الاستعداد والجور والظلمات في صف الأولين إلا بالجهاد . وهذه النظرية إذا وردت بمران حق كانت استجابة لاحتياج أخلاقية لأن الدين سموا بفهومهم إلى درجات الكمال قد حاهدوا أنفسهم وحاهدوا المعوقات من الأشياء والناس ، والحق قبل أن يكون قواعد عليها النظام ويمرص طاعتها على الناس كان خلقاً فردياً . وفي الجماعات طبقات من الحقوق عصمت الدولة بعضها وصرت على يد من يمسها وهي قوانين الجماعة ؛ ومن وراء ذلك طبقات من الحقوق أمس ما نكون نفوس الناس وهي مستورة في حياة كل امرئ تركت عصمتها وحرمتها لكل فرد ، بقاى حق يوسع لك الدس في محاسنهم ؟ وبأى حق يهتدى برأيك ضال ، وتتجمع حول احترامك الأفتة ، وتكون لك الصدرة والكرامة ؟ لم يخلق الإنسان من شيء من دون نضال . والجهاد سعادته في نفسه سواء أبلغ به مأربه أم لم يبلغ . والطبيعة برهان على ما نرى إليه فإن النصر الذي تتركه عن جهاد إنما يفمر نفسك بالفرح وهذا دليل على أن حياتك حققت مأرباً من مأربها ولم تذهب سدى كما يقول « برحسون » ونحن نقول من إيهيرنج جانب الكفاح الخلقى وهو الكفاح الذى يحق الحق ويهيئ ، للأمم والأفراد حياة طيبة شريفة ، وهو الكفاح الذى يصبو إلى الجمال والخير ويتخذ سبيل الجمال والخير وما أعداه برد الناس إلى طها وحشى ، ويحمل الطمع والجشع والسلب سنة بين الناس . ولارب أن المدالة نمسك السيف والميران ولكن ذلك سبب يحق الحق ويمصم الموازين بين الناس ولو جرد السيف من غير حق فليس يأتى إلا سوء . كذلك لا تنفى القوة المادية عن الحق شيئاً ، وريشة . إيهيرنج رعم حملها كعاد نمسك السيف على الميران في خلق الحقوق فقد أنصر إيهيرنج حد السيف ولم ينصر القلب الذى شهر ذلك السيف . فلم يكن ما نبصر

(١) ولد رودولف فون إيهيرنج بمدينة نورس سنة ١٨١٨ ومات بمدينة جويس سنة ١٨٩٢ وولى تدريس القانون في جامعات ألمانيا وكتب كتباً ذات أثر فعال في تطور ديمه لفقه أهمها كتب روح القانون الرومان سنة ١٨٥٢ والكفاح في سبيل الحقوق ١٨٧٢ وعاية الحقوق سنة ١٨٨٣



من طاهر الكفاح إلا أن القوة تُشد تعقيداً ومُت سباً بإحياء الإنسانية، وهي ميزان النفس البشرية. تميل الإنسانية إذا ما لمت حواف ذلك ائيرار وكل حكومة لا تحسب الميزان بالعدل قصيرها أن تتأثر عليها قيت المعضومين . وسب الكفاح فيه معتقد هو احتلال الميزان الطبيعي *ratio naturalis* . وعلى ذلك فالميزان الطبيعي سب وعاية معاً ، وهو سب إذا مال فأحب آلام الناس ، وهو عاية حين يعمله مد الإنسانية ليكون لكل امرئ حقه . وقد أحد فقهاء الرومان الأمر عن فلاسفة اليونان ... فقد حاول اليونان كما يقول « كريجر »<sup>(١)</sup> أن يحددوا أصول الحقوق والأمارات التي يمتار بها الحق ، ويطروا من وراء كل تشريع مكتوب فأنهوا إلى أن هناك قانوناً عاماً يأتي من برادة ملهية أو من برادة مستمدة من ذون الصيغة وهو حر ، لا يتجزأ من الفطرة البشرية .

وهذا الميزان الطبيعي شديد الإحساس بالحياة الإنسانية مرأً وعلاية ، وم يحترم الطن من ذلك الإحساس مهما طال الزمان . وقد عرصب لناس هذه المسألة من قبل ، وبينها شعراء اليونان في شعرهم واحتار « سوفوكليس »<sup>(٢)</sup> الأخوة والراحم مثلاً لا ينبغي لقانون أن يعمل حقهما من فعل فقد حار على ميزان الطبيعة . واحتار سوفوكليس « أنتيجونا » وكانت مثل الحال والوفاء عند الإغريق فهتت نحاي عن هذا القانون الطبيعي .

فقال كرتون الملك « لا أنتيجونا » : فولى أت ولا طين هلا سمعت منادياً بمادى تعزيم ما فعلت .

فقال « أنتيجونا » بي قد سمعت وكيف لا اسمعه وقد كان حلياً كالشمس كرتون : وتجرئين سهدا على كسر القوايين .

أنتيجونا : لم يشرع الله ما أمرت به ، ولا العدالة إلى عبس بن آلهة الآخرة لم تشرع مثل قانونك للناس . ولا اعتقد أن واهيك بقادة على أن تبيع لحي هالك مثلك أن تتجاوز عن القوايين التي تم نكتب قوايين الآلهة

1. Kraeger Histoire des Sources du Droit Romain, traduction (١) française de Brussaoud.

(٢) سوفوكليس : رواية « أنتيجونا »

التي لا تقهر وهي قوانين غير محدثة من خلق هذا النهار ولا هي  
من خلق الأمس إنما هي أرلية أبدية لا علم بسان متى انشق نورها ،  
ولا محل لي خشية تذيير متعجب أن أغفلها فآلني عقابي من الآلهة .  
وقد ذكر « أرسطو » حدث « ابيحوس » حنين لغير القانون المكتوب  
أنه سنة حكومة ما في جماعة ما من القانون غير المكتوب وهو قانون أسبي  
وأنه لا مدبل ، وهو قديم أرلي

وبين هذين تقاويع صراع في حياة روم ولم تكن صراعاً بين المظا وإعما  
كان صراعاً بين الأحاس إلى استعب عليها روم في تاريخها الطويل . وكان  
هذا الصراع صراع حيوية من عيش نحو رعية العالين . وكذا استأثر العالمون  
قوتهم من بقى العالمين مع إلا أن يستمكك هذه امدد الإلهية ولم تمنع الناس  
أن يملوا قوتهم إلى امدد الطبيعية يسترحموا من بطس الصين ، وإعما  
نفس ، النفس ، نورهم يبدوا إلى فساد عدل ، واهتدى الشرعون مورها ليقبموا  
مصادم كامل للناس حقوقهم . وهي آثارها امدلة لألية مثل أعلام السبيل  
لدين مصادون في سبيل حقوقهم . وهي مثل أعلام السبيل أيضاً للدين شرعون  
شرعة عادة . والشرعون المصلحون لا يقعون عند كتبوا لأن هوسهم المكتوب  
لا يحمي كل شيء ، من عمل لإسان بل أنقوا لنقص ، مرجعاً يرجع إليه من وراء  
كل ومن مكتوب وهم يرجعون إلى ذلك الممدد الإلهي بينهموا القانون  
المكتوب ويكتبوه

### العدالة الطبيعية (١) :

لم سنة يستد في عدم من فقهاء روم من عريف كامل لغير من الطبيعي . إنما محد  
آثاراً متفرقة قد تجمع بينها امجد مما تجمع منها فكمه تقرنا مما رأوا من أصول

(1) • Si les Lois Romaines ont paru si saintes que leur ma este subs-  
te encore malgré la ruine de l'Empire, c'est que le bon sens, qui est le  
maître de la vie humaine, y règne partout et qu'on ne voit nulle part une  
plus belle application des principes de l'équité naturelle (Bossuet)

الحقوق وأقرها وصوّحاً يعرف الفقيه « بولوس »<sup>(١)</sup> يعرف الحق بصيغ مختلفة منها يعرف الحق بأنه العدل والحر ، وذلك هو الحق الطبيعي ، ومنها يعرف الحق بأنه ما شرع في مدينة ما سبعة أعمالها جميعاً أو سبعة لأن كثيراً عدداً من أهلها وذلك هو القانون المدني . ويعرف « أوليانوس » الحق الطبيعي بأنه الحق الذي فطر الأحياء عليه ، فد علمته الطبيعة الأحياء جميعاً ، لم تختص به الإنسان من دون الأنعام والطيور ، وهو الذي جمع بين الذكر والأنثى وحلّى ما سميّه الزواج وهو الذي فرض التسلسل وتعليم الأبناء . ويعرف « فابريشوس » مثلاً للحق الطبيعي فيقول إنه هو دفع الأذى والشر عن النفس لأنه من الحق أن يرد كل امرئ الأذى عن نفسه فكل امرئ محيط على نفسه وكل دفع عن النفس حق ، وإن عدمة قد حملت بين الإنسان وأخيه قرابة أكرهية الأرحام من الظلم أن يحارب إنسان أخيه الإنسان ويريد « أوليانوس » قوله إن الطبيعة جعلت النفس كلهم حراراً .

وهذه التعاريف الموجزة المفرقة استمدت كلها من بحرين ندرنا على السهل .  
المجرى الأول حياة المغلوبين الذين حصدوا لسلطان روما أول الأمر فلم تكن لها إلا من قوانين كما سنرى إلا أن يتبنوا قوانين الطبيعة وأن يمشوا كما يريد الطبيعة ولم تكن روما العالمة لتعترف لهذه الحياة الطبيعية بحق أول الأمر حتى إذا أسست الطبيعة نباتاً صالحاً فرضت قوانينها على الحكام أنفسهم ، والمجرى الثاني يبرح من آثار المدنية اليونانية التي تفرق بين العدالة الصدمية والعدالة المكتوبة والتي تحمل للعدالة الطبيعية قوة لا تتغير بتغير السكان وإيمان فهي لا تتبدل لأحد وتبقى على أحد . والعدالة المكتوبة لا تختلف في شأنها عن العدالة الطبيعية ، وما سبق في احتلت من بلد إلى بلد كالنورين والفايس ، وما سنحدثه خاصة مدينة فاعوانس المكتوبة تختلف من أرض إلى أرض كما تختلف الخط من مكان إلى مكان لكن العدالة الطبيعية واحدة لا تتغير ولها نفس قوة في كل مكان كما هو الذي إذا احترقت

(١) Dig. I. 1, Cap. I. 1. Pausus libro quarto decimo ad Sabinum Jus patrius modis dicitur a quo modo, cum id quod semper aequum et bonum est jus dicitur et est jus naturale a tero modo. quod omnibus vel pluribus in quaque civitate utile est, id est jus civile.

بصاعد لهما في بلاد العرس وفي بلاد اليونان على سواء كما يقول « أرسطو » ،  
وقد جمع فلاسفة اليونان صور العدل في ثلاثة مراتب : الأولى العدالة في معناها العام  
وهي العدالة الحلقية الجامعة للقضايا ، والمرسة الثانية هي العدالة في معناها الخاص  
وهي عدالة بين الدولة والمرد وهي التي يسميها أرسطو عدالة القسمة ، وعدالة بين  
الأفراد بعضهم مع بعض وهي ما نسميه العدالة التبادلية . ثم قسموا هذه العدالة  
الخاصة إلى عدالة طبيعية وعدالة مكتوبة كما رأينا .

### العدالة والأخلاق (١) :

ولم يعرف الرومان فيما خلقوا من فقه بين العدل والخير ؛ وكان على مشرعهم أن  
يرعى العدل والخير معاً ، وكان على قضائهم أن يحكموا بالعدل والخير معاً ، وكان على  
فقههم أن يهتدى بالعدل والخير جميعاً . ومع ذلك فقد فرق بعض الفقهاء المحدثين بين  
العدل والأخلاق وهم مكادون يحملون القوايين مسوياً ، إذ شرحت أعتت عن  
فهم دواعي الحجة التي دعت لحق هذه النصوص . وهم إن آمنوا بمذهبهم هذا  
طمسوا على حياة المدين وصبروا "تقانون منطقاً راسخاً سارماً" وهم يحسبون أن  
تحصص نفوس "الشعر لطقس صارم كالحساب الرياضي . وأخوف ما يحاف الناس من  
هذا المطلق الحسابي المجرد أن ينتهي الفقهاء إلى أن يقعوا بالعلم على دراسة الحقوق  
وطالما تجردوا عن هذا الدمع الإنساني الذي تخرج منه سائر الحقوق فهم أهل  
منطقهم أن يحرموا ، خللاً ويخلوا حراماً وهم لا يشمرون ، وعلة هذا الفصل ترجع  
إلى تعويق التخصص في مسوف العلوم في زماننا الحديث فقد لا ينصر بعض العلماء  
أحد من آفاقهم المحدودة الضيقة ويمنون أنفسهم بأغاط محدودة معلومة قد  
استلجبت عن سائر المعارف الإنسانية . ولسحب منهم يقهون بحجائهم الآفاق المحدودة

(1) - Il n'est point besoin pour régler ces rapports, disait Bigot Prea-  
meneu, en représentant le titre du Code Civil sur les Obligations, que de  
se conformer aux principes qui sont dans la raison et dans les coeurs de  
tous les hommes. C'est là, c'est dans l'équité, c'est dans la conscience que  
les Romains ont trouvé ce corps de doctrines qui rendront immortelle leur  
legislation. Ripert, « La Règle Morale dans les obligations civiles » .



الصيقة ولن يحصى زمان طويل حتى تترك الإنسانية فساد هذا التخصص العقيم .  
ومن الجرح الإنسانية أن نؤخره حتى تأخذ العصب بأصراف شتى من المعارف  
الإنسانية وامة الأخرى عنه رمانة مكينة بين الفقهاء في القرن التاسع عشر في  
فرنسا قد حسبوا أن قوانين نابليون قد أحصت كل شيء ، وما عيى الفقيه إلا أن  
يعبر أعضائها تطبيقاً لغنياً وهؤلاء الشراح المعطلون قد أورتوا بلاميدهم ذلك  
المذهب . مذهب « الأستاذ كارياس » في كنهه تقاون الرومانى إلى دعوى  
الفصل بين القاون والأخلاق بل رى فقهاء القاون الرومانى بالاحتلاط فقال : لم  
يستطع الفقهاء أن تتحاشوا الخلط بين القاون والأخلاق وقد عرف « سلس »  
الحق بأنه من العدل والخير أى صيغة احمر والمدانة في قواعد عمدة كأننا كان على  
المشرع أن يطق الأخلاق في المعاملات تطبيقاً تاماً ثم أن « أولمباوس » وهو  
بشرح مرف « سلس » فصل في عرض بحرف لمادته وتعلم فمفسر الفقهاء  
أنهم سادة المدانة ومن فصل أنه أن هذا الرأى الذى مدى حدود القاون حتى  
ساوت حدود الأخلاق مكثت عنها أسواقاً في حدود التأمالات ولم يكن له من تأثير  
على المشرع الرومانى حتى علت المسألة عرش الأخلاق فذهب مدعون من وحيب «  
ثم جاء من بعده « بول فردريث جيرار »<sup>(١)</sup> فدعا إلى هذه الدعوى نفسها

(١). Le droit romain est, en prenant le mot dans son sens le plus technique, l'ensemble des règles qui régissent par une contrainte extérieure, qui se passent des rapports des hommes entre eux. Les juristes romains distinguent plus particulièrement que nous ne faisons les autres peuples de la loi religieuse relative aux rapports des hommes avec eux-mêmes (fides), et ils ont aussi par conséquent aperçu la démarcation qui se sépare de la morale, dont les règles, considérées comme n'intéressant pas l'utilité publique, sont obligatoires seulement devant la conscience et peuvent être enfreintes sans répression. Cependant, la distinction du droit et de la morale, qui est délicate à faire, en théorie, de tous les temps, a dû, dans la pratique, se dessiner d'autant moins nettement, à l'époque même de Rome, que la législation y était plus exclusivement coutumière, et, même chez les Romains, il y a forcément eu un mélange entre le droit et la religion, tant que les pouvoirs politiques et religieux sont restés réunis dans les mêmes mains.

C'est sans doute en grande partie par l'influence traditionnelle de ce passé qu'il faut expliquer la confusion préconçue constatée faite des trois domaines dans les définitions et les préceptes généraux dont les jurisconsultes romains ont fait le préambule habituel de leurs exposés de la science juridique; leur énumération des préceptes du droit commençant par le devoir de vivre selon=

فقل في مقدمة كتابه عن القانون الروماني « الحق ( Jus ) في معناه الوضعي  
والقي هو مجموع القواعد المفروضة على الناس وبني معزرها ، كراد بين ، والتي تنظم  
الروابط بين الناس . وقد ميز الرومان بين هذا الحق وبين القانون الديني المشتمل  
على الروابط التي تربط بين الإنسان وبين الله « Fas » ثم عرفوا الحدود العاصلة  
بين القانون والأخلاق وخصوا أن قواعد الأخلاق غير مرتبطة بالمنافع العامة لأنها  
ملزمة تمام الصبر وحده وقد كثر بها من غير عمد . ومع ذلك فإن هذه التفرقة  
بين القانون والأخلاق مفرقة دقيقة نظر وكات أسد بهما في الحياة المدنية في  
كل زمان وخاصة في زمن روم لأول حده كان الشرع عرفا محصا . وعند الرومان  
أصبح احتياط القانون بالدين ثم كان السلطة السياسية والدينية و أيدي واحدة .  
ولا ريب أن لا يفهم حيط أي لا يكاد يقطع بين آفاق الحقوق والأخلاق  
وليس وهذه المنادى . المنة أي نحن بها اعقها ، المحدثين جيد علومهم القانونية .  
هذا حيط رجع إلى هذا متأخر ، أي ما من المنة الموروثة فهم يخلطون بين  
مادى ، الحق وهي أن بين الإنسان في مشى شرعا ، وتعرفهم الحق بأنه فن العدل  
والإحسان وتعرفهم علم القانون أنه شتمل على الأشياء الدينية والاساسية ولا يحل  
لأحد أن يحمل هذه العنصر التي ذهبت مذهب الأئمة . لكن الأثر الأول لهذه  
اعدادات إنما هو أن بين الناس قد حوالة الرومان أنفسهم ليستبوا إلى فكرة علمية  
تتفرق عن الدين والأخلاق ونحن نكتفي بأن نذكر هذه الممارات دون أن  
نضيق عليها ما ليس لها من القدر »

هذه التفرقة بين القانون والأخلاق قد صيقت الحقائق على القانون نفسه . أما  
قضاء روماني فقد أصاب دراسته شيء . كالجلود واعترف بذلك علماء القانون

L'honneur , leur définition du droit , le même comme art du bien et de  
l'équité , leur définition de la science du droit englobant à la fois les choses  
divines et humaines . Il n'est guère permis d'ignorer ces formules devenues  
proverbiales mais leur principal mérite reste peut-être de nous rappeler  
au prix de quels tâtonnements les Romains eux-mêmes sont parvenus à la  
notion scientifique d'un droit indépendant de la religion et distinct de la  
morale . Nous nous contentons de les signaler sans en attribuer une valeur  
qu'elles n'ont pas .

( GIRARD , Manuel Elementaire de Dr. Rom. , Chap. préliminaire )



شاع مد قليل فيها تعارفنا على تسميته بالأوساط العامة أن دراسة الحقوق ستروى  
تطبيقاتها بعمق محزن ويعيق خنافتها في علوم لفظية جامدة ولا يكون لها من منهج  
لأمر إلا هذه العلوم الخامدة وهي لا تلب إلا علوما جامدة عقيمة مثلها مطلقاً على  
عبارات لا تلج إليها عامة الناس ، وقد تكون هذه المعرفة اللغوية ضرورية للحياة  
العملية ولكن نرى لأرب في أنها ليست حذيرة باسم العلم. وقد حاول الفقهاء منذ  
عشر سنين أن يحرروا هذه العقيدة في نفس الرأى العام وبحجوا شيئاً ما فقد بينوا  
لناس أن آفاق المعرفة التي يجب أن يذهب إليها الفقهاء الحذرون بذلك الاسم أوسع  
مما يحسمه العامة ، وسواء للناس أن تكون الوصفي في معناه الضيق لا يستلزم عن  
التاريخ وفلسفة القانون والاقتصاد السياسي والقانون العام والقانون الدولي والتشريع  
في معناه الكامل وبعبارة واحدة كل العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن  
ذلك ما كتبه أحد زملائنا في طلالة وحلاوة ليبين مدى اختصاصنا وليقسمه  
فكتب « كل معرفة سياسية لها بحثان المادي ، التي تقوم عليها وتطبيق هذه  
المادي ، ونخرج المادي من العلم ونأى التطبيق من العلم. وهذه القسمة الأولية  
تشمل على سائر العلوم القانونية : فان القانون وعلم الحق الخالص والحق في تطبيقه  
العمل . فاما الأول فهو قانون مستمد من مثل الأعلى مسمى على لثبات الإنسانية التي  
لا تتغير والأحداث العامة للجماة وهو يقوم على التمييز بين المدل والمطل دون  
اعتبار للزمان والمكان وذلك ما سمي به العلوم الفقهية القانونية . وأما الآخر فانه  
يمحصر في حل المشكلات الخاصة بزمان معين وبلد معين وهو قانون واقع مكتوب  
موسوع ، وهو يفسر القانون وشرح عدااته وبمبحث عن روحه ويأتى بحل  
المشكلات الكثرة المعقدة في الحياة العملية وذلك ما نسميه فن القانون . وبعبارة  
أخرى يميز العامة بين أمرين مستقبليين كل الاستقلال في عمل الفقهاء الأمر الأول  
شرح القانون في معناه الوصفي ، شرحه وتطبيقه في كل حالة على حدة ؛ والأمر الآخر  
بحث هذا القانون الذي يحل وير ، النصوص ومن أعلى النصوص الشريعة وذلك  
القانون عند بحث العقلي في آفاقه الواسعة الحرة وهو دراسة المظاهر الاجتماعية في  
نفسها والمبحث عن قواها الطبيعية وهذا القسم الآخر الذي دعاه بعض الناس علم



الاجتماع يعرفوا بينه وبين القانون في معناه الحق هر واحد مادة عمية كل معنى الكلمة وفي أصدق معاني الكلمة .

وكانت رسالة فرانسوا جيني في اعقه العربي أن من الناس لا ماد ان اشتملت عليها المعرفة الفقهية وهي معيدة كل المدعي أن تكون شروطاً عطفية حادثة ممية من وراء ان يكون المكتوب قانون طبيعي وفي القانون الطبيعي العدل والأخلاق جميعاً وهو يرى الحامدين بعينه شا كبير « أن في الأرض والسموات أموراً أفعى مما نعلم به فليستكم » أما لأسناد « رسير » فقد دافع عن الأخلاق في كتابه « القاعدة الأخلاقية في اللغات القديمة » فقال « قد نرى من طويل والناس يشكون من قانون لا يرى الأخلاق وسمى أن يشكو أيضاً من كل قاعدة أخلاقية لا يحرص القانون على احترامها وكلما انتهت قاعدة أخلاقية إلى أن على بعضها على الشرع والقضاء صارت هذه القاعدة قانوناً معتمداً من حراء وبنى وهي تنشر في الجماعة السياسية أصليح نظام يؤكد الكمال الأخلاق في أئنة الناس ويزيد الأستاذ رسير « والحق أنه ما من فرق بين هذه الأخلاق والقاعدة القانونية لا في موضوعهما ولا في طبيعتهما ولا في أنهما سوى فرق صاهري وهو أن القاعدة الأخلاقية إذا سنت فبأنفسها تنسخها نفسها مسارت هي القاعدة والحراء معاً . »

وعلى ذلك فإن الفصل بين الأخلاق والقانون لم يكن إلا مدعة محدثة من آثار ايمان الحدث لكما إن رحمس إلى تطور القانون الروماني نفسه رأينا الفقهاء الأولين يقيمون موارد العدل شعور حتى إنسانى فلم يكن لهم في سموه « قانون الطبعى » دون الشعوب يصوص بعمدون عليها وإنما اعتمدوا على دواعى العدل والخير في نفس الإنسان « ex aequo et bono » وميران ذلك العدل أن يحكى القاضي بين المتخاصمين نأز يؤدى كل ما عليه بدمه صالحة وأن يكون عملهم مثل أخلاق الرجل الشريف وكان « البريتور » يرد القاضى بهذه العبارة أى يرد « سبزو » أن نكتب من ذهب وهي « أحكم سيكون أمر المتخاصمين كأمر الشرفاء الطيبين » .

« ut inter bonos bene agere oportet » وكان القاضي رجلاً مختاراً  
 يختاره المتخاصمون أنفسهم وكان في أغلب الأمر ذلك الرجل الطيب الشريف ولم  
 يكن هؤلاء الفقهاء والقضاة يسبحون في عالم من المبادئ العامة التي لا حدود لها  
 بل قيدوا هذه المبادئ المحددة كما يقول « فويت » قد سار فقهاء الإمبراطورية  
 الأولى مشرعين في الدولة كما كسبوا من حق الإفتاء وهؤلاء قد جعلوا مبادئ  
 القانون ومبادئ العدل وأخير قانوناً عملياً وواقعياً كانوا فلاسفة في القانون يبحثون  
 ويبتدون بمثل الصدق العليا ويمرّجون ما ينتهون إليه من تأملات حرة سامية بأعمال  
 الحياء وأحداثها فسارت تأملاتهم شيئاً مسيراً للحياء . »

وما نفى القوايين عن الأخلاق شيئاً والقوايين السليمة الصحيحة هي التي  
 بشر بها دي. الأخلاق بين الناس ولم يكن الرومان يماشون حينما نظر فقواؤهم هذه  
 النظرة وما يزال قول أوليانوس<sup>(١)</sup> صادقاً حينما قال أن العدل هو إرادة داغة لإعطاء  
 كل ذي حق حقه وأن مبادئ الحق ثلاث أن نعش شرفاء طيبين ، وألا نضر  
 أحداً ، وأن نعطي كل ذي حق حقه . فإذا رجعنا من ذلك إلى المبادئ العامة التي  
 يستخلصها من القانون الروماني ، وحدد نفس مبطلات المعاملات ، ووحدها النصب  
 محرماً ، والأثر من غير حق محرماً ، ووجدنا أن الملكية والعقود والدياوى تقوم  
 جميعاً على الذمة الطيبة أي على الصدق في القول والوفاء بالعهود ، ووجدنا أن هذه  
 المبادئ الأخلاقية المستمدة من كبد القانون الطبيعي ومن العدالة الإنسانية قد  
 نمت في تطور القانون الروماني هذا الجود القديم الذي يسمى في لغة الفقه بالندد  
 في الشكليات قد عفا آثار هذه الشكليات ولم يبق للإنسانية من القانون الروماني  
 إلا ما خلق الرومان من معاني الخير والعدل

والذين يستمسون بهذه التفرقة بين القانون والأخلاق قد يضررون بمصالح  
 الجماعة فإن المجتمعات السياسية لا تستطيع أن تشرع دائماً صالحاً من دون خير وعدل

(1) Dig. L. I, Ch. 10 Ulpianus.

« Justitia est constans et perpetua voluntas ius suum cuique tribuendi  
 Juris praecepta sunt haec: honeste vivere alterum non laedere, suum  
 cuique tribuere »

وقد عرف الرومان منذ صباهم القديم فضل العدالة في خلق عطاء الرومان فلم  
يكتفوا بأن يخلقوا دستوراً يعصم كل امرئ من أنشاء الرومان من الظلم بل خلقوا  
هو ذلك رقيماً على الحياء السمة والأخلاق في هذه العزة من الزمان أحد  
روما حير أسسها وحلقت في هذه العزة من الزمان المعجزات السديدة كما قول  
« ايرنخ <sup>(١)</sup> »

ومن الخير أن يؤمن الشرعون والقصاص أنهم سادة العدالة وأهم حافظة على  
النظام والأخلاق كما يهبوناً بجماعة نظاماً سياسياً سعيداً ، ثم إن معواناً يكون  
أداء مفسره لقوانين العدالة والعدالة على سواه ، وهواناً يكون ، أداة وابل على  
الناس ، ثم إن القوانين في عسها لا تستطيع أن تعش من غير هذا المعين  
الإنساني الذي نسميه العدالة .

ومن خير أن يكون شعارهم نعرف « ليس » الحق هو من العدل واحد

« Jus est ars boni et aequi »

## عدالة القسمة Justice distributive

وهي قسمة حقوق والواجبات بين الذين يعيشون تحت دستور معين . وقد ذهب فلاسفة اليونان في فلسفتهم إلى أن هذه الحقوق والواجبات يجب أن تقدم على الناس كل واحد كقدرته ، وأن مبدأ الدولة يجب أن يوفق بين ذلك كله . فاصلين وإن لم يسم عليهما هذه المصطلحات في العاشرين من دولتهم انهارت . ثم تميز في أي نظام كان ، أساس الدستور الحقيقية في معناه القديم وهي العلم والاشجاعة ومداة والحكمة ، وإذا قسمت هذه المصطلحات وهذه التكليفات على الأفراد من غير حق مالت حوزة بين الطبقي ، وبعض المهتمون يواصلون من حقوقهم . وحسب أن مصر التي ما سعى إليه الدستور الروماني يوم بلغت جمهورية ، ساهية درية مجدها وذكاء حراف حراف ، فقد قدم روماء مؤرخ يوناني سنة ١٥٠ قبل مسيح ، عسى أنه يتحدث في حصار الدستور الروماني وكان رجلا ذا خبرة واسعة في فنون السياسة ، وفي من أنشأه صورة من هذا الدستور فقد أثبت « عليه » :

« إن الذين يدرسون حيز جمهوريات لا يعرفون في قدر لها حظ من الرقعة وهي هوت عديت إلى قدر صحيح يستطيعون أن يتحدثوا عن ربح هذه جمهوريات ، ويستطيعون أن يسموا نصيرها . فليس من العسير أن نقول « ما هو » وإن بسا لما قد يكون غمدا على معرفة ماضي ، ولكن الذين يدرسون حياته روما يلقون مشقة في شرح ماضيهم لأن دستورهم معقد ولا يستطيعون أن يسموا واستقلها ، لأنها لا يعرفون حق المعرفة ما سيف في نظمها العامة والخاصة ، ومن أجل ذلك يجب أن لا نقول على علته . بل يجب أن نتفكر ونتدر لعرف لمعارف خاصة التي تميز هذا الدستور .

وهن أكثر ، بين : يسون أن يدرسوا هذه المسألة دراسة عميقة بفرقون بين ثلاثة منوف من نظم حكم ويسمونها ملكية أو الرستقرضية أو ديمقراطية .



وأحل أن لنا أن نألفهم هل يرضون هذه النظم الثلاث وهم يعتقدون أنها هي النظم الوحيدة ثم هم يعتقدون أنها خير ما حل من النظم وهم على حصة من فصولها بصفة على نظام ومن الحي أن خير نظام إنما هو مزيج من هذه النظم الثلاثة وذلك أمر لا ينبغي على التفكير المجرد ولكننا ننبه على التجارب لأن « ليسكورج » شرع لاساطلة نظاماً قائماً على المرح بين هذه النظم الثلاث فقد عدى لنقل « ليسكورج » إلى أن يجد الأصول التي يولد منها كل نظام ، وأن يجد الطريقة التي يتكون بها كل نظام في دستور من عصر عد ، أما الرومان الذين انتهوا لتحقيقوا هذا المثل الأعلى فإنهم لم ينتهوا إليه بالنقل والتمسك ، وإنما انتهوا إليه بعد أن حصوا إليه بصفة لا وصفاً لا تحصى ، فمضوا عن خبره أن ذلك هو الهدى سبل وانتهوا إلى التجربة معها إلى انتهى ، بها « ليسكورج » ، وسوا « كين ديسوتو » عرفه الناس .

و نحن نجد في الدستور الروماني النظم الثلاثة التي تحدث عنها بحكمة محدده وزى نصيب كل واحد منها بحسباً بحساب دقيق وكل طرف مرتبط بالآخر عقداً عادل حتى أننا لا نكاد نجد من الرومان أنفسهم من يستطيع أن يسعى هذا النظم نظاماً أرستقراطياً أو ديموقراطياً أو ملكياً ولا ثريب عليه في هذا الخلط بين إحدى بطر إلى سلطات القضاة بحسب الدستور الروماني حكومة ملكية وأن إلى بطر إلى سلطات ( الست ) بحسبها حكومة أرستقراطية والذي يبطر إلى حقوق الشعب لا يخطئ إذا عدها حكومة ديموقراطية ، في آتيك بما لكل جزء من أجزاء هذا الدستور من حقوق ما زال يستمتع بها حتى يومنا هذا .

فأما القضاة فهم يقيمون في روما ، إذ لم تولوا قيادة الحشد ولهم اليد العليا في سائر مصير الدولة وكل الحكام ما عدا « التريبون » ( Tribuni )<sup>(١)</sup> خاضعون لأمر القضاة والقضاة يقدمون إلى الستات سفراء الدول الأخرى ، يدعون الستات إلى بحث المسائل العاجلة وهم الذين يصيرون أوامر الستات وعليهم أن

(١) Tribuni وهم رعاة العامة الذين نصح نعامه في مصالحهم أصول إلى أن يصيرون خصاصة دستورهم كما سرى .

يبدروا كافة المسائل التي يحكم فيها الشعب ويدعون مجلس الشعب إلى الانقاد ويقدمون إليه مشاريع القوانين وينفذون ما انتهى إليه رأى الغالبية ولهم سلطة مطلقة في إعداد الحروب وتنظيمها وهم الذين يحددون ما ينبغي أن يدفع الجلاء ويعينون قواد الحرب ويحددون الحدود ويختارون من الرجال من يصلح للخدمة العسكرية ولهم أن يعاقبوا من شاءوا وهم أحرار ينفقون من مال الدولة ما أرادوا وصحهم خازن المال ليعقد كل ما يرويدون والذي لا ينظر إلا إلى ذلك الجانب من الدستور الروماني لا يخطئ إن عد ذلك الدستور حكومة ملكية .

أما السمات فكان له مدير أموال الدولة قبل كل شيء وهو الذي يتحكم في الحل وفي الخرج على سواء ولا يحمل لحراس الحرس أن يجرحوا منها أدنى قدر السمات العامة من دون دن السمات إلا ما كان للقصاص وأما السمات الكبرى التي سقها أرقاء كل خمس سنوات في البناء والتعمير فهم لا ينفقونها إلى تأمر من السمات وكل الحرائم التي ترتكب في إيطاليا والتي تقتضي تدخل الدولة كجريرة الحياة والوأمة والسم والقتل فيها جميعاً من اختصاص السمات ومن اختصاص السمات أيضاً أن يقضى في حصومات الأفراد والمدن من بلاد إيطاليا وأن يعرض على المدس عقاباً وأن يبيت من يستغيث به وأن يحصى من يحتسب به أيضاً وإن شاء أرسل سفراءه للبلاد عبر إيطاليا ليقضى على خلاف أو ليأمر أمراً أو لينهي شيئاً أو ليتقلل حصوفاً أو ليملن حرماً وإذا جاء سفراء البلاد الأخرى إلى روما فإن للسمات أن ينظر كيف ينفق وكيف يحبسهم وليس للشعب صوت في شيء من هذه المسائل وكذلك يحسب الدين يجيئون إلى روما في غياب القناصل أن الدستور الروماني دستور استقراطي وذلك ما يمتدده عدد كبير من الأغريق والملوك لأن كافة أعمالهم لا تعرض إلا على السمات .

وقد يحق المسائل أن ينسائل ما عسى أن تبقى للشعب من حقوق بعد ذلك في هذا الدستور فإن السمات قد استأثر بما ذكرت من حقوق وله اليد العليا في تدبير موارد الدولة وبقاها والقناصل السلطة المطلقة في إعداد الحرب وتنظيمها ومع ذلك بعد بقي للشعب حقوق ليست أدنى قدر مما سبق فالشعب وحده يستطيع في هذه

الدولة أن يحرق أو يعاقب ولا يستطيع الهرب والجمهورية والجماعة الشريفة نوع  
عام أن تعيش دون أن يلقى في هذه الثواب والعقاب معا وإذا لم يستطع الإنسان أن  
يميز بين الأفراد فحرق المحسن ومعاقبة المسيء وإذا استطاع أن يميز بين المحسن  
والسيء ولكنه أساء استعمال هذه الحق فيه لا منع عملا وكيف يفلح من لا يميز  
بين المحسنين والمسيئين فالشعب يقضي في الخصومات وهو الذي يحكم في الحرائم  
التي تعاقب بقرامات كبيرة وخاصة إذا كان التهم حاكما تولى مصفا كذا أو الشعب  
وحده يحكم بالإعدام وفي روما سنة حذيرة بأن يعدها الناس من أقدم من مسح بمتهم  
في القصايا الكبرى أن يرحلوه ما أشاء القصة إذا قبيل قبيلة لم يطق يحكمها فيحكم  
التهم على نفسه بنى اختيارى وتعدله ماوى في دلي أو ريب أو نسور أو في  
مدينة أخرى من مدن الخدماء والشعب هو الذي يؤتى صاحب الألفاء وذلك  
أجل حراء للشرف في حكومة ما والشعب في أن يقبل أو يرفض القوايين وأهم  
امتيازات الشعب أن يعفى في السلم وفي الحرب والشعب هو الذي يقر المعاهدات  
والمحالفات فيقدها أو يرفضها وأن من يقرر في احتفاس الشعب يحق به أن يمتد  
أن أكرهه من سلطان الحكومة قد ألقى في يد الشعب ونحو أن يقرر أن  
الدستور الروماني ليس إلا حكومة ديموقراطية .

وقد رأينا أن الحكم مورع بين هذه السلطات الثلاث . . . . . أن من لأن  
كيف تتعارض هذه السلطات وكيف تتعاون . . . . . فإن عملها لا تتمتع بذكر  
من حقوق وحيز يتولى قيادته جيش مدو للانس كانه مستمع . . . . . منطقة يعمل  
ما يشاء ومع ذلك فإنه بحاجة إلى الشعب وإلى السب ولا يستطيع دونهما أن  
عملا بأن جنوده لا يدهم من مؤن ومدد لا يتقصر ولا يسعى إلى الحد منه  
ولا كساء ولا أجر إلا بأمر السب وعلى ذلك فإن مؤده لا يستطيعون شئ إذا  
لم يماومهم السبات معاونة صادقة ويبد السب . . . . . حطط قواد ومشا مهم لأن  
السبات حر إذا انصرم العام أن يحمل قائدا مكان قائد والسبات حر في أن يرفع من  
قدر نصرهم وحر في أن يطفى نور محرم لأنه هو الذي تأذن لهم بما يسميه ابرومان  
مواك النصر الذي يرف فيها القواد لأنهم ثامة أعمالهم

ولا عى للماصل عى الشعب مهما بمدوا عن روما لأن الشعب هو الذى يقبل  
الماءهداب أو يرفضها وهم من ذلك جميعاً أن على القناصل يوم يخرجون من  
الحكم أن يقدموا بلأمة حساباً عن إدارتهم ولا سبيل إلى أن يعطوا رضى الشعب  
ورضى الساب .

وأما السات فإن عليه أن يشاور الشعب فى المسائل السياسية وأن يحترم  
إرادته ولا يستطيع الساب أن يحكم فى انقضايا الكرى وفى حرائم الدولة التى  
تعاقد بالإعدام ما لم يقره الشعب على حكمه ولشعب يد فى الأمور الماسة بالسات  
نفسه لأن الشعب سيد فى أن يقبل أو لا يقبل المقترحات التى تقضى بانقاص سلطة  
السات الموروثة أو بآزال الشيوخ من بعض حقوقهم وشرهم وأهم من ذلك  
لو وهب أحد التريبون<sup>(١)</sup> معارض أوامر السات فمطلت أوامر السات فلا تنفذ  
بل لا يستطيع أن يجمع ولا أن ينفذ حلساته وواحد التريبون إنما هو أن يرضوا  
شعب وأن يحققوا رغباته ومن أجل ذلك فإن الساب يحشى الشعب ويحسب له  
كل حساب .

ولا عى للشعب من ناحية أخرى عن السات فى المسائل العامة والخاصة فى  
إعطائيا أعمال كثيرة مظلما الرقباء كاصلاح الآثار العامة وبنائها وهى آثار كثيرة  
لا تكاد يحصى واستغلال بحارى الماء الكثيرة والموانى والحدائق والمناجم والأراضى  
ومساره أخرى كل ما يخص للسلطة الرومانية وهذه المشاريع إنما يقوم بمثلها  
الشعب وأوراد الشعب هم الذين يدفعون فى هذه المزايدات وينالون ما يخرج منها  
من كسب ومنهم من يتصدقون أو شاركون الرقباء ومنهم من يضمنون المزايدات  
ومنهم من يكفون بأموالهم هذه الصمد والساب هو صاحب الأمر فى كل هذه  
الأعمال ويستطيع أن يرحى مديناً أو يجمع عنه الدين إذا حال حائل منه وبين  
السداد وأن يلقى العقد إذا منعه من استعيد قوة قاهرة وإذن فإن للسات أن  
يسر أو ينفع الذين يقومون بالأعمال العامة . وهم من ذلك جميعاً فإن القضاة  
يختارون من مجلس السات ليقضوا فى القضايا العامة والخاصة إذا كانت هذه القضايا

(١) زعماء العامة السياسيون .



دات أمر هام وهذه الضرورات جعلت للسلطان سلطاناً على سائر الناس ولا يستطيع أحد أن يقاوم أوامرهم أو يعصيه خشية أن يحتاج إليه يوماً ما ويمثل هذه الضرورة لا يعصى أحد للتفصل أمراً لأنه إذا تولى القيادة يوم وقع كل الأفراد أو بعضهم تحت أمره .

فكل سلطة لا تستقي عن حب ولا نهي وتضامت سلطات جميعاً أنت بحكم كثير وعي ذلك كان هذا النظام حراً نظام عرفه الناس وقد حدد لدولة خطر أو جاءت الرومان نذر خارجية ففكروا وعملوا متحدين وظهرت حينئذ قوة دستورهم ولا تراهم يهتمون أي مهمل لأحد كل سلطة من هذه السلطات سانس أحب أيها أسبق إلى دري ذلك الخطر وتنفذ الأوامر من دون نهل لأن كل القوى الخاصة والعامة تتأدر في تحفي العناية المرحوة ومشارت روما بفضل دستورها أمة لا تقهر وهي لا تعجز عن أن تبيع ما تشاء وقد عني الرومان من خوفهم كان لهم أن يستمتعوا بثمار النصر من الأموال والتمرات ولو أنهم استمتعوا بقدرهم واستنفوا في أحضان الملوك والثناء وتزأموا في مد الحلاعة وأصابهم الصلف والكبرياء كما قد يحدث أحياناً فليس بمعصمهم إلا دستورهم ففهم أن سلطة من هذه السلطات الثلاث أرادت أن تظني على إخوانها وأن تستبد بما ليس لها من الحق وجدت مبدأ من سلطان الآخرين ولا تمتدى كل سلطة حدودها خشية أن يعوقها سلطان الآخريين أو لأنها تعوقها فعلاً .

لم يشرع ذلك الدستور مشرع وإنما كان حلقاً حكماً متشداً من خلق الزمان وأن الجمهورية الرومانية كما يقول « سيبرو<sup>(١)</sup> » لم يحنها مشرع واحد وإنما شارك في خلقها عدد كبير من العاملين ، وسنت من سائر عمر واحد ومرت من عني مهل خلال القرون والأجيال طوال ويس في الدنيا رحل سبع عتله وحده كل شيء وبمحصى كل شيء ولا نعي بصائر الحكمة جميعاً في عصر واحد عني حكمة الزمان ونجربة السنين .

فالدستور الروماني ثمره من ثمر التجارب وحكمة الزمان ويوم عاش بوليب في روما

(1) Cicero :— De Rep, L. II ch. 1,2.

حول سنة ١٥٠ قبل المسيح تجمعت أطراف ذلك الدستور الروماني كما يصفه هذا المؤرخ اليوناني وأنتشر يومئذ ثمر أحد ناسب المفكرين فقد دأبت به رقاب العالمين أو كادت (والسيد كل الشرف) كما يقول المثل الفرنسي، ولكن ذلك النظام لم يستكمل هيأته قبل أن يشهد تصالفي، تحقيق الحقوق وهو صورة قيمة لما ذهب إليه أبهر نوح، فقد جمع ذلك الدستور بين دراعيه مدينتين روما وما حولترو ما من شعوب العلويين وكان على العلويين أن يباضوا حتى تفر لهم روما بالحق وكان بين الحريين صراع صوبل شديد حاولت روما في سبيل السيادة « Imperium » وحاهد العلويين في سبيل الحق الطبيعي أدى خلق الإنسان حراً وحرم عليه أن يثنى عنقه لأحد ويوم ينتهي النضال فيقرر هذه المدة الأربعة تتمتع مقام الحقوق الخاصة وتعترف الجماعة بالحقوق التي ولدت من كين القانون الطبيعي، وري في طاهر حياة الحقوق وجه الدمة الصالحة « Bona fides » التي بمدى العقما، ناساً للمدالة الصبمية، وري ملازمة بين آثار التطور السياسي في الحقوق العامة وبين آثار هذا التطور في حياة القانون الخاص، وقد لاحظ « موريس هور »<sup>(١)</sup> في كتابه: « القانون الدستوري » هذه القرابة بين تطور القانون العام والقانون الخاص فقال: « لم يشهد الناس إنقلاباً دستورياً هماً حتى رأوا آثاره تمتد إلى حقوق الأفراد الخاصة وحقوق الأموال، وقد تصحب الثورات السياسية إنقلاب إقتصادى، وبصحب التأثير السياسية دسائر خاصة بالأشخاص والأموال في أثناء بدأ دستور سولون بإلغاء الديون. وفي روما صحب النضال السياسي فو بين الأرض والديون والمصاهرة بين العامة

(1) Hauriou: — Précis Droit Constitutionnel. Paris, 1923

« Il n'est pas un mouvement constitutionnel profond qui n'intéresse la condition privée des personnes et des biens autant que les affaires publiques. De même qu'une révolution politique et presque toujours accompagnée d'une révolution sociale de même une constitution politique se double du statut des personnes ou de celui des terres. A. Athènes, la constitution de Solon commençait par l'abolition des dettes (Sisachthie). A. Rome des Réformes agraires, des mesures relatives aux dettes, la conquête du connubium par les plebeiens accompagnèrent, les luttes politiques ».

والأشراف ( Jus connubii ) . وفي فرنسا سنة ١٧٨٩ سحب الدستور الجديد  
إتقلاب في نظام الأميرة والملكية .

### ( ١ ) الميزان الطبيعي ونوال الحقوق :

لم يكن الفصل بين الأشراف والعامية في المدينة أن يخرج الأغنياء من الأدل ،  
لأن العناصر المكونة للمدينة حتى لعن الثاني قبل المسيح كانت عناصر متجانسة  
وهي عناصر لائمية متجاورة الملت والدين والنعمة والتدبير لا يكاد يختلف في  
شيء عن الرومان أنفسهم إلا ما كان للرومان من سيده ، ومن أجل ذلك دأب  
العامية على أن ينالوا ما للغالبين من حقوق رومانية كما يستعملون مالا خاصا صبيحوه  
وإذا ابتلى العامية بظلم جائر جاهدوا في سبيل زحزحه هذا اظلم عن نفوسهم وعبروا  
ليعلم الأشراف أن ليس للمدينة من قوة حتى تتألف قلوب العامة ويرى « مابيف »  
يصور زعيم العامية خطيباً يفرص على الأشراف قانون نصهره « Connubium »  
فيقول إنما يريد أن يبرهن لكم أن شر وفساداً جوازي في المدينة ولكن العامية  
لم يدرك حقها من دون بلاء فقد كتب عليها أن تفسد الأشراف الذين قطروا على  
السياسة فقد كانت السياسة والحكومة كل أسماها هؤلاء الأشراف وصادر الدين  
عندهم طرفاً من السياسة وصادر الأخلاق الضيقة أساساً للسياسة واعتقدوا كل  
خير بمدينة غير ما كان لهم من الصبره واخبره كانوا حكماء مثبدين متصيرين  
ولم يقطعوا نأصراً أو نظاماً من نصهم في ميزان الزمان وكأول حياء وفصه  
وحطباء ، ولم يكن لهم مأرب من دون السيادة وعلى ذلك بدأ طمع العامة أن  
ينالوا حقوقاً على سواء بينهم وبين الأشراف أمام كان الأشراف مصرين لأشغال في  
الحلق السياسي والفصيلة ، فقد فرص على العامة أن يجاهدوا صعبين يسكوه  
أهلاً لتلك المساواة .

كان على العامة أن يرحلوا عن أنفسهم وصحة العدل لأنهم كانوا في حكم  
المفلولين الذين فقدوا حقوقهم ، ولم يكن المفلولين في الزمان القديم من حق سوى  
ما يمن به العاد عليهم لأن العاد به حق الحياء والموت على المفلولين وأجلت به  
منهم وأموالهم وأفسدهم وقد نقيت صبيحة من صبيح تحي المفلول عن حقه « إلى

أعطيت عن يد شخصي ووطني وأرضي والماء الذي يجري خلالها وآلة الحدود والمعابد وما ملكت يميني أعطت ذلك كله لرومان . « هذا رعت من أمة حقوقها ذهبت عنها إلى العال ، و ترى ظاهرة عجيبة لا تكاد بمقله للعالم وحده القانون وليس للمملوك شيء فيزوح المملوك ولا يمد القانون رواجه شيئاً ولا يحل له أن يملك شيئاً ولا يحل له أن يصاهر الغالب ولا أن يساهم في سياسة المدينة ولا أن يسمو إلى درجة من درجات الشرف واستأثر المليونون بذلك جميعاً ويعيش المملوك في حكم الواقع ( Situation de fait )<sup>(١)</sup> أن تعامل كات معاملته واقعية تؤثر آثارها بعمل عن القانون وهذا في العمل فلا يحميها سوى العرف انشري من مهلة الإنسان للإنسان ، وهيات أن تحميها قوة من الأنظمة إلا من استتجر العال ودخل في ولايته فيحميه قانون الغالبين .

ومن أجل ذلك جاهد المليونون أجيالاً طويلاً ليدركوا الحقوق التي استأثر بها المليونون وغيرهم . في القانون الروماني سُنَّ لسكرتيرين الأولين بين ثلاثة حقوق لا يسألها إلا الروماني الأصل أو من وهته روما المألفة طرماً من هذه الحقوق وهي

١ - حق المصاهرة

٢ - حق الأسرار في سياسة المدينة .

٣ - حق الامتياز .

ومكنت المليونون بيمر عن هذه الحقوق حتى شاركوا مشاركة فعلية في حمل أعمال المدينة ويومئذ كان للعالمين العم وكان على المليونين المرم وفيه مئذ مالت حواش الذين الطيبي فرادت آلام المليونين صمغهم ومحمو تتجمعون ويصرون في سبيل هذه الحقوق ليكون الأمر بينهم وبين الأشراف على سواء .

١ - حق المصاهرة « Jus co marum » كان رواج المليونين رواجاً حراً عريقاً لا يمتد إليه القانون ورتب الإنسان عواقبه بمقله ومطرته والأمر الواقع

(1) Tite Live

ولا يمد العالمون ذلك رواجاً ، وما مثله عندكم إلا كمثل معاشر الوحوش :

« Connubia promiscua habent more ferarum »

ولا يملك « هوستيل دى كولاج »<sup>(١)</sup> يرد الأمر إلى الدين (عسس للمعويين رواج موارك لأنهم لا يعلمون شعائره وليس لهم بيت حرام وحرمات عليهم الأرحام التي تخلقها حرمان النيوب ، كذلك يرى القائل « patricius » الذي لا يعرف رواجاً شرعياً غير ما يربط الرجل والمرأة بوثق دين عند آله لدر أن رواج المملوك شئ ، محتط كرواج لأنهم وأوحوش و س للمعويين أسر مشروعة وليس لأب سلطة على ولده ، لا ما يورثه القوة وإحسان سبيعى ولكن المغلوبين لا يملكون هذا النفوذ الذي للقدس ، هي منه الأب من سلفين اثنين ) ولا أمر أن الله لم ينق المملوك حقاً ، وصارت حياته من حلف من ذرية الله من في عبودية جامعة يزل منهم روما منزلة السيد من العبد وهذه العبودية درجات تختلف موافقها باختلاف ما تجد روما في إحصاء أعدائهم من شدة أو إين ، تمن عليهم مهام من حقوق المدينة « Jus civitatis » تختلف موازيتها على قدر ما تجد روما في كل مملوك من منفعة فقد تحتضن مدينته بأمرها وتدخلها في حقوق المدينة الرومانية الكاملة وقد تبيع لبعض الأجناس حق التجارة وحده أو حق المعاشرة وحده والذين يعيشون تحت هذا السلطان كان عليهم أن يدفعوا لروما صريحتين صرية المال وضريبة البناء ومن لم يجد منهم سعة وقع في عبودية فردية فيباع خارج المدينة وبشرى ، ودين لا يعيشون قدور المدينة يعيشون قانون الطبيعة « Secundum naturam » فلا يعرفون قانون ولا فساد

(1) Fastel de Constance La cité Antique

La Mariage sacré n'existe pour eux ( Les plèbiens ) . Ils n'en connaissent pas les rites n'ayant pas le foyer , l'union que le foyer établie est perdue . Aussi le patricien , qui ne connaît pas autre et en regrette que celle qui ne l'épouse à l'épouse en présence de la divinité domestique peut-être dite et parant des plèbiens Connubia promiscua habent more ferarum

Pas de fait , pour eux , pas d'autorité paternelle . Ils peuvent avoir sur leurs enfants les pouvoirs que donne la force ou le sentiment naturel , mais cette autorité sainte dont la religion revêt le père , ils ne l'ont pas , P. 280



ويعشرون كما يقول حصومهم حية الأنعام والوحوش أى تعاشررون ويتسايلون  
بمعزل عن قانون المدينة ويصبح ما يسميه القانون الطبيعي حقيقة بية مفوضة  
لا حاجة إلى فلسفته كما يفعل لفقهاء المحدثون وسحرى متى انشئت في عروق ذلك  
الواقع تمار العليمة اليونانية ولكن حياة الأندلس المملوكة بقيت أمراً واقعاً تنظم  
بميران من العدالة الإنسانية والمطلق السليم .

صد كانت روم شحيحة تقودهم على المملوكين كانت مسافة الخلف شائعة  
بين طفتين في المدينة ( من الأشراف و... ) وكلتا الطبقتين أصدت في سبيل  
حقها ما شاء الله أن تناصر واستمسكت الأشراف بحق العال وبقوة والطام ،  
واستمسكت العامة بحق الإلهية والضيعة وما شئت المساهرة بينهما ودت  
كل طبقة من أحشائها وقرهما المدفع المشتركة في الحروب وقرهما الجوار وتقادم  
العهد وصعب القوى وقوة الصنف حتى دامت دماء الأشراف في عروق العامة  
ودماء العامة في عروق الأشراف اتألم الصديق واقترب شقة خلاف ودت مبادئ  
بعضهم إلى بعض وسلط عليهم فكرة سياسية بعد أن نلى نظام العالين .

ولا يلزم العامة أن يحجروا تخفهم في مساهرة الأشراف مرة واحدة ولكمهم  
بحوا فلتند عار العلب عن نفوسهم وأكرهوا العالين على أن يقرروا لهم بحقوق  
انزعوها من أيديهم انزعاً ولم يبعد العالون سبيلاً إلى اسكار حقوق العامة لأن  
رومانت على أمل لم يحسوا وهي أن تسط ساداتها على الناس كما يقول « فرجيل »  
لا نسي أنها ارومانى إنك حنق ملكا « وكانت تكاليف هذه السيادة ثلاثاً  
السياسة أو ما يسميه الرومان سداد الرنى « Consilium » ثم المال ثم السيف .  
وقد تضطرم منغمة المدينة أن يقتزلوا عن حقوق رعمهم ثم يعمون هذه الحقوق  
أن تؤنى آثارها فعلا ويصيرونها وعودا مسكنة وعرف العامة فيهم ذلك الميل  
خارجاً عما كنا نصحوا الحق دعوا إليه فإن لم يستحب لهم الأشراف مكثوا حتى يهدد  
روما عدو خارجي ويومئذ يعتزل العامة المدينة فيجد الأشراف في أنفسهم حرجاً مما فعلوا  
وشرورون سلامة المدينة مؤلفون قلوب المملوكين . وقد حشى السات أن يتواطأ  
العامة مع ملك الأتروسكيين سنة ٢١٦ من تاريخ روما كما يقول « تيب ليف » فاعلى

العامّة من نصراّب والحرية وحملها الأعباء الذين يستطيعون أن يحتملوا هذه التكاليف ثم قل كفى بالفقراء حرصاً أن يعموا ساءهم ولم يسرع العامّة إلى كسب حق المصاهرة وهم ضغف أدة ولكمهم صبروا حتى باتوا شركاء في المدسة يحملون فوق كاهلهم أعباء ثقالاً لو وضعوها لتصدعت أركان المدسة وصبروا حتى كان منهم حنف وقادة أهلو رأى شديد كان فيهم زعماء أكفء يحبون حقهم بحجج بسة فاطمة دونها بيان العالين ويوم يكون روما مدينة الأشراف قاروا وسكون مدسة الأشراف والعامّة فعلا لأحد الشريكين في المم وعى الآخرين أن يحتملوا القرم عن بدوهم صاعقون يومئذ ينزع الحق من أحث، عني وساحل العامّة من أحل المساواة وكان أخوف ما يخافه الأشراف أن ينضم مدحتهم فيطعم العامّة تمصاهرة الأشراف لأن اختلاط الدم يقرب آمال العامّة ويسر السادة أي ستأثر بها الأشراف إلى درية العامّة عسمة سيرة هبة وصف ست ينف هذا العام الذي فار فيه العامّة بحق مصاهرة بناء عصب ونقول على لسان فمصيل بن باحة المصاهرة بين الأشراف والعامّة لا تأتي شئ سوى اختلاط الأحاس واسطراب مراسيم الدين الخاصة والعامّة فلا تنق شئ حاصل ولا تق ويوم تزول هذه الفروق بين العامّة والأشراف يومئذ لا سبيل لأن يعرف المرء نفسه ولا دويه ولا يكون للرواج المختلط من قوه فوق أن تنى المصاهرة بين الأشراف والعامّة على سنة الأمام والوحوش ومن يولد من هذا الرواج لا يعرف له أصلاً ولا دماً ولا دين ويكون نصفه من الأشراف ونصفه من العامّة فلا يسجد في شئ حتى مع نفسه ثم يهبط إلى الله إلا مشوا حتى يروا فصلا من العامّة فإن ذلك يحدى أباء الأشراف في مرافدهم لو أنهم عدوا أنهم أورتوا الملك بينهم فصيعوه ورغم هذه الممارسة تحج العامّة في أن سوا حتى المصاهرة سنة ٤٤٥ قبل المسيح

ولا رب أن حق المصاهرة كان نقطة التحول في تطور القانون الروماني لأنه مزج الطائفتين مزجاً وقرب ما بينهما من خلاف لأن ذلك الزواج القديم كان يدخل المرأة في سلطان رجلها وتدخل منه منزلة بنته « *Lex Julia* » وصارت هي ربة الأسرة « *mater familias* » ولحق الإبن بآبيه وعى ذلك فبكي أن ساح

لعمامة حق المصاهرة حتى سدل حية من تزوجن رجلاً شريفاً فمن يصبح  
شريفات بين عشية وضحاها ويؤاخذن أشرفاً لهم ما لأبيهم من حقوق ولا بد  
مما ليس منه بد فلن تنقطع ما بين سره وبين يوبه لأن الطيعة أقوى من  
آثار ذلك القانون وتسمى امرأة أول منكر للأوضاع القانونية القائمة التي تعرق بين  
الأشراف والعمامة ومن يحبو حيل ومعض حيل حتى يكون نظام المدينة القديم شيئاً  
عريباً ويبقى القانون اسكيري من أسسه بالحصن المحجور الذي خلا من أهله وكذلك  
الأمر أن تزوجت إحدى سائر الأشراف رجلاً من العامة لا مفر من أن يأنلف  
الحلف بين الأحماس ومن أن تذهب العصبية من هذه دار ويكون امرأة رسولاً  
عند أوبىها حتى حال رحلتها كامل الحقوق في يددة ولا يمدو الأمر حلاً ومصر  
حيل حتى تم المساواة السياسية بين الأشراف والعمامة فقد أُنشئت المصاهرة بقانون  
« lege contra » سنة ٤٤٥ قبل مسح واكتسب العامة حق الأشراف في  
العملية أي في رئاسة الحكومة سنة ٣٦٧ قبل المسيح أي في كل من شابه عاماً  
وايس أمر، امرأة من سكنى الأقدمين قد صوراً ذلك الأمر بصورة جديدة فقد حدث  
تت ليف سنة ٣٧٤ في « ن » « فيوس ميسوس » وكان شريفاً ذا قدر في  
قومه وكان محترماً يكرمه العامة أسمه قد روج كبرى بنته مرفيوس سلسيوس  
وروج الصربي كابوس ليسيوس متوبو وكان علماً في قومه غير أنه كان من العامة  
وهذه المصاهرة التي لم يدر بها كابوس قد اكتسبه حمد العامة وحدث ذات نهار أن  
احتتمم لأختن بيسامر في دار مرفيوس سلسيوس وكان عاملاً أمير الجند  
« tribunus militum » وما راج سلسيوس من العورم<sup>(١)</sup> سقه حارسه  
وقد الباب دف شديداً كدانه فعرع صربي الأختن لأنها لم تألف في بيتها هذا  
الأمر وطلب مبهوتة وأختها صاحكة بعجب كيف تجهل أختها ذلك الأمر وقد  
وخر هذا الضحك قلب امرأة تتأثر من أمه لأشياء ثم طرت فأصرت نساء  
وحرر كثيرين بسائون الأمير ما يريد وما أحسب إلا أنها حسدت في نفسها زواج  
أختها ودمت على رواحتها لأن الإنسان يكره أن يكون أدنى حظاً من أقرب الناس

إليه ورأى أنها ذات مرة وهي ثم من ثم مع قلوبها وأنها ما كانت هل  
شكيب من مرض فأخبر عنه سر آلامه إلا مدى شئ اس فيد ير شئها  
ولا لجلها فتلف أبوها حتى حدثته بأمر آلامها وما ربه من أمر لها  
وتزوجت في بيت حرم عليه هذه الشرف فمهره موسيوس أن شئ في ما  
والحد وقال لها مع و ب شهدن في دارك مثما شهدت في دار أحتك من الحاء  
والشرف وحدثت اعتنق موسيوس آمال صهره وأردو شدة في إدراك ما ربه  
هو والمامة من حرم سياسي ولا يحل أن ينظر - وي صم - من حتى في  
المامة والأشراف في - في رياسة المودة - تكون منهم سنة ٣٦٧ قبل المسيح  
فصل ومن ذلك ف فصل

» » »

ومن ربه - حدث عن - المصاهرة ثم أن مل صم ذلك في - القدم  
وأن نعيم - ذلك الرواج يوم صم الممامة .

### صم ذلك الرواج :

إما يكون - ح - حاً شرعياً إذا كان المتعاقدين من المصاهرة وكان  
بأما راشداً وأما - لأنني فادرة و أصى - ك - والأشئ - كان بيدهم أن صم  
حقوقهما ولا - أصى - أهما عهما - كان تحت سلطة الأم من وحق المصاهرة  
هو إقامة النساء روج بمقتضى القانون وحق المصاهرة جاز بين الرومانيين بعضهم  
من بعض وبين الرومانيين واللاتين أو الأناضول - من مدجهم - ومان هذا الحق  
ولا محل المصاهرة بين الأحرار والعبيد .

هذا صم عام لأولياء من (١) أما ماوس فم فصل صم الرواج فصل  
فقال :

« كانت المرأة تدخل في سلطة الرجل قديماً بصيغة من ثلاث : الأولى العشرة  
« usu » و ثمة صيغة « coemptio » والرواج الذي « farreo » أما المصاهرة

(1) I. p. 311 - 312

وهي أن يحكك المرأة عاماً كاملاً من دون انقطاع في منزل زوجها كالملكية التي تتم بحيازة عام « *usu-capio* » وكذلك تدخل المرأة في أسره زوجها « *locum filiae* » وسين قانون الاثنى عشرة لوحة أن المرأة التي لا تحب أن تدخل في سلطان رجلها بهذه الطريقة عليها أن تنعيب ثلاث ليال عن منزل زوجها خلال ذلك لعام فتقطع بذلك المباشرة وقد عني ذلك الحق فحب بعضه القوايين وسقط معه من عدم الاستعمال أما الزواج الديني فيتم بقران بقرب الحوثر وهو قران من حبر من قمح خاص « *farreo* » ولذلك سمي باسم ذلك الخبز ثم تتلى صيغ رسمية معينة يحضرها عشرة شهود وهذا الحق ما يزال قائماً في زماننا أي في القرن الثاني بعد المسيح فالسيدة الأعوان ومبوك الطقوس « *reges sacrorum* » لا يتحصون إلا من ولدوا من زواج ديني أما البيعة فإنها تدخل المرأة في سلطان الرجل بوضع اليد « *per mancipationem* » أي شيء كأنه البيع فهو يتم بمحضور خمسة شهود رومانيين تابعين راشدين وميزان ووزان ثم يشتري الرجل المرأة فتدخل في سلطته <sup>(١)</sup> :

ولم يجد حايروس في القرن الثاني بعد المسيح حاجة لإبصار أصول هذه الصيغ لأنها لم تكن موضع خلاف عند معاصريه ، ولكن هذه الصيغ لم تولد في ليلة واحدة ولم تخلق جميعاً لحاجة واحدة ، منها ما كان أصيلاً في قانون الكيريتيين تنعقد به زواج الأشراف وحدهم ، ومنها ما دخل في قانون الأشراف واعترفت به المدينة معسطرة مثلاً اعترفت بحقوق العامة فلا خلاف في أن العامة لم يكونوا أول الأمر على شيء من القوايين ، وكانوا يتعاضدون معايشة طيمية لا يتنزل الغالبون لأن يعرفوا شيء منها ، غير أن العامة اتبعوا في الزواج ما اتبعوه في امتلاك الأشياء وكان في روما ملكيتان في ذلك الزمان ملكية كيريتيه « *Quiritaire* » وملكية حرة « *bonitaire* » وكانت الأولى لا تتم إلا بصيغ ومراسيم وكانت الأخرى حرة قائمة على ارضي والامة وقد عد الزواج أول الأمر كأنه امتلاك للمرأة وإدخالها في سلطة رجلها « *in manum conveniebant* » سوى أنها تنزل من

(1) Gaius : L. 1, III, 113.



سلطان الرجل تمرلة الميت ولا تمرل تمرلة العبد « locum filiae obtinebat »  
 والمعاشره عامه كاملا « non » انتهى بقرار براده المتعاقدين ولو لم يتبع المتعاقدين  
 مراسيم موضوعه وقد انتهت المدينة فأورث دون العامة الذي سى على اوقع اقامه  
 على إرادة المتعاقدين وهذا المصاه الذي صار عمره مألوف مع رمان أيام قارب الخور  
 بين العامة والأشراف ودخل هذه المدينة الطيبية في معاملات الأشراف أنفسهم  
 واعترف به مدسة مثما اعترف بعيره من حقوق العامة ولو أننا طاولنا هذه المقارنة  
 بين الملكية وبين الروح لوحب أن يكون رواج المعاشره آخر ما يحتق من العظم  
 الرومانية من الروح لكن حيوس يسؤنا أن ذلك المصاه كله قد انقرض فدهت  
 القوايين سمعه ونحي لإفعال بعضه .

« hoc totum partim legibus sublatum, partim consuetudine  
 oblitteratum est »

ولأمر أن المدة كانت بعد الرواج بالمعاشره سنة أكره العامة عليها أنام كابو  
 تمرل عن القانون ولا بد بالمعاشره من سب حلال وهو الزواج وكيف يعلم الناس  
 أن هذه المعاشره معاشره رواج أو سرى ، وأعلب من أن النساء قد كرهن هذا  
 المصاه وحقق على نفعهن المصلحة والرب وما أبحث للمدة سبل فبوية انعموها  
 راضين ، وأما المدة « coemptio » فقد مكث عمراً طويلاً في حياة القانون  
 وخاصة إذا حارت العقود الشهوية في التوسط واخروج من الصيغ الخادمة إلى صيغ  
 ميسرة تقل كل لغة بفسر براده المتعاقدين وأما « conferratio »  
 فقد عاش ما بقى في المدينة عناصر من سبل الأشراف الأولين يستمسكون بالدين  
 القديم وسرى أن كثيراً من آثار ذلك العهد سبق في المدينة كالطبل الذي رأى  
 يحتفظ به الناس المذكور وهم يباون عنه فلم يقسن « لتبشير » بين عام ١٤ و ٣٧ بعد  
 المسيح أن يجد ثلاثة أشراف ولدوا من ذلك الرواج الديني ليتحد منهم سبعة .

\*\*\*

قد رأينا أثر الرواج في تقرب حقوق العامة وفي مرج العناصر المكونة بمدينة  
 ونحيب آثار أخرى لا ينبغي أن نغفلها وهي مصير الأساء الذين يولدون من رواج

محتفظ ، مستعمور لأنهم ، ثم حقوقهم ، وأيهما سبق إلى كسب  
حقوق المدينة .

ولأمر أنه إذا تزوج روماني امرأة رومانية فلولد له ولد  
وهذا تزوج روماني امرأة لاسية ، أحسية قد كانت حق المصاهرة ، فلولد يسمع  
حسية يولد ويكون رومانياً ، وفي هذين الحالتين يدخل أساساً في سلطة الآباء .  
إذا تزوج روماني امرأة أحسية وهـ ، كان سهم حق المصاهرة بين الولد والحق  
لدى الحسنيين والحق بأمه ويكون عريباً « peregrinus » ، ولو أن أحسياً  
« peregrinus » تزوج امرأة رومانية وهـ يكن بينهما حق المصاهرة بين الولد  
يكون عريباً « peregrinus » ، ولحكم في الحسنيين ثلاثة ولرامة حكم ضرورة  
ويجب فاعن « منسيوس lege muncia » لأن قانون الشعوب بلحق الولد بأمه  
إذا تزوج لاسي امرأة رومانية فلولد رومانياً لأنه يسمع حسية أمه بحسب  
قانون الشعوب .

ولابد أن كسب الأمة حق المصاهرة قد ، ينصرف حديد في المدينة وهو  
يسل بلحق بأمه ، ويكون لولد شريفاً إذا كان لأب شريفاً ولو كانت أمه من  
الأمة ، ثم يسمع الولد حسية أمه إذا ، يكن بينها وبين زوجها حق المصاهرة فان  
الرومانية الشريفة روماني هو كان أبوه من مائة ، وكانت يبيع حق لمصاهرة  
له مائة أن يدخلوا حقوق مدينة « in civitate » من بون - متعرفة .

### الحقوق السياسية

ثلاثة حقوق وهي : عز من استعانت به الناس ملكية الأرض والمال ومناصب  
الدولة كما يقول تيت ليف كتاب آخر مهام رمت بها العامة في معقل الأشراف ،  
وكان من وراء هذه حق تمت إلى حياة الناس من كل شيء ، وهو الحرية وكان أساساً  
لكل مص ، وهو أن تدبر الناس لهذه الحقوق المدنية ، قد يكن للعامة إلا أن  
يسردو حترتها وموهم سلطنة ، وقد دعوا هذه الحقوق من بون - متعرفة كما  
رأينا فقد كانت روما منذ حكومة امه تشكرو ساقص لأشراف كما يقول

« بوشيه »<sup>(١)</sup> لكثير « بدأ يحتل تورن كزين احكومه ومعه لأربعة اصدقة منذ عى عدد العمة وتناقص عدد لأشراف حتى سب روما رسته اصدية قليلة مقفلة وحائتها البدر من المصالح مشتركة بين الملوك والعمة ولم يصير العامة على أن يعيشوا غرباء في المدينة ، وأراد الملوك أن يثابروا على ملكهم وحدهم ولا يستسلموا للتوازن إلا بأحدى اثنتين ، الأولى خلق عشائر ومخاض حرام ، والثانية لإحلال العامة في القنائل القديمة . وقد أراد ملك « توكوسوس » أن يسلك هذه الطريقة الأولى فعارضه الأشراف باسم « من ووجهه » خلافاً له ، وهو أن يجمعوا أمر العامة الرئيسية بالقنائل الرومانية الثلاثة ، وسمى رؤساء هذه القنائل آباء القنائل الصغرى ، وبذلك هؤلاء المحكومون مقعد في أسس دول بعد الأمر الكبير . وورع هذه لأسر الحديد بين قبائل البربر وكان إصلاح الملك « توكوسوس » مستنداً اعتمد عليه النقاء القديم إلى حين ، ولكنه هيج غضب العامة ، من مكثوا يعمل عن الخدمة وقد كانت عامة حاربت بحاكم ثوري مصر حتى أن بعضاً على أخطاء الماضي ولؤرحون الأقدمون يجمعون على أن سرفوس يابوس كان أحدياً من نسب وضيع وعد في حياته وبعد مماته مصر اصدقة ، والملك « توكوسوس » وهو محكومون على أنه تولى الحكومة دون أن يسمع إلا اسم شرعية ، ولم يملك سير فيوس بيلوس ممتلك سلعه ولكنه ترك الدولة الرومانية دولة « ديه » ديه وحمل بحاجب ذلك الماء جماعة « لا منحصر لمراسم » من « ديه » ديه العامة ، ولذلك حتى لئلا أن يسموا سرفوس بيلوس مشي ، وما أشبه .

فإن سرفوس توكوسوس شرع « كبراً » من آثار السيادة ، من الأحبال المتعاقبة محدداً ليس أدنى من محد الملك « توكوسوس » فقد عدا الملك « توكوسوس » الخيموس الدمية وعد سير فيوس تولوس مؤسس كل تدبير من طاعة العامة وأول من

(1) Guénot, Les origines des Institutions Romaines, p. 24. L'organisme de l'État parvenu à un état d'quilibre n'est autre que la croissance rapide de la plèbe venant réduire les patriciens, à n'être plus qu'une minorité que songe d'abord à se défendre, que menacait l'intérêt commun de la patrie et les plébeux voyaient ne pas être traités en étrangers, et les rois aspiraient à rendre leurs dignités héréditaires.

وضع الحدود بين مراتب الشرف والثناء في المدينة فقدموا الإحصاء « census » وهو أصل نظام وضع لدولة داب مصير كبير كما تقول المؤرخون الأقدمون وهو الذي جعل تكاليف السلم والحرب بمقدار ثروته كل فرد وكانت تلقى من قبله على الأفراد من دون تفريق « virilio » وهو الذي رسم حدود الطبقات .

حمل سرفيوس ممن يمتلكون ١٠٠٠٠٠ (آس) <sup>(١)</sup> أو يريد ثمانين فصيلة ٤٠ الشيوخ و ٤٠ من العتيان وهؤلاء جميعاً ٥ الطبقة الأولى أما الشيوخ فيمكنون حراساً في المدينة أما العتيان فيحاربون العدو خارج المدينة . أما الطبقة الثانية فكانت ممن يمتلكون ثروة تتراوح بين ٧٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ (آس) وجعل من هؤلاء عشرين فصيلة من الشيوخ والشبان . أما الطبقة الثالثة فكانت ممن يمتلكون ٥٠٠٠٠ آس وحمل منها عشرين فصيلة كالطبقة الثانية وأما الطبقة الرابعة فكانت من الذين يمتلكون ٢٥٠٠٠ آس وحمل منهم عشرين فصيلة وراة

الطبقات	النصاب بحسب الآس	العصائل شيوخ شبان	المجموع
الطبقة الأولى	١٠٠٠٠٠	أمرسان ٦ + ١٢	١٨
		أمشاء ٤٠ + ٤٠	٨٠
الطبقة الثانية	٧٥٠٠٠	١٠ + ١٠	٢٠
		٢	٢
الطبقة الثالثة	٥٠٠٠	١٠ ÷ ١٠	٢٠
الطبقة الرابعة	٢٥٠٠٠	١٠ - ١٠	٢٠
		موسى ٢	٢
الطبقة الخامسة	١١٠٠٠	١٥ + ١٥	٣٠
الطبقة السادسة	دون النصاب وهي بحسب رؤوس أفرادها	Capite censi	
		مجموع العصائل	١٩٣

(١) آس : عملة نقدية احتلفت قيمتها في كل عهد .

على هؤلاء طبقة خامسة حمل منهم ثلاثين فصيلة ممن يمتلكون ١١٠٠٠ آس  
 وحمل من الدين يمتلكون أدنى نصف فصيلة سادسة أعفها من احتدية ونظم  
 بذلك جيشاً من المشاة ثم احتار من أشراف المدينة اثني عشر فصيلة حملهم مرسلاً  
 وأعطى لكل فارس ١٠٠٠٠ آس من مال الدولة ليشتري فرسه وبمعهده ويضعه  
 من الصربية لى تدفعها لأرامل وعندها ١٠٠٠ آس كل عام وسلك تحوت  
 التكاليف عن الفقراء إلى الأعباء. وعلى ذلك ورع الحقوق السياسية بين طبقات  
 الأمة وتجمعت السلطة جميعاً في يد أشراف المدينة فيدعى المرسان لإعطاء أسواتهم  
 قبل كل شيء ثم تدعى بعدهم الثمانون فصيلة من طبقة المشاة الأولى وهذا وقع بينهم  
 خلاف دعت الطبقة الثانية للتصويت ولما بطلون إلى درجة أدنى ولم يكن إصلاح  
 سرفيوس سياسة عاجلة طارئة ولكنه جاء لإقرار مدسة كاد يحتل نوارمها فقد نيت  
 على عمد لا يشد بعضها بعضاً في سبيل الصالح العام لأن الأشراف كانوا يناصرون  
 الملوك ويستدلون العامة وكانت الملوك تريد أن تنصف العامة من الأشراف لتكسب  
 حاسمهم ولم يكن للعامة من الأمر من شيء في سياسة الدولة وظلوا كذلك حتى  
 تسدل الدستور الروماني فصار جمهورية يتولى رئاستها فصلان يختارهما الأشراف كل  
 عام ويكون لهما من السلطان ما كان للملوك من قبل سوى أنها سلطة قائمة على  
 الانتخاب موقوتة بعام مقسومة بين رئيسين يستطيع كل منهما أن يخل سلطة الآخر  
 بالمعارضة « intercessio » وإذا حلى عام الفصلين قدما عن حكومتها حسناً  
 إلى الشيوخ ولكي يتق الفصلان عائلة هذا الحساب فإنهما لم يأتيا أمراً هما قبل  
 أن يستشير مجلس الشيوخ ومجلس الشيوخ صاحب الرأي فيها بسمان من فوائس  
 وما بمقدان من معاهدات وما بفعالان في إدارة مال الدولة وهذه السلطة الانتخابية  
 الموقوتة بعام والتجدة كل عام قد يسرت سبل المجد للأشراف فساموا إلى عطمة  
 روما وحماتهم هذه العطمة إلى المرو والفتح وكانت العامة عدو لهذا المجد يحتمون  
 ضربتي المال والدماء فأما صربية المال وما يأتى منها من ديون فقد هيئت من العامة  
 ثورة الغضب غير مرة كما يتحدث المؤرخون.



## القرور .

لم يكن للعامة نصيب أول الأمر من الحياة السياسية بل كانوا في عين المدينة يملطون الحرية عن يد وهم صاعقون وتجندهم المدينة لكل حرب وكانت روما لا تكف عن القتال في سبيل سيادتها واستأثرت لنفسها بمقام الحروب والمجد ولا يدرى أحد كيف استطاعت روما أن تسكت آلام العامة قروناً طويلاً وأن تصرف بهم أعداؤها وكان كفاح العامة مريراً عسيراً لم سلموا غايتهم إلا بنضوح سياسي وصبر شديد وقد صور « بنت ليف » شبتاً من أوصاف العامة وقد تحدث عن إعلال الديون « فقال » .

قد ثارت ثائرة العامة لأنهم يحاربون في سبيل حياة روما وسياستها وهم مع ذلك عبيد أدلاء في المدينة وقد أوقد هذه العداوة شبح كبير اندفع إلى العورم يثب مما به من بلاء وكان ثوبه ملوثاً بالأفكار وكان حسده شاحداً سهوك القوى وكان معمر الشعر واللحية فكشف عن الجراح التي لقيها في القتال ولا سئل ما باله يهيم مشوهاً على وجهه وقف بين الناس كأنه خطيب سياسي وشكى جذب أرضه التي اكتسحها العدو وهدم داره التي حرقها العدو وصباح ماله الذي سلب وما فرص عليه من حرية في رمان عسير وما تراكم عليه من ربا أكل حقه الموروث عن أبيه وحده وذهب سائر ماله وامتد الربا كالوباء إلى جسمه فلم يستطع الدائن إلى العودة وكفى بل طوقه بالأغلال والأصعاد وساقه إلى السجن والتعذيب ثم كشف عن آثار السوط المعلقة في ظهره فتصاعدت عند ذلك صيحات الساحطين إلى كمد السماء وهم يحجرون أشد وور في أمورهم ولستكمهم انقصوا محتاجون المدينة وأكرهوا القصاص والأشراف أن يتوا في أمره وأحاط بالمدينة خطر حارحى يهددها فألزم السات تحت هذا التهديد من الداخل والخارج أن يقرر بأنه لا يحل لأحد أن يصع في السجن والأغلال مواطناً رومانياً حتى لا يتبعه من أن يقيد اسمه في سجل الخند لدى القصاص ولا يحل لأحد أن يحجور أو يبيع مالاً لجندى طالما كان تحت السلاح ولا أن يقصى أساءه ولا أحماذه ولم تكن هذه الصورة إلا مثلاً لذلك المصالح يوم صارت العامة قوة متحمة في المدينة يشاركون في بناء سلطان الرومان بما لهم ودمائهم

وهم مع ذلك مستصحبون بحقوقهم فلا فقر كانوا ياربون وازدادوا مكره  
لهم حماية من اساطين لأن لا يسيبه يومئذ كانت تأخذ العريم بدسه وذلك  
أن العرماء لم تكن لهم أموال بد عنهم دمهيه فممنب أندسه وادس الى  
لا رد ديه عني عندا لدائه فيديه وبغذيه وبذلك فيه حق الحياة والوث وكان  
تاريخ القروص « ١١٧٧ » في ذلك زمان لا يجر الآلام الإنسان وجهاده في سبيل  
حرشه ولسا علك رهنا على مدى الام العامة من دهن و صها المدسة على العامة  
وبستدنها العامة من الأشراف كان يدفعها الأشراف باسمي نأح دوها بالمثل  
وبدحون الدين المعري في مدكيبه احسة ولم كان ما حد معاهوم وم يكن  
للإمامة قضاء على الأشراف ولم كان لهم عاصه من الامداد وقد أتي ابا انور حون  
والفقهاء حدثا مشهودا في تاريخ هذه الامم وقد تمت الآلام كله العامة وعدا لوا  
روما وأووا بمجموعهم إلى الجبل القدس حتى نفر لهم المدينة بمخفوق طاهرة معلومة  
سكون سهم وبين الأشراف عقد مكوثا وحدا لا يتعداه الدائنون واعترف  
الأشراف بطرف من الحقوق في عامن لإس عشرة وحة ومع ذلك لم تكن هذه  
الحقوق إلا حقاوة صفة في سبيل حنة لإس أن ومي أدنى إلى تخفيف العبودية  
من إقرار الحرية للعامة وقد له حدث أن لا تتجاوز الزمان ١٢ في السنة وأن  
يسبق الدائن مديته ٦٠ يوما قبل أن يسهه عندا أو يقطعه إرمأ.

وهذه الآلام كانت أدنى إلى أن تحمر العامة إلى بدر حرهم فيوم يتق  
هم الفصل إلى أن يجر وأسمه من هذا الملأ لا يكون للدين حق على  
أشخاص المدس وعلق حمة على أموالهم من وادس سجن لإس وادس  
عهدا من عهد حنة ولا س أن هذه القسود وادس ما عس اخلاف إس  
الأجس المسكونة لروما كانت بعد الامداد وأوركان روم وعني أن  
هذه المروق عس إس العامة من بلا وكان ذلك نمره طور بطيء من صنع الزمان  
فتبدل قيم الأشياء يوم غزا العامة حقوقهم وصاروا روميين في المدينة يحمل لهم  
أن يشاركوا في حكومة المدينة وأن يشاروا الأشراف وقد تجمع الاستنكار للعبودية  
لدى الأشراف و عامة على سواء سنة ٣٢٢ ق م ومن الستات قانونا هاما في تاريخ

الحقوق وهو ألا يؤخذ الدين منه أداً وأن ليس لدائن من ضمان سوى أموال  
الدين وهذه السنة كانت فائحة عهد حديد في حرية العامة الرومانيين « *initium*  
*libertatis* » فقد ألغيت أغلال المدينين وبطل القانون بصفة رجل من الرايين  
وكان قطعاً القلب أحسنه قد استسم لأغلاله س. بوليبيوس ليكمل دين  
أبيه وكان بوليبيوس في حيلة أهلاً لأن يستدر بحاله وشبابه الرحمة ولكنه أوفد  
جنوده الشهوة والحيلة في نفس ذلك الراي فحسب أن زهرة ذلك العمر ثمرة داية  
لدينه فطعن بغيري هذا الفتى بكلام فاحش فتصام الفتى عن التي تحمل عليه الراي  
بالنذير والوعيد وحمل يذكره بأصله وسوء حاله ولكن الفتى أصر على أن يستمسك  
بذكر ما وهنته الطبيعة من سمو ومن قدر واحتقر الأقدار التي أردته دليلاً فأمر  
به الراي أن يعزى وأن يحل في وقت السيط حسده فاطلق في المدينة يستصرح  
الناس من تحت ذلك الراي ومن وحشة قلبه، فتعنته أفواح من الناس ترى لشبابه  
وستنكر ذلك الظلم وخافوا أن يمسهم وأساءهم مثل ما أصاب ذلك الفتى وجعوا  
جموعهم في العود وعدوا إلى مجلس السات ودعوا القنصلين ثورة قائمة، ومقد  
مجلس السات وكلما جاء شبح من أفراد السات ومع الثائرون على قدميه ما كين  
وكشفوا له عن ظهر ذلك الفتى المرق وبومثد قصت مطمة فرد على أغلال  
المعاملات وشرع بومثد قانون حرم أن يوضع فرد في الأسماء والأغلال إلا من  
ارتكب حرماً حكم فيه القضاء بحكم يستوجب الأغلال والأسماء وحرم أن يحمل  
لدائن سبيلاً على أشخاص المدينين فليس لهم حق إلا على أموال المدينين فحلت  
أغلال المدينين جميعاً وحرم بمثد أن يغل مدين .

\* \* \*

وهذه الأحداث وأشماها كانت ذات أثر فعال في كسب الحقوق وقد تحدثنا  
عن الربا وعن الديون في معرض الحقوق السياسية لسنين أحدهما أن أكثر هذه  
الديون كان نتيجة مباشرة للسياسة لأن العامة الدين ذهب المالون بما لهم كان عليهم  
أن يملطوا الجربة تصدية وبذلك أكرهوا على الديون إكراهاً، والسبب الآخر  
أن أغلال الديون تصور شيئاً من آلام المفلوبين وكما فهم واستعجم التاريخ

ما يحدثنا عما لقي العامة من كسب وما دروا من أمر أول الأمر ونحوه لا يسير من ذلك شيئاً إلا افراساً والأحداث التي كسب العامة بعض حقوقهم جاءت متأخرة فقد كان أكثرها في القرن الرابع والثالث مبداء تاريخ روما وكاتب العامة يومئذ متمكنة راسخة تعرف ما تأمل وما تريد وكان لها علم وفهم سياسي ومنهم من جعلوا اغترلوا المدينة لا بمعنى المدينة عن بعض شيئاً وكان لهم حظاء منصورون ولا ريب أن اتصال العامة أكثر من ثلاثة قرون ابجرحوا من آلاء المودية قد قدر لهم أن تسموا آمالهم إلى أمل سياسي بعد

وعرف العامة أن الأشراف قد يرحمون في علوا على أمرهم فيه من حقوق ولذلك اعتدلوا المدينة عام ٤٩٤ ق م وآووا مجموعهم إلى اجل مقدس فمطل كل شيء في المدينة وأكره الأشراف على أن يقرروا للعامة ببعض حقوقهم وقد تراضى الفريقان بهذا لإعتراف على أن يكون للعامة أحكام مقدسون من أنفسهم ويكون لهم سلطان كبير من الفصل ولا يحل لأحد من الأشراف أن يتعدى عليهم وحيتش اختارت العامة رعمها « tribunus » وكان ذلك لدى كسبه العامة بمحادها حقاً مقدساً « lege sacra » لأنه أقر رعمها « العامة بحرية مقدسة فلا يحل لأحد أن يسهك حرمهم ولا أن يتعدى عليهم أثناء سياسهم وهؤلاء الرعماء كانوا يختارون من العامة كما يختار الفصل من الأشراف وكانوا يختارون أول الأمر كما يختار الفصل فيختار لكل رعمين وأوتى كل منهم حقاً على الفصل في انطال ما لا يرضى من السياسة وهو حق المعارضة « intercessio » ومع ذلك فلم يسع لهم الأشراف أول الأمر أن يحضروا جلسات الساب وكان عليهم أن يقفوا عند عتبة الساب يسمعون ما يشاء فيه الشيوخ في أمر المدينة ولكن هؤلاء الرعماء كانوا أداة فعالة في كسب حقوق العامة ولم يكفوا عن الفصل حتى سوا سائر الحقوق التي تجعل مناصب الدولة شركة على سواء بينهم وبين الأشراف فقد كسبت العامة حق المصاهرة رعماء كويوس سنة ٤٤٥ ق م ثم غرت عامة أكثر معقل في المدينة وهو الفصلية سنة ٣٦٧ ق م وقد بدأ العامة بأعداء الديون سنة ٣٧٣ ق م ولم يحدوا أملاً في تخفيف هذه لأعما حتى يكون منهم رجال في

رئاسة الدولة «احتاروا رعيين من زعمائهم أعدا قوانين في صالح العامة وكلها هادم لسلطن الأشراف تحدها عن الديون وهو قانون يرى إلى اسقاط ما دفع من الربا من رأس المال ودفع ما بقى من رأس المال على أقساط متساوية في ثلاث سنين والقانون الثاني على فسخ الأرض ولا يحل لأحد أن يملك أكثر من خمسة « arpent » ، وثالث فسخ القسمة بين الأشراف والعامة ، وبذلك هددوا في أعين ما يعتره الرجل أى ملكية الأرض ومناصب الشرف فبلغ الأشراف من هول الأمر وحاولوا أن يمنعوا ذلك القانون بكل الوسائل ولكن قد «سهم الأمر وعلموا على أمرهم فصار من الأشراف فصل ومن العامة انفصال وبذلك خرج العامة من رق العمودية حتى صاروا سادة في المدينة شركاء في حكمومتها قوه الفصل والجهاد

#### حق التجار Jus Commercium

كان حق التجار في روما وفقا على الرومن أنفسهم ومن اكتسب ذلك الحق من الاغتراب وهم يريدون بحق التجارة « Jus commercium »<sup>(١)</sup> معنى روما قديما وهو خياره الأشياء ارومانية وامتلاكها ( لأن الملكية الرومانية لا تحمل للأحباب لعمه طهرها الدين و«سبها منعمة ارمانيين واستمك ارماني عندكيتهم وحرموها على الفرياء لأن هؤلاء الأشراف كانوا زراعاً عتيدين لا يستحبون الرق من شيء مثما سنجونه من القمح ومن الزراعة ولم يصرفهم اعتح والملك ثول الأمر عن أرض الآء والأحداد ومكثوا كذلك عدة قرون وآية ذلك ما كتبه « كانوا الكبير » في كتابه « عن الزراعة » فقد قال « قد فصل اقوام أن يلتصوا ما لهم من التجاره لولا ما يصحب التجارة من خطر وبمصل اقوام أن يجمعوا ما لهم من ربا لولا ما يصحب الربا من عار ومن أجل ذلك كان آؤوا إذا أتموا على أحد فالوا هذا رارع شريف طيب فترق الزراعة

(1) Ulpianus Regulac xlv 5 commercium est emendi, vendendique in viciis jus



أكد الأرواق وأشرفها ونعم عن حشد الخاسدين ويزرع أنفسهم بعد الناس  
عن الشر وأبناء المزارعين جند أولوا ناس وأعداء ومواصون نساء .

واحتلقت هذه الملكية الزراعية ما بين هؤلاء الزرع في كل أرض آلهة  
بينهم وبين الزراع أسس قويه والسمعة التي تورب وراء ذلك الدين اصلاح كبير  
وكل قانون يحرج أرض الزراع من أنفسهم ، على معنى حتى كثر ناس يركر  
عليه كيان المدة من يترع الأرض من قوم ورتوا الأرض والزراعة من آلههم  
وأحداهم فقد قصي أن يعمل الزارعين وشردهم بلا عمل ويدعهم هم ونساءهم  
فقراء عاطس . ولا ريب أن القاء الذي يحمي الملكية الزراعية على معنى أصل  
أساء الأمة من الشفاء فقد تراوح الزرع بين حبس وحدث من آثار الدجوة  
والفصول ، ولا يحق لدائن في زمان الحدث أن يراكم ره الدين حتى رارع ويستص  
أرضه باسم القانون أن ذلك تفرط فيه من حيث حكومة سر قواصمها هـ  
لاعتيال للأحاط ، ونحار الزرع بوجه خاص ، والحكومة الرسده هي التي تؤمن  
الزارعين على ملهم ونكون في حاجه ساعة العسر ودين تكفل لها حفيداً أنشد .  
ومواطني سعداء .

وهو أحيط الملكية الزراعية في روما سياج من الدين انعكست صورة في  
القانون المدني اقديم فهذه الملكية لا يحل حرب وصنيع عتوده لا تخور حرب  
ولا يحل حرب أن يحصرها ، وسميت هذه الملكية الزراعية في أرض روما في لغة  
الرومان القديم « *res mancipi* » أي ملكية الزراعة الرومانية ، وسمت  
الأموال إلى ملكية زراعية « *res mancipi* » ، وملكية غير زراعية «  
« *res nec mancipi* » أما ملكية زراعية فهي كل عمار في أرض إيطاليا  
سواء أكان عتاراً زراعياً كالأرض « *fundus* » أو عتاراً مدنياً كانت وحقوق  
العقار الزراعي كحق المرور وحق الرعي والمصيد والدواب التي تستخدم في الحر والحمل  
كالثيران والجمال والخيول والحمير ، وما عدا ذلك لا يحل في الملكية الزراعية  
الرومانية وهم لا يمدون الحمل والقبيل من حيوان الزراعة الرومانية لأنها لم تعش في

أرض روما ، ولا تدخل القبيلة ولا الإبل في الملكية الزراعية لأنها في منطق  
ارومان في عدد الوحوش<sup>(١)</sup> ، ولا تنتقل الملكية الزراعية إلا بوضع اليد  
« *mancipatio* » ووضع اليد لا يكون إلا بصيغ معينة يحصرها الميراث والوزان  
وحسن شهود ، ولا تخور هذه المراسم إلا بين الرومان أنفسهم أو اللاتين  
المراعين الولودين على الأرض الرومانية أو اللاتين الحونبايين « *juniani* »  
أو الأجانب الذين اكتسبوا في روما حق التجارة وهو إباحة تداول الملكية  
رومانية باسم « *commercium* » وكان روما من أمانت هذا الحق لكثير من الأجانب  
ولمن أوى حق الدمة الرومانية

ونحن لا نجد في تاريخ هذا الكفاح بين المملوكين والمملوكين حرصاً شديداً من  
المملوكين على أن يحل لهم حق ملكية الرومانية وسرى أن مراسيم هذه الملكية  
كانت مقيدة معطلة للتجارة ، وأن الدولة الرومانية كما اسمت رحمتهم ظهرت على  
تراب في الأرض أعلى من الأرض الرومانية والمرعة الرومانية « *res mancipi* »  
وأن العرب والأحلاف والدمة الرومانية قد حفظت على هؤلاء العامة كثيراً من  
حقوقهم في المعاملات .

### إثبات الحقوق بين العامة والأشراف بقانون مكتوب :

م رد العامة أن يكون ما أدركوا من حقوق كلمة لا يستمسك بها الأشراف  
بل أصروا على أن يشتوها في عهد مشترك مكتوب مشهود في المدينة فسنوا  
قوانين الاثني عشرة لوحة « *Lois des XII Tables* » وبذلك كان للعامة حق  
مكتوب مثل ما لعوام من منزلة سياسية في الدمة ولكن قوانين الاثني عشرة  
لوحة التي بعدها التقدم مسع الحقوق الخاصة والعامة جميعاً لم يبق منها إلا مفرقات

(1) Ulpianus — Regulae XIX. 1 omnes res aut mancipi sunt , aut  
nec mancipi, mancipi res sunt praedia in Italico solo, tam rustica ,  
qualis est fundus, quam urbana, qualis domus, item jura Praediorum  
rusticorum uelut via , iter actus, aquaeductus item servi et quad-  
rupedes , quae dorso callo domantur, uelut boves muli equi asini  
Ceterae res nec mancipi eunt.

لا تكاد نرى شيئاً وندك ذهب صائفة من معاد المحدثين إلى شك فيما بقي من هذه المبررات وأهم ما يهم قناوين الخاص من هذه القواين هي اللوحة الأولى وهي صوره من رفع الدعوى في ذلك الزمان أي حوالي سنة ٢٥٠ قبل مسيح .

### اللوحة الأولى :

- ١ - إذا دعيت مدعى إلى القضاء فاستجب فيه فوراً ثم استجب فيه فاستجب عليك وفضل عليك
- ٢ - وإذا هرب المدعى عليه أو جرى كان حتماً مدعى أن يأخذه بالإكراه .
- ٣ - فإذا شكى المدعى مرضاً أو شيخوخة كرهى المدعى أن يأخذه بزيادة تحمله فإن أتى فليس له أن يأخذه بزيادة
- ٤ - وإذا ضمن المدعى عليه صدى ويضمن المصير من صدى من المضمنين
- ٥ - وهذا الحق يحل إلى أحد مدعى أو يتمهد
- ٦ - فإذا تصالحا المدعى والمدعى عليه فليشهر صحتهما .
- ٧ - فإن لم يتصالحا أعلا فليشهرهما في أمور أي تمام الحركة أو في مجلس ( العامة أو الشيوخ ) قبل الظهر ولا بد أن يحصرا كلامهما .
- ٨ - وعلى القاضي أن يقرأ المحضر نحوه يد معنى الظاهر ولم يحصر الطريق الآخر .

٩ - فإن حصر الكلام كان معيباً - شمس آخر موعد للقبض .

- . ABULEA I (1) Si n. Jus Accus. no. ni. t. Antestatum. q. tur en capito  
 (2) Si calvitur, pedemve strud, manum endo jacito.  
 (3) Si morbus aevitasve vitium escit, qui in jue vocabit  
 pementum dato. Si nolet, arceram ne - crn te  
 (4) Adsiduo vindex esto ; proletario iam civi qui volet vin-  
 dex esto  
 (5) Nexi mancipique forti sanatique idem jus esto.  
 (6) Rem ubi pacunt, orato  
 (7) Ni pacunt, in comitio aut in foro ante meridiem causam  
 coiciunto. Cum Peroranto ambo presentes.  
 (8) Post meridiem presenti litem addicito  
 (9) Si ambo presentes, solis occasus suprema tempestas esto

اللوحة الثانية :

١ — ...

٢ — فإذا منع القاضى أو الحكم أو انهم عذر دهر من مريض متفش أو  
عسية أخرى حل له أن يرجى القضية .

٣ — وإذا تخلف الشاهد حل لمن يشهد به أن يصيح به ثلاثة أيام  
أمامه .

\* \* \*

ونحن بذلك قد بحررنا صلبه من تطوار حقوق وآثار المعدل من الأشراف  
والسلامة .

TABULA. II. (1) . . . . .

(2) . . . Morbus continens . . . aut status dies cum Hoste, quid  
horum fuit vitium iudici arbitrove reove, eo dies diffissus  
es o .

(3) CL: test monium defuerit, is tertius diebus ob portum ob-  
vagulatam hic

## عدالة التسكافو

عدالة التسكافو هي "عطاء كل ذي حق حقه في المعاملات التجارية بين الأفراد وباريح هذه العدالة في روما هو "باريح القانون الروماني في معناه الخاص أي في معنى القواعد التي ساطت وتحمي المعاملات خاصة بين الأفراد وعلى ذلك لا بد من مواجعة الأمر تفسيراً لا من رخص المحت .

أولاً : معنى المكتوب « Jus scriptum » والمعنى الطبيعي « Jus r. scriptum »

ثانياً : " « البربور » : عطاء في صيغة القواعد " المعنى الح .

### ١ - القانون المكتوب والقانون الطبيعي :

بين الرومانيين وبين كان لهم حق مدمة وما سمل عليه حق المدمة من الحقوق السياسية وحق الملكية الرومانية وحق المساهمة وبين اثنين عاشوا في روما من دون حقوق مكتوبة نص في تطور الحقوق فأيهما عدل كان حقه أشد احتراماً وقد كان العمة في أول الأمر بمنزل عن القانون في أمرهم حين بلغوا سيادة كسيادة الأشراف ثم بدأ احترام حقوق العمة وكان مظهر هذا الإحترام وهذا احترام هو المدمة الطبيعية بين الرومن قد حملوا المدمة الرومانية أساساً للمعاملات الدولية بينهم وبين البلاد الأخرى وكان اعتماد الروماني بإهداء عدواً أو صادق حليماً بنى صداقته ومعهده على دمة الرومان « fides romana » وصارت هذه المدمة مدمة للأمة الرومانية جميعاً . ولا ريب أن المعاملات التجارية بين الرومان وبين هؤلاء الأعراب الذين عاشوا في روما قد حصفت لشيء كالدمة الرومانية في معناها العام وصارت تسيطر على هذه المعاملات التجارية بين الرومان وغير الرومان وكان ذلك من ناحية أخرى صورة لعبادة آمالهم من دخل في دمتهم بولاء



أو نعهد ثرم وودهم وكاب معاملات لمة سعة زواج حره لا تنطبق فقط ولا  
مكتبة ولا صيغة من صيغ المعاملات المعينة واستعملت على سائر المعاملات التي قد  
تقع في التجارة وطلبت هذه الامة عرفاً حراً لا يحده سوى الأخلاق بقيت بعيدة  
عن كل حراء وبنوى حتى اتسمت راحة روم وحتى تبدل دين الأولين فعررتهم  
روما بحراء من القانون وسرى ذلك يوم يهيمن على القضاة وعلى ديرة امدل  
ارثور . وقد طمخ البرتور في تاريخ قديم روماني يوم بلغ العامة أن تكون  
مهم فصل ومن لأشرف فصل أي - ٣٦٧ ق م . وعلى ذلك فانتشار العامة  
في روم في حقوقهم كان تصاراً لذيون العبيد ، وحدث التجار . ومنتجة كانت  
عنه من القواعد على عظم الشكليات والصيغ الرومانية قديمة لأهم . ست . كان  
قد حير و مان قد تبدل وسيادة قد تنفذ . فتنفذ عدد رومان ، وكثير عدد  
العامة . وكل سعت آفاق لدولة رومانية كان ذلك أدعى إلى أن السع آفاق  
للمعاملات التجارية الحرة . وقد حى الرومان لأهلون عدد المعاملات الشكلية  
والصيغ الخاصة على أساس من الدين . وقد لعب ذلك عهد رومى تنفص فيه آثار  
الدين من أفضله العنصر والنموذج على سواء . وتوسع هذه المعاملات الشكلية كأنها  
أثر قديم قد إلى بكره رومان فقط للقديم ، ولكن سبل الحياة قد احترق  
هذا العهد المحدث فاصبح غير صالح شئ ، ولكنه كان صالحاً شئ ، في خلق القانون  
وهو أن هذه الشكليات كما يقول بيبس قد تعود - رومان فقد هم وفقهم . أن  
يشددوا في صيغة مع ملاءمة وفي أولها فلم يشدوها . أمراً يستحقون به ولكنهم  
أرتموا أنفسهم حتى في معاملات الحرة أن سرور على غير الفقهاء الأقدمين أي  
التمسك بالهبط حتى بصاع المعنى

وأولى ما أن ينظر في هذه الآثار أنه لميل إلى أن عثر بها رومان الكرنينيون  
قرون حويلة فإن اتساع الملكية لا يقتل إلا اصبح شكلية فمحصر متعقدان  
بين يدي رجال الدين في رومان قديم أو ليرتور بعد ذلك ويحصر معهم واران  
وميران وحسن شهود وفي هذه حرية بشرية على ما تريد أن يمتلك وتقول صيغة  
ملومة يردده متعقدان لا يخرون منها شئ ، وهذا رومى يسموه لامتلاك

وضع اليد، وحيث تجوز صيغ وضع اليد «municipatio» تجوز صيغة أخرى  
وهي صيغة السرقة «furtum» و«injuria» وصيغة «iniuria»  
كالاتي: وذلك أن «injuria» هي صيغة السرقة التي تأتي بدلا من  
عنه ثم قول الذي «injuria» من صيغة «injuria» هو الذي  
قانون الكسبيات «injuria» رده ثم «injuria» الذي سأل هل سترده  
أو سكت وقت من «injuria» حق محبة وكان ذلك معنى دعوى «injuria» ولا يحق  
أن يسمى أن «injuria» من «injuria» أو «injuria» أن «injuria» جميعا  
أصليين أو قديمين من «injuria» التجرية

أما دعوى «injuria» التي تأتي بدلا من «injuria» كما يقول  
حيث من «injuria» «injuria» صيغة «injuria» لا تجوز حتى أن «injuria» كان  
بدل في «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» من حسن:

١ - «injuria» «injuria» وهي دعوى «injuria» التي تأتي بدلا من «injuria»  
لهي دعوى «injuria» وهي دعوى «injuria» لأن «injuria» في «injuria» مرم  
غير مائة «injuria» وعلمه «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria»  
أكثر من ١٠٠ من «injuria» من «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria»  
«injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria»  
مفعولا أو مفعول حرة من «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria»

٢ - دعوى «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria»  
و«injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria»  
دين من مال معين «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria»  
«injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria»

٣ - دعوى «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria»  
من حيث أن «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria»  
«injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria»  
حل من «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria» «injuria»

أما الذي لا يأتي بنفسه فإن المدعى يحل به أن يأخذه إلى داره وأن يقيدته .  
 ٤ — دعوى الحجر ، وقد سن هذه الدعوى المسمى وأعرف مسمى العرف  
 في الحجر على الأموال التي يستقر بها الخندي فرسه وسنت هذه الدعوى بالقوانين  
 التي سنتها الاثنتا عشرة لوحة صد من شيء ولم يدفع ثمنها . ثم أنت جايوس  
 رسول كل هذه الدعوى القاموس صد من شيء كرمها لأب دبيعة ومن بدل منها  
 قل حريف فقد قضتته . حال محل دعوى التي تون المرافعات الشكلية ، وكذلك  
 كانت المنود . مست حاصصة صبح حامده لا تحيد عنها . كجميع الدعوى ونقل  
 الملكية وكان لا بد من الصلح رومانية « spondasne . spondas » من شهود  
 رومانيين ومن روماني ولا يجوز هذه الصلحة لمن له مالي .

\*\*\*

ولابد أن هذه الآثار قد هجرها الرومان أنفسهم يوم سوا شديتها وعسرها  
 واتخذوا سبل المدين الحر ، أي صد لمعاملات التجارية بين الأجناس الأخرى  
 من دون الروم « jus gentium » مبد ولاية البريتور على حماية المعاملات  
 مبدية على المدين الحر ، يسمى ، ومن مرسوم صد من اليد العليا في حفظ هذه  
 القواعد

## ٢ — البريتور .

يوم كسب هذه حقها في أن تكون لها في حكومة الرومان فصل ، حرص  
 لأثره على أن تولى إدارة القضاء . كما منهم وهو ما سمي « البريتور »  
 وكان في مبدية الفصل . أحد عن الفصل إدارة قضاء ، وكان الرومان يسمونه  
 حرص قانون المدني ، وأولى قوته على عدله الأخلاقية وندمة الضيقة ، وكان  
 قانونه سمي « jus honorarium » سنة إلى منصبه ، وكان قانونه ملزماً عاماً  
 واحداً وكان سمي « lex annua » وصار العرف أن يشر هذا الحاكم في مستهل  
 حكومته مددتي أو زبدت تبعية في أدائه ، وكان هذا البلاغ خاصاً  
 بإدارة القضاء

ولم يكن بلاء كل برتور مديماً حقيقياً ، بل صير أن بلاءه قد عجز عن أن  
يحيط بمخاطات القصب ، عدله حممه أو محه أو كنهه . بل عجز بلاءه ولم يعره  
البرتوريون استعدون صر بلاءاً دائماً ، وكان حكمه حكماً اتقوا وزاد لداخلي ،  
واستعد البرتور قواعد من حجت العمل القوية وكان في غلب الأمر بقبها  
وكان حوله محس من الفقه ، وكان قد عجز على حجت العمل ببلائه من أنس  
مترلة اقانون إلا أنه دون موقوف . . . حكومته وهو يؤثر في : دون من . حتى  
حجة تشريع وحجة الفقه ، أما : حجة تشريع فهي هذه لقواعد التي أنس  
البرتور حجتها في بلاءه لسوى وكانت روم في طور تسمى غصبي أن سبها  
في نظورها دون صر من سس في روما لا يكاد يتجاوز القرن الثاني من المسيح  
حتى يتلقى دهم البحر الأبيض المتوسط في حدرهم . ولم يكن أكثرهم دين ، بل  
ولا يستمسك به . استمسكت به من قبل . . . حجة رومية التي تقوم على  
الصدق في القول والوفاء بامهاتهم بحجة لا يفسد من الفس من أمك ومن  
الدهاء والكذب ، وعلى ذلك فإن البرتور تعنى الأخلاق الطيبة بكونه ديمه  
الأخلاق المستحدثة في بلاءه ، وعلى ذلك فإن ما تجمع من فقه كان مدده . حجة  
شراح مدون من الفقه واعتنى الشراح بالبرتور في هذا العصر ، بل مد  
فيه مبادئ الأولى دماً قد عجز مريجاً من : من اليونان . أثرت  
فصرص عليهم هذا الدين أن يجمعوا في حيدهم العملية عملاً مستعداً كسوا من  
الفلسفة والآداب اليونانية . صرحت هذه الفلسفة كمسح بيهاى عمل هؤلاء  
الحكام وهؤلاء الفقهاء ، بل أن يغيروا ويوسعوا لأمر سكتيرة المسد التي نعت  
عن ضرورات التجارة في ذلك زمان ثم يشرعوا البرتور مستمد من عمله وعقل  
الفقهاء في محاسنه ، ربما عجز هؤلاء الفقهاء من : ث البرتور امتضاء شجرتهم  
وفلسفتهم وكان أكثرهم من مدرسة : وافيين « stoiciens » التي جعلت منه  
أخير في الشرف والتي فرست على الحكيم أن يبلغ شأواً قصياً من الأخلاق والكمال  
والعلم وحاء هؤلاء بأخلاقهم وعندهم وفلسفتهم فصيروا ما خلقه البرتور من آثار  
الأخلاق الطيبة أى من آثار القانون الطبيعي الذي اشتمل على معاملات لأفراد

صبروا ذلك جميعاً دون فلسفة، وإنما لصحية لأخرى إلى عهد فيها البرقور على خلق بمواعد اتفاقية فهي صيغة الدعوى التي يأمر بها «تفاصيل» هذه الصيغة كانت واسعة حرة لا شيد المصطفى سوى ما عليه الأخلاق والعدل ولم تتجاوز هذه المبدأ الشهيرة «أحكم به» على الذمة الطيبة *ex bona fide* حتى يكون أمر المتاحمين كأمر الأشراف الطيبين، وتعاملات اتفاقية الحرة التي مكنت عرفاً لا يمتد إليه القانون زماناً طويلاً أنهم كان العلويون يعمل عن الحياة السياسية والقانون، صارت اليوم دوناً من ناحيتين تناسه البرقور وما حكم به القضاء واستعوا في ذلك سبيلاً رومانية وهو أن يحملوا خلق آثارهم من فعل الزمان، لم تكن البرقور مشرعاً بالأخيار المتقدمة وإنما مشرع أحدث وحالات له واحد، إن صلح ما شرعه منه من مذهباً، وكان الفقهاء سمون البرقور *Vivax vox juris* (١) «صوت القانون الذي الحي» لأن قانون البرقور كما يقول نابليون (٢) «ما يسن قواعد للتعاقد من الذي أو تقوم به موقوف على قانون الذي أو تصحح أعلام الممنوع الذي وكل ذلك في سبيل الصالح العام، والبرقور هو الذي يجمع المتخصص دعوى ويحرم متخصصين من دعوى، وهو الذي أدخل في كيان الأمة الرومانية هذا التراث من آثار المدينة المنصبة لي كانت مبنية عن القانون أيام كانت روما مدسة منعمة وهو يعمل في بلاعه صيغاً كهنه، سألحي كل اتفاق يرضى عليه المتعاقدان ولا تقوم على عش ولا يحلف المتواثين ولا أوامر الأمة ووارث الساب (٣) وسيرى أن الفقهاء يقولون أن المراسي على العقود يدخل في أحكام الذمة «الطيبة» (٤)

(1) *Lex de iur. iur.*

*Si leges iure per iurisdictionem iurisdictionis dei iurisdictionis*

(2) *Digest, L. I, de I. No 7. A. praetorum et iud. praetorum introduxerunt ad iurand. vel supplendo, vel corrigend. per iud. civilis gratia propter utilitatem publicam*

(3) *Ait praetor: Pacta coventa, quae neque dolo malo, neque adversu. leges, plebis scita, senatus consulta decreta edicta principum, neque quo fraus cui eorum fiat facta erunt, servabo.*

(Ulpianus Disi, IV 7. .)



ثم يقول المذنب من سكي عشا أصابه في عمل أو تجارة فسأخوله دعوى الناس  
 إذا كنت دعواه مبنية على ما عدل ، ولم يستطع أن يحميه دعوى قانونية أخرى  
 وسرى أن دعوى الناس خلقت من أحكام الله المحمودة ثم يقول المذنب من ادعى  
 أنه أعر عذرة فسأؤتيه دعوى وما إلى ذلك من مسج عد الملاح  
 تعلم من تفسير الفقهاء أن دعوى " مع د امر " والأمر هو الذي هو  
 العام ، هنا شتم على كل ما خالف سنة الطبيعة <sup>(١)</sup>  
 ولا ينبغي أن يسج سنة أو سنة قد دعتي أن تكون مع اختلاف بين  
 الأحكام على اختلاف أحوالهم ، منهم من يسجهم ومن لا يسجهم ، ومن لا يسجهم  
 حص يدعى : " prieto " " prieto " يدعى من كان في عهد حكومة روما  
 منهم " prieto " " prieto " وقد دعت هذا الأحكام مع مسج  
 الدولة الرومانية .

1. omnia enim quae contra bonum idem sunt veniunt in eorum ac-  
 tionem . . .

## عدل أثينا

كان علينا أن نصحب صورياً من الجهاد في سبيل الحقوق إلى أن صار القانون الروماني قانوناً دولياً وعمد آثر القانون الروماني الكبير الذي سنّ لروما الأولى وحذف من بعده ديون الشعوب الذي سنّ للانسان من كل جنس . ولا نذكر من ديمر يجمع هذه الشعوب . . التي خلقت هذا القانون الإنساني وقد ورث الفقهاء والقضاء منذ وصلت روما آثار اليونان حكمة الإغريق وآدابهم . . من الشعوب التي سنّ له ديون لشعوب دين يسائي وحسب معرفته أن يدين طارفاً من عدل أثينا .

أرد مثل « أه لئس » وطوته وعدنه في شعر هومر عاية عزيزة من غايات المدينة أن شبه الأنساء آباءهم في بدموا من مثل الجمال والحكمة . فإذا جاءت الأحيال بما اشتهت أنفسهم وبحب الأهل أظالا مثلهم أو جاءوا بخير منهم قدر لهم أن يحبوا رباً سميلاً بحال حماهم وقد أقيم الحياء بينهم على أقدار عالية وزان المدينة أشرفها مختارون وإذا علم من حيرة الحياه كان عنهم حقاً مأموساً علموه تحرية أبائهم وبنوه سفوسهم ولم يقيموا شلواه سماء ولا ترديد صدى وإنما جبروا سفوسهم ما حصوا من حكمة وكاب المعرفة إحدى فضائل هذه الحكمة وقد حرصوا عليها لتسمد بها مدنه وسعد بها أسوأها وإذا بدت حياة المدينة تمت واتسعت آفاقها كما تسع الأثر ولا يحيط بمفصل الصالحة سوى تهذب وتعليم وقد يوجب التعليم انحرار دية حر من أئام وقد حرص الآثيون على المعرفة من كل سبل وما أفصحوا عنه من صور البيان قد تحدث آملهم المكشوفة في صائر الأمهات والآباء وإذا سلك الناس فباء تحروون عما يشعرون من فكر ومي وقد أفصح حكاء أثينا عن هذا الأمل الذي جرى في أعمار الآثيين أحيالا طوبية وساء أبطالهم بناء وكان لهم فيما فعل أبطالهم مجد « وعدل » وسعاده ولم يكن محم بعد ذلك أن يردد حكائهم في حكمتهم ستة العادلين فيريدون أن يسير مدنتهم عما سارت به في الزمان السعيد فيحكمها رجال حكاء يحسون المعرفة في جوهرها ويعلمون الحقيقة

والعدل واخبر في جوهره ولا يريدون أن يعموا عما ظهر لا يكاد تمشك به  
النفس ولا يكاد يعكس إلا شبهها طهرأ من الحق كالسراب والحلم ولا عدا لهم عن  
هذه المعرفة المتصلة بمثل الحقيقة عدي أي بقدر الماديين أن يحدوا العدل في كل  
أمر كالبيان العام بأسرار الجهل ولا يد أن يعلم هؤلاء المادون بما كسبوا من حرة  
ولا يقنموا بظاهر النظر لأنهم إن حبر الحقيقة في يحسوا الكذب بهذا شعفتهم  
الحقيقة حباً فلن يكون لهم نصيب من النعمة والنعمة لأن مصدر النفس ليس من شيع  
الدين تطول نفوسهم في معرفة الحقيقة طمعه اعل الله والإيمان وستكون  
نفوسهم معتدلة مستقيمة لا يصبها هوان ولا مده ولا كبر ولا صفة وأن حقت  
هذه النفس كآب عده رحيمه وقد ح من لاشيون على أن يهي لهم المعرفة والحلم  
صفتين من صفات العدل وهي القصد والإعتدال لأن تحوير القصد والإسراف ظم  
وسرهم يتدرون قومهم بشر وبل يرأسروا في أهوائهم وحواروا فضله العدل  
وأوسط الأمور لأن الآلهة إن عاقبت خدأ رمتها بالصلابة وحوار به العدل والقصد  
وحاء ذلك ظم وعداب أمير وكل ما يدين به الظالم به هو العدل والتقوى في  
العدل سر ما سعد به الأفراد والوف وعدد كروا إلى رحلا من رحلهم تولى حكومة  
قومه فأمر أن نصب اقومه انصاف فوق كل ط من وكتب عنها « كى عادلا »  
وما أقطع لشعراء الأبيسيون مسديع فخر بطوانهم إلى أن عاب شمس مدسهم عن  
أن يدكروا العدل والتقوى وفي ذلك أنقى حكماؤهم أعمدهم وقد سموا بيان رافع  
نمار العدل وسعادة الماديين ولعلمهم كانوا أجمل من عرف العدالة .

### تعريف العدالة :

وهي وثمة ونظام من قوى النفس ووعده من أمره العقل التفسير بالعلم  
والحكمة وهي أهواء مهده محبوبة لا تخاف إلا من الله وسير آمنة مطمئة بالعقل  
وتنعم سلام ووثم وحب وبدا كانت اندمة العدالة صورة لما آمن به قومها المادون  
فسير مهده مطيعة ستمع لما أمر به أولو لعقل والحكمة وشيع في حياتهم  
الوثم والطام والحب كما فصلوا ذلك تفصلا في كل حديث وترى حكماؤهم يعرفون



وعدة لتعليم خلق في نوع واحد من النعم لا تفرق بين سلاسله والى  
يسير اعلاسه من رسله من سلاسله واحده يقع فيها من كل سلاسله واحده  
في الحب وسلاسله كيف يقع من كل سلاسله من كل سلاسله واحده  
الأولون فقد عظم شهوره خشية من الناس لا تفرق بين سلاسله من كل سلاسله  
عصب من الله

فاعدت ان يفي كل ان يكون في صغر و عدل من شهوره فلا يفي  
احده من سلاسله من كل سلاسله من كل سلاسله واحده لا يفي ان  
تفرع اليه و يفرع من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
من كل سلاسله من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
و الأوسط وما سبها من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
في كل أمر و يفرع من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
ان يكسب مالا أو يفي من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
سلاسله خاصة من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
ذلك الوهم و كل من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
ذلك الوهم في كل من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله

و عظم ربح و خسر من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
من كل سلاسله من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
ملكك من كل سلاسله من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
نصيبه من كل سلاسله من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
طعم و خشم و لا يفرع من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
و قد حلتهم بحرية لأحد من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
و حلتهم الأليم من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
لعوضي فلا يستحب من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله  
ما تلتى فتعطل هذه عوضي في سقيته و مثل صاحب سقيته عوضي من كل  
راكب من كل سلاسله من كل سلاسله من كل سلاسله واحده من كل سلاسله



في علم الالاحة رأياً بعيداً فخرج الخلاف من بحرة السفينة كل بعدوا إلى دفتها  
مؤمناً أنه يستطيع وحده من دهن سائر الركب أن يقودها ، وما علم الالاحة يوماً  
واحداً وما يستطيع أن يدها على ممره ولا أن يرجع إلى زمان تعلم فيه وتراه  
يذهب إلى أن الالاحة ليست عملاً وتري مثل هؤلاء المحاركة تذهبون لقرين من  
يلطم على أن الالاحة علم سعي أن يعلم وتراه يؤمنون أن سبلهم أن سارعوا إلى  
صاحب السفينة فيستغفون عنده كل وسيلة ويردلفون به بكل حيلة حتى يلقي إليهم  
دفة السفينة فإذا أقبله معهم فرس ولم يبقه معهم فربح وثبت نصيبه قتل بعض  
ويرى به من سبقت السفينة وما عنده بعد ذلك إلا أن يسكروا وشبوا بكل  
هر وسكروا رب السفينة معهم لمجولوا به وفي قيادتها وتقد أيديهم إلى ما في  
السفينة من مال فأخذوه ثم يسكرون ولا يكون ما يشتهون وسيرون بالسفينة  
كما سبب التجوهر السكران ، وهم يحمدون مدته من يحمدهم ومدونه بخار باعة  
وفانداً فداً وعاد ، ممنون الالاحه ، وخاصة بن عاونهم في قيادة السفينة وأعزى  
وأفصح صاحب السفينة أن يلقى أمرها إليهم ومن لم عمل ذلك رجوعه ولا موه كان  
لا عشاء فيه ولا تخون أن يستعمل من مول لهم من على المحار الخ أن يعلم  
الزمان والمواء والمه والنجوه وسبب فيور الالاحه أن أحب أن يكون فداً حقاً  
وصديق ، وهذا حالهم نادر عدم ممنون الالاحه فلي يحمدها بأمره شيئ بل يسموه  
عمرها ينشأوب للسحب وترتاراً لا يعنى عن الحق شيئ وما كان أمر هذه السفينة  
إلا أمر المدينة التي يتفق من رحمتهم العلم والعدل ، ونهب إلى ساستها المطامع  
والعبي ومن سبب هذه السفينة تعلم ورأى ولا يهتدى قومها بحكمة ، وإنما يملكون  
ويستنون بشوه العبر ، إلا أنهم أن يلقى بأمرها جميعاً مد أن تمتص مصهم  
سعادته حصص وما يهتدى هذه السفينة حتى تكون راسها صغيراً وحتى تسلم أمرها  
وقيادتها لبعضين اعرفين . وقد قدرت امداه لأثينا أظلالا عايشين سوا على نصيرتهم  
وحكمتهم سمادة المدينة ومجدها ، والذين أوتوا نصيباً من العلم والبيان لم يقتأوا  
يدكرون قومهم بالعدل والتقوى حتى يخلق العدل عدلاً مثله وينتشر السلام بين  
الناس ويزى حكماهم يمدون العدل في بعض آياته بأنه قيام كل امرئ بما يحسن

فمنهم من كل وجه ولا يعنى أحد على وجه أخذ فإن لم يعملوا فيفسد بعضهم  
 شأن بعض وتسرى في مضمون لظالم ويحتلط نهارهم ليلاً وتتموا بينهم المداوة  
 والدماء وتتخط بهم السمية في كل وجه والمدالة سر ما سعد به الناس وسعدت  
 به السياسة وهي أم أحمد من محنمة وهي تؤثر على نفسها وهي عفة عنية بصيرة  
 تعلم الحذر وما يحكى في سعدة أحمد وسهده مسحة وهي خلق حب حيث يكون  
 وتلد العلم والكرامة والحب حيث يكون وهي بن صور كانت صورة الإجابة  
 في أتم سلها وعزفها وزرع صبرها وصبرها وهي المروءة وثقى القرعة  
 بين لله وبين الناس وهي سبيل المصوبه إلى ملائكة الله لأحد خشية لله وحسبهم  
 دبل السعى والجهل وطعم وهي مصر من ته التي مصر كل شيء وتكره لأنهم  
 والطعم والعصير ومصر للطيبين وأحمد المصير وهي التي من  
 أشرف ما بلغه الأحياء من سهده وأتم ما راء من حسده ولا سمع حمده مصمغ  
 النهار ولا ميل الأصيل ، وقد حمل لشرعون وأشهر ، والسكك ، وهذه العدة  
 في أتم وعدها أمنهم أسرها ممد طمع عبيده في عده السامى وزان  
 أرواحهم بكل حكمة وهذه هي ملك عبيده .

## الشعراء فقهاء في أئتنا

إيمان العالمين :

كان الآمنون أنام محرم أقياء مؤمنين ، شام من حمد وحكمة ، فرده  
 إلى الله ، وللهن والعدل حور عذارى من حور الآلهة توحى إلى أفئدتهم الآمال  
 والجمال كما أنقطت رؤوس حور في قلب من يرد آت سمو واحد ، ومنى  
 كما تعنى لى بوحلفت حوراً فسيقط في وعى من تملكه جمالا ، وأن تأملها  
 تلاشت حلف سدر من عيونه ولم يدرك ، لا أثر من توفيقها ، شعر المعجزة في رؤوس  
 الجبل ، وما يحمل ، لا بيت صورها من أقصى لنى ، فقد حجب عن بصيرة  
 الإنسان عده سوى ما ذكرت به حور بيان فمضى في مدرك الأحياء ، شاع





أحكام متنوعة لا يرعاه ولا يقدح وحيثما أعتلت العدالة ببقاء هبة ومال بددت العدالة  
كل مدينة فقتل وكل مدينة لا تحكم بالقسط وترى من سماها بلاء في ديار الطالين  
وأما الذين يحكمون بالقسط على سواء بين الغريب والأهل ولا يحيدون مثقل درة  
عن العدل فسرهم لهم المدينة وزهر في قومهم ويشيع فيهم السلام الذي ترهم معه  
رهرة الشهاب ولا يرميهم «ريوس» لصير أخير سلاء القتال ولا ينزل بالدين  
يحكمون بالقسط حويع ولا يهمل بل يهملون في موثقتهم ثارهم ررعوا وتأتيهم لأرض  
حصر لهم وسمو في حصرهم سحر سحر يحمل في عزمه شره شهاب وسوى إلى  
أحد به الجحش وشمل أعاصيرهم ثوبهم وسيلهم فيهم ثوبهم وشهون آلاءهم وهرور  
في خيرهم وآمن الاتيرون منهم فيهم ثوبهم ثوبهم ثوبهم ثوبهم ثوبهم ثوبهم  
لديهم قد نزل عصب الله على يديه جميعاً فيهلك الحارث والاسل ولا يستل الارض  
شأ وبهت رحلتها ولا تنجب سؤده حراً ويهدمون بيوتهم بأيديهم ومعنى في  
أخرهم حموشهم وبهت في الحارث منهم وبهت عصب الله من كل مكان .

ولم آمنوا . موثقتهم اقوا وأمو مكث لا ينال والتقوى درء عاصم يختمهم من  
الحوف والهرم ومكث التقوى التي لا مد ولا منهم فامة في قلوبهم وأدهنتهم  
ولهم النصيح وتهدي إلى الخير ومن لم يهده يدين وقوى صحت به لطلون والرب  
ولم يستمسك بحال وانجد صحيح بل وأصل ملك الاله الخشع كالوخش الخشع  
الكارس يحصم ما يبقى ويعد من نبي من الناس والأساس وكذلك كات حكمة  
هؤلاء لا تبيح دنا سارت به سياسة المدينة وأدرك به مشرعوهم وحكامهم  
وشعروهم في كل صور بيان في حرو وبلغ بيامهم جميعاً أصول هذا الدين  
وهي أن الالهة سكره العزور الذي يند في مصامع الأحياء حتى يخرجه عن قصد  
السييل بقاء غير حق ولا رضى لأنه أن يعتد بسان بقوه وحاء وسلطان قد يرول  
وكات مخرج نبيها كالمعادنى فيهم تحمل صور الطولية التي تذكر الإنسان بأسمى  
معاني الإنسانية وتذكره بآيات الحكمة التي تعصم سعادة الإنسان وسعادة المدينة  
من دال معنى وخجل ومصرهم سبل ارشاد وخير ومكث به لكون الفاضلون من  
نبيهم صورهم في قومهم حية الأطفال التي تحدث بهم لأساطير وكات



[illegible]

أن تشهد خاتمة أيامه) وذلك أن الإنسان لا يعرف إلا ما ظهر من حياة لباس وقد يبصر ظالماً غنياً قوياً يفعل ما يشتهي وما يريد ويرى نشوة القوة والجاه تعمرى دوى القوة والجاه بأن لا يحفلوا بشيء من الحق ولا يحسبوا حساباً للعدل ، أن يظنوا شيواتهم تستشي بالحلل والحرام جميعاً ، وأن يتحروا فلا يهابون شيئاً من دون المنطق وسنن ومصوراً وداراً بروحون سائهم ونساءهم ولقون الخوف والزعج في أفئدة العالمين ، ومن يبصر حينئذ يحالهم في ذرى الحمد والسعادة رأى العين وقد يرى الحاهلون بهذا الجاه والمنطق فتشعل المدينة حرباً على أعدائها يسعى قواها على ضميمتها وكانت حكمة اشعراء أن يصوروا هذا الجاه احلال لدى يتبع الناس متاع القور ثم كشعروا عما قد تحشه الأيام لهذا الجاه لطام حبيب ، تنتم العدالة فتبدل نشوة الظالمين بكاء وتنتفع هذه السعادة كالريح العابية لى لا تبقى ولا تدر ولا تبقى حلقاً للظالمين في الأرض وذلك آمن اشعراء الآمنون عما آمن به العادلون وحرموا البنى واعدوان وعموا العدل وتقسط وير صوروا ويل قوم فان ذلك اوبل جاء في عبيد منهم من ظلم قديم ويدخل عذاب الله حمل الأبناء وزر آبائهم ويهوى الظالمون في يتردون فيه من هلاكهم وهم في شوة الرعو وعرحون عما قد يهلكهم وهم سكارى كالذي يملأ مسقيته من مال حرام فتصل عليه الريح فيرهو بفالها ويبرد لها ملاء حميما ونفى وفرج ، لا يروعه إلا أن يراها ترتطم في ظهر صخرة حادة تكون الوح يسارع عسى أن يرد إقبالها ويضم جبالها ويكي فتبتسم لبكائه الماء ويصرع فلا يستجيب صراعه به ، وإذا أراد الله أن يعاقب نفسا حردها من المصرة ، العفل فلا ترى ما ترى وآلهة الصلال يرمي رأساً انقلب نوره طلاما كما يقول « هومير » في الصلاة « ريبوس » الكرى تصل من تشاء من الناس ولها حطى ناعمة لا يسر فوق الأرض وتخطو فوق رؤوس الناس لترميهم بكل أدى ونصيب رؤوس الأحياء ، تقدر أعمى ، وإذا خطلت هذه الضلالة فوق رؤوس لأحياء رعت منهم البصيرة والحكمة وجبت إليهم ما يهلكهم ، عصت كل نفس تحتها كما تصوب إلى تفرجها العين وينقشي بتسها القلب وتنم يحالها النفس ، ثم لا تلت أن تدمر من حولها وتسيل دموع العرجين ،

وكانت هذه الصلاة أول حراء الظلم حتى تحب، إله الإثم والعدوان وحتى يلد الإثم إثمًا مثله .

أما العدل فإن آوى إلى نفس أو مربية حري في رحمتها السلام والحب بما ترعى من حرمان الله الذي يهيء لها السلام ويحب أرضها أن تصل نوار الحرب التي إن حيت قصت على فرح الرقص وحصدت حياة الأحياء بنياً بغير حق ، والمدينة العادلة كالنفس العادلة ترضى أسوأها بمعصم حرمان نفس وسعدون الله في صلوات طاهرة ولا يدع بوب رحلتها ولا يأسها عدو لينطج أرضها بدماء فيها وتمكث فيها رهرة الشباب مزهرة لا تقتطف من عودها ويستمتع هذا الشباب بأمال الحب فلا يمحوا مهنحتها عداً أو قتال ، وتبقى معابد المدينة منيرة يطوف بها شيوخ موقرون . لذلك تسمد كل مدسة ترعى حرمان الله وتحت المدينة أبدأ حراساً فوق حراسها وتولى « أرتعبس » آلهة العفاف فراش نساها فتلدن ذرية بزيناها العفاف بحال كجبال الآلهة وحلى سبل حارم ووثيق نورا من السداد والحكمة ، ولا يمزق المدينة العادلة وباء يذهب بينها ولا يحرر فيها حرب ولا فتنة بين أسائها لتمحو الفناء والرقص وسيل السموع وتمشش الأمر اص لألوية يماهى عن أسماء هذه المدينة وتمشش حياها في رعاية الله الرؤوف الرحيم وتشر أرضها ثمراً طيباً في جميع الفصول وتلد قطعاً حلبة كثره في الحقول وترسل الآلهة عليها سعوداً في كل شيء . وبشد شعراؤها عند المعابد شعراً وقولا جبيلا تردده أفواه بكر طاهرة رفيقة للموسيقى وتحفظ حكومتها عليها شرفها وتحرمها آمنة مطمئنة وسكون مبصرة مدبرة منصفة وتقدس آلهة المدينة وترعى حرمان الآباء .

وذلك الذي حمل الآثيين رحمة وما معهم أن يتجبروا إلا أنهم آمنوا بالله الذي يحرق المذلين في الدنيا والآخرة وكان أبطال الأعرق رحمة مصرين تملكهم قوة من روح الله فلا يخافون شئاً كخوفهم من رهو الجاء وشوة القوة ولا يأمنون أن يصيبهم في رهو الجاء وبطش القوة بلاء كامن يرى به الله الظالمين وكأوا يؤمنون بما آمن به حكماءهم وهوان الزمان غير وأن العدل قد يهلك من يسي سمادته على الظلم وإن آلهة النار السوداء ومعها غير الزمان قد تتحقق من لا يبي

سعة دته على العدل ومن تهت صغائرها لا يرى أثرها وحمل حده العرور ثميل ومن  
 علم تصفقه صواعق «روس» يقول شاعره وما أحب أن تبيع سعدتي الحسد  
 وما أحب أن أكون هادم مدن وما أحب أن أكون عدداً لأحد والحكيم يؤيه  
 الله غنلاً يغفل به شوقه لئلا يدرك الأحياء قد غلبها في السراء والضراء  
 شعور الجنود ويحدث نشأ الاثبيون يؤمنون من العاديين فلا تريد فواتهم ولا حشة  
 وترى أنهم مطرقي من حشمة الله فقد كاد يستمعون إلى سراء نصوص عبيهم  
 أربأ أنصاف وأمة فحب «عند نشو» غلب الطامنين بقده حمل في  
 أعصمها وفيه العن وسلاماً كوجه البحر الذي لا شرة إلا في وكانت كالحوهر  
 الدائمة التي تزين الثراء وكأب كهم تنبؤ أني نعم بها أمين ورهرة الحب  
 التي تأخذ بالأسباب ثم تدور لدنة فخره فيرد حلوها صراً وقد ذهب في الأحياء مثل  
 قد تم ما زالو يرددونه بين الناس وهو قولهم إذا لم يلبس به الأحياء ذروة شاهقة  
 من ثوب غني ولا يد من حلف خلفها فتست الأقدار السعيدة آلاماً لا تنهي  
 وقد تحمد ناس حياء من الدهر لا ذكر والار ذلك القول فعرفت أن الفصور  
 وحرام والهم يحب درية شبيهة بها ويحدث بيوت العدل والتقوى تحب  
 المحل أبداً كان ذلك حتم مقصداً ويحدث المحور والمعنى القديم يحب ثوراً ونياً  
 من مده في نفوس الطامنين حتى إذا جاء أهل جديد جاء معه من حكم «هاتيه»  
 السوداء أهلة له تتدبر إلى لا عيبها غالب ولا قبل لأحد بحربها وتأتي البيوت  
 عدل أيم أم أمداه فيها نصي في لا كوج تتجد الحياة الرثة وعص عنها  
 عن المصور لموسد يذهب أن يركب أهله ثم وظلماً وتنظر إلى وجوه العاديين  
 ولا تحترم ثراء وسلطاناً كاداً وأعدى يهدي كل شيء إلى عاتيه وكان من أثر العدل  
 أن يفتي السلام، نوام من ماسد يكون اسلاده، عصف، ومودة حفا لسكل  
 ودوما كان وجه هؤلاء الحكماء مشوه من خوف ولا ربة فقد آمنوا بسعادة  
 العاديين في كل أمر صار محمدية وفيهم منتقاً للحب والجمال والحكمة وكان ذلك  
 أحب ما يرب إليه عدله الغني، والاعلاسة والمشرعين في أثينا وكأنا سمعت حكمهم  
 جميعاً من سمع وحد وكانت أدلت عبيهم جميعاً حكمة الأسياء فصرتهم بالعلل التي يبيع  
 مصانم الإرسية والإسار بن لم تصفه به والعدل بحري خفقه مشياً عنى باطله  
 يرب أن تلك م لا تلك م مبر من نه ميسان لا مبر ان م دار لا تسمان

وقلب لا يجرى في شوره في قلبه ريح مصمه عايه لا يندى حتى يردده حتى رده المطالم  
وترد به حقه والمرور قد هلك إنما مره ومه قامت هذه المدينة أملى عليها  
آلتها التقوى وشرع لها حكمها التواهي وعهده «سولون» مشرع تمتد أن  
القوانين وحدها من هذه مدينة لأن كون أهلها عاين الدنيا وما في القواني  
نسباً أن أطلقوا رسم الخشع في طاعت الله و «سولون» من المدينة رآه  
العدل والعلم «لن تبيد هذه المدينة بعد من أهدار لالهة الخلد من تهلكها  
مرادة ربوس فإن الله حرسها بأهله من أن يفتدي من كبر لذر «بلاص  
أنبياء» تسط يمشي من فوقها تحرس من حور سماء وتنهلك هذه المدينة  
السكره أهلها إذا صعدوا وإذا استعدوا سواها المال ويهلكها سادها وكبرؤها  
يوم يعمون فريسة لعيهم وصلاتهم وما يسمون من صهي وصلاتهم بلا مدنا لهم  
يوم لا يكتفون حمح حشمتهم وهم يمجرون ولا يسمون صدها ما فيهم طم و  
يمون في مسمون فيه أنفسهم من ثم وصل ولا يعمون عن مال لله ولا يرفعون  
عن مال الناس بما يتجددونه بها كل شخص حشماً من حشيتهم ولا يرفعون  
المدينة الرفيع التي تهلك ما كنهه وهي تطلع على ما كور وما هو كافر ثم يزل  
ساعة تقتهم مره واحدة من الصالحين وذلك قرح لا منه فده من الدمة جميعاً  
سارع إليهم الصدم والذل والنقط في السبق حمراء وحدود حط الحمة من  
أبناء المشيرة والأهل فتا كل من شفق الحرب شفا كشاً أي هره شرب  
المحونة الحمية وور هذا الملا على المدينة فبها من وجهه طوائف من ورثها  
إلى بلاد غربية مشعوا في مكنس كمال أخرى «الغار» وهكذا بلاء «طرس  
على كل أمر في داره فتأني حتى أبواب الدار الدخلة أن ترده وذل على الروح  
الشاهقة ويدرك كل أمر في «وهر» في أعين حجرة وهذا الذي حفرسي عسي  
أن أعمه الآشيين إذا ساءت قواني المدينة حاهها بلاء كبر وشر العدل برى كل  
شيء محال ووثام ويقل المظالم بإغلال وإكمال وذل الوعر المسيرة معحو الكرماء  
والصلف ويقضى على التعالى وفسس رهور العوايه الساتة وقوم عوج الأحكام  
ويشتر الصفاء والوثام ويرد عائلة الشفاق ويتبع سل الفضل الأثيم وفي صلال العدل  
يعيش الناس أبداً في يوم ووده»



## الكتاب الثاني

# أساس العدالة في أئتنا

## الحب أساس العدالة في أئتنا

وما قصي فلاسفة الآئيين بأمر لم تقصى به مدنتهم وكان عهد هذه المدينة أن  
أرات الإنسان منارله الحرة وسرته حراً مختاراً إلى كماله وأضأت ضميره بالحـ  
وجاءته بالإقناع ، وكانت سبيلهم إلى العدل في حياة الأفراد وفي حياة المدينة سبيلا  
ممعجزة فلم يكرهوا قللاً تقانون ليطمع حوقاً وحذراً ، بل لعل أئتنا كانت أعلم بلاد  
الله بمبادئ السعادة والمجد ، ولعل الآئيين كانوا لا يعتقدون شيئاً كقمتهم للـ  
يرى أن الحق قوة تسلط أو طاعة تعرض ولا يعلمون لذلك وجهاً إلا حيث تعلم  
ضمائر المحكومين فيسمعون ما يشعرون القطيع الأعجم وإنما الأمر فيهم قبول وجب وعلم  
أطاعهم منذ مداركهم الأولى أن الإلءاء أشد فعلا من الإكرام كالذي يروون  
من قصص « يروب » فقد رأب الشمس والريح رجلاً عابراً سبيل ، فقرأها أئنا  
أقدر على حمل هذا الرجل على خلق ثيابه ، فاعتدت الريح بقوتها وهبت بما تملك  
من عصف فلم ترده إلا ندماً ثيابه ، بل راد ثوبه ثياباً ليثقي البعد ، ثم همت الشمس  
فألقت عليه شعاعاً فتشمس يرتاح ثم رادته شعاعاً ففتتح جيبه ، ثم رادته شعاعاً فخلع  
ثيابه ، وكان الإصاع أحدى من الإكرام ، وقد أدرك حكاؤهم أمراً كانوا فيه  
الأولين السابقين وهو أنه فوق كل قانون مكتوب قانون أعلى لم يبلننه بيان الحاكمين  
وهو قانون أدلى لا يرول ، وهو أعلى ما يبلنه آمل العادلين عنده المثل الأعلى الذي

لا يسدل والذي يتقنه الإنسان من كل قوم ويرتضيه لإنسان في كل دهر وهو  
عند الشعراء قانون من فعل الله أسمى من كل قانون وصي ، وهو عند الفلاسفة  
قانون طبيعي لا تبدل لصعته في الزمان والمكان ، هو كالميراث التي إن اشتعلت ارتفع  
لهيها في كل مكان ، وكالحجر الذي إن رمى وقع على الأرض في كل مكان ، وهو  
إن أدركته المدارك الإنسانية أدركت حملا ما أدعه ، ولو صور فتاة لشعب الناس  
جميعاً بحبها ولعل الآتيين قد آمنوا بهد القانون الأسمى ، فاعلمهم إيمانهم عن كثير  
من القوانين المكتوبة الموصوعة ، وذلك الذي يصراف عقولهم ويمسكهم  
إلى العدالة وهي مبدأ المبادئ في السموات والمطام ، وشعروهم الذين يعصون مبادئ  
هذه العدالة هم مشرعون يتحدثون بأروغ ما تلفت الإنسانية من صور حراء  
العاديين وعمق العظماء وكان مشرعوهم كما رأينا شعراء ، وجاء فلاسفتهم ففصلوا  
في كتبهم آيات هذه العدالة ، وكان الذي سمي بهم إلى هذا الإدراك العالي ،  
إيمانهم بالكمال والنيل العليا ، وكلما صوروا وجه هذا القانون الأعلى قروء بالحب ،  
ولعل سوفوكل لم يرد شيئاً تصوير التمثل بين هذه القوانين الموصوعة وبين القوانين  
العليا إلا ليقول ما قالت « أنتيجونا » وهي تطيع القوانين العليا ، وبعضى غفت  
القوانين الموصوعة .

« إنما خلقني الله لأبذل الناس حباً ولم يخلقني لأبذلهم عداء » .

فالحب كما صورته هؤلاء الحكماء أساس لكل سمو وأساس للعدالة في الفرد  
وفي المدينة وإذا كانت العدالة وثاماً وسلاماً بين ملوك نفس الحاكم والمحكومة  
ووثاماً وسلاماً بين طبقات المدينة الحاكمة والمحكومة فسيل ذلك الوثام الحب  
فيسر العقل بحكمة القول الحيل ونسر الشهوات بحب الجمال والموسيقى  
والرياضة المدنية وأهملوا مدسنتهم على ذلك المصنام فتولى أمرها سمعون وشعبي  
سائر الأمم بالجمال في الرياضة والموسيقى حري الحب بين الحكام والمحكومين  
في دماسها السعيد وزيد أن شهد فيه آيات ذلك الجمال الذي استمتع به العامة في  
المدينة والذي يصور ما برعوا إليه من عدل رفيع سام أسمى من كل قانون مكتوب  
وقد صور « سوفوكل » التناقص بين الإكراه والحب قتل في صورة « أنتيجونا »

وكار « اسحوه » عمراء بن « اودب » وكانت قبيلة النسب ورادتها الأحران  
سلا وظلت سدة تنوكا علي « اودب » بعد ما ذهب نصره تنشى به هامة تبصر  
به ولها طلب آية الوفاء بعد ما قتل أحد اخويها الآخر وبعد ما أمر « كوريون »  
أن يبارى أحدهم ولا يبارى الآخر وكان ذلك أقصى عقاب يدل بالموت ومن لم  
يوارى برب عليه عذاب الله ومضى عرصه ما كاه السكالك والظيور فتار يومئذ قلب  
« تبيحون » الذي خلق للوفاء والحب وهما في يوم القيض بين عزة الملك  
والدنون الشديد في صورة الحد كما تأمره بين الر والحب والوفاء والحال في  
صورة « اسحوه » .

ول كوريون رجل حيلة أن الآلهة قد عصمت عداستها شديداً ثم عمت عنها  
فردت إليها القرار . انطام والسلام وقد أرسلت ربي لدعائكم من كل مكان فقد  
عهدكم أوفاء مرة بعرض « لا يوس » وسلطانه ومكثتم على عهدكم يوم قاد  
« اودب » دفعة مدستكم وظلمتم على فائكم اسح لولديه هذين بعد مماته فلما لقيا  
حتمهما نصر مشرك في شهر واحد إذ طاعا مد آتاه وحيثما آل إلى هذا السلطان  
وذلك الم ش يحق قرأتى ورجى وأرى أنه لا سبل إلى معرفة رجل في روجه  
وحكمه ورأيه قبل أن يأخذ زمام حكمه وقبل أن تراه تقيم القمصاء بين الناس  
وقد كان زنى قدس لم سدل وهو أنه لما رجل لقي إليه حكم وسلطان في المدينة  
فلم يستملك أصوب المصح وبتا فقص لسانه من خوف أو من خشية أن ذلك  
الرجل عندي شر الخد كمين ومن كمين صدق على طبه أن ذلك الرجل مهين  
في عسى أما ( بالمشهد لله على ما تقول ) قد شكك على اللا يسمى إلى قومي  
بهذه سلامهم وما نتج من شد ، وحى صدق وقد آمت ن مدتها إن  
سبب وإردهرت ونصب في فلاءه ارفع ، فتصيب بذلك أصداء صددوين  
وسه هر مدسة في حاكمي بهذه مادي . والآن قد أمرت مدنى أن يؤدوا في  
مدى من هذه مادي في قصتها في امرى ( اودب ) أما « إيوكاس »  
مدى قتل في سبيل هذه المدينة وكان رأى الناس وشجعهم فقد أمرت أن يوارى  
مصحوه بخير ما يصحب الموتى من رد وتجييد : أما أخوه وابن أمه « بوليبيس »

الذى عاد من مبعده مصرأ على أن يعرق عطية وآمة قومه ولا يلقى في مدينته على  
شئ، ومصرأ على أن يشرب من دماء قومه ويستلهم ونحكهم فقد أدت في هذه  
الديمة ألا توارى حسده ولا مكبه أحد وأن تترك في العراء قرية لظفر ونها  
للكلاب ومشهداً مفرعاً وذلك الذي نورت به وما كتب لأهله إلا أن يلقى على المادعين  
في الحراء ويرى ممجداً كل من يحسن إلى هذه المدينة حياً كان أو ميتاً

وما لث « كريبون » أن حواء حارسه فسأه بأن « تسبحوا » قد ورت حنة  
أخيها وقال له إن الأمر قد حدث كما أفسه عليك فقد عده محبين وعبيدك ولم يبق  
على شئ حتى نقصنا عن الحسد كل ما يعطيه من رزاق وكان الحسد قد فاح عنه  
فمرساة ولم يبق فوقه شيئاً وآوينا إلى صحور عالية في موضع لا تأق إليه ريح من  
الجسد لتتقى ما عسى أن يأتي به الزح من عفن وجعل كل رجل منا يهيج صاحبه  
بقول لا دع حتى لا يسي أحد وعبيدك وقد سمعنا على ذلك وسط النهار حين  
يتوسط قرص الشمس المضيء صفحة السماء، وحين يكون الحر لا تحا ولم يفجأنا  
إلا أن هبت من الأرض ريح عاصفة داوية، فلاب أرجاء الوادي طلبة،  
وعصفت بأوراق شجر لودي جميعاً وعطت الدمع بدمرها فأنصبت لتتقى هذا  
الملاء وفصمنا على ذلك رماضاً ضويلاً، وما أعما إلا أن تقول هذه الفتاة بصوت  
حديد كصوت الطائر الخاد حين يؤهب فيرى عشه خيراً من فراحه وكذلك فعلت  
هذه الفتاة حين رأت حسد أخيها عراباً واستحيت تقول ودعت بكل ملاء على  
الدين ارتسكوا ذلك الإثم وجاءت بتراب جاف في يمينها وتوجت جسد أخيها  
تساءلته عليه ثلاث مرات من إباء من ممدن مطروق فلما ابصرهاها تقدمنا  
فقصصنا عليها ما يرجع ثم سألهما ففعلت قبل هذا ما راك تفعلينه الآن فكثت  
قائمة لا تسكر شئ.

كريبون — أت يدري قولي أني ألقى مكس راسها إلى الأرض أفعب أم  
م تعني هذه الفعلة.

تسبحون — بلى في مدينتي وكيف تسكر ما فعلت

كريبون — قولي أنت ولا تطيق. أم تعني أنني « ديب في المدينة » تحريم ما فعلت؟

أتتبعون — بلى قد علمت وكيف لا أعلمه قد كان أمره مشهوداً .

كربور — وكذلك تتجاسرين على انتهاك القوانين ؟

أتتبعون — إن الله لم يأمرني بشيء مما أمرت به ، ولم يشرع العدة التي تعيش وسط آلة لأرض مثل شرعك ولا مثل قوانينك للناس ، وما أحسب بواهيث وأنت كائن فان . فادبره عني أن تنقل قوانين الله التي لم تكتب والتي لا يحصى عنها وتي م تس اليوم ولا بالأمر ولكنها حية قاعة لا تموت ولا يعلم أحد من ابن يسوع بورها وما أريد أن أعصى ما أمرت به الآلة خوفاً من إنسان ما فالقني عند الله وقد آمنت أبي فابية وكيف لا يفني حتى ولو لم تكن قد أمرت به ، نذهب به ، وإن أمانت قل أن يحسن أحلي كان ذلك حراً لي فقد أحط في املاء من كل مكان فكيف لا أحد حبراً في الموت ، وهذا أنت أزلت في عقابك قد أراه شيء ، ولكن عفاً أن أسكت عني أن أشهد أحى وابن أبي مينا عارياً لا يوارى جسده .

كربور — بك فريده في رثك دون هذه الهندسة ؟

أتتبعون — بينهم يرون ما أراه ولكنهم يكفون أفوههم .

كربور — ألا يستحقون من تهمته فيهم بهذا الرأي ؟

أتتبعون — ليس عني أحد من عار من رعي حرمت رحمه .

كربور — لو لم يكن من دم أحبه ورحمه هذا الذي مات سهام أحبه ؟

أتتبعون — بلى ، منهم من دم واحد ومن واحد وأب واحد .

كربور — فماذا بك إذن شرفين أحدهما لتنتهي حرمت الآخر ؟

أتتبعون — به لو شهد ميتاً فلي يشهد بمثل ما ترى .

كربور — كيف لا وأنت قدس بن المحسن بقدر المسية ؟

أتتبعون — كلا به لم يمت عمداً وإنما مات أحاً لأحبه .

كربور — إن أحدهما قد دام هذه الأرض ووقف الآخر بمحميها ؟

أتتبعون — ومن يدرى لعل نسوتني في الآخرة قوانين رعي الهالكين جميعاً

على سواء .



كربون — ولكنها لا تجعل للمذنب ثواب الحسنين .

أتيجون — ومن يعلم إن كان قولك متبعاً عند الموت .

كربون — كلا ، إني لا أحمل عدوى صديق حتى بعد موته .

أتيجون — نعم ولست لأكون شريكاً في الحب ، ولم تولد لأكون شريكاً

في العداوة .

\* \* \*

إن نهاية ذلك الحديث تلقى ضياء على دين آمن به حكما. الأنبياء ، وهو أن الحق أوسع آفاقاً من أعدل القوانين الموضوعية ، فإن الإنسان مهما بلغت آفاق عقله ومداركه فلن يعلم شيئاً مما وراء الحياء ، ولن يؤذيه الله علماً بما يرى الموتى والقانون الجامع الأعلى هو قانون الله الذي يسير الحيا ولست والحكمة والمحكوم ، وفي السموات والأرض أسرار وعلم أكبر من كل علم ، وكذلك لا يحل لأحد أن يجبر العدالة في قانون مكتوب لا يتجاوز المنزل حدوده بأمر به وسعى عبر ناطق لفطرة الطبيعة التي فطر الناس عليها ، ولم تكن القوانين المكتوبة في أي بلد من بلاد الله إلا صياغة لمعانى العدل التي خلقت في ملك الإنسانية كما خلق الهواء لا يعلم آفاق هذه العدالة أحد ولا يعلم قرارها أحد ، ولا يرى أولها ونهايتها أحد ، وما يفعل المشرع أن أقام رسوم حكماً عدلاً إلا أن يتحد من هذه العدالة شرعة ينسجها الناس وفي ذلك لأمر صانع « سنس » الفقيه الروماني يعرفنا للحق الذي يصاغ من معدن العدالة فضل حق هو من الناس والحق ، وما يفعل المشرع إلا أن يصوغ قانونه من معدن العدل والحق إني لا أجد وهو فنان كالشاعر الذي يصوغ معانيه من مادة الجلال إني لا أجد وسائر الفيين الذين يأخذون من صور الجلال المهمة صورة تدركها الأبصار والأسماع فتعبر « النفس » إلى آفاق ذلك الجلال وما بلغ أحد منهم جميعاً غاية هذا الجلال ، وقد عرف الإنسان أن ما بلغته راحة الخالقين في العدل والقانون لا يمدو خلقاً حتى الله أكبر منه ، وكذلك فيب سائر القوانين التي سجد بها الإنسان حيناً من الدهر وبين وصلت هذه القوانين

بقلب صم ، و يذوق اصدار طعم صم كما يقول لرومان وقد فهم "بصل بين  
 « كرون » و « اسيخون » بت شحه و حصية به لأن كرون م يضر  
 في شرع الا يمين الحاكم الذي لا يرعى شئ اشد من قيام اظام العدم و يعمل  
 الطبيعة الشريعة التي سحر عظم غير طامه ، وقد يبيع اظام حوه و كره ثم يهدم  
 ومن أجل ذلك كانت عابة العدالة في شئ ان يكون عدالة لا تقوم على الكره  
 و تنى على الحب ، وهي طاهرة و تنه محب في قوم حموا كرها على الطاعة أن  
 عابة ما آمن به حكماء أثم هي ان تقوم العدالة على الحب ومن يصغر ما صرفوا  
 به عقوبهم في عصر زكاس محب ان يصغر فدية الآثيين إلى الحب فيقصون  
 كانه مضيلا و ما كان ذلك سمر فتية شدا كرون غراثر الشباب وإنما كان سمر زعماء  
 الدمة ابن حمه امانة مليمها و ح استب و رى سادة شعراءها و كبار خطباءها  
 و سيوخ حكمائها يسيرون آيات الحب و هم يجمعون على ان الحب إلى جامع يخلق العدل  
 الذي و يخلق السورع في كل حال و هو الأساس الذي يحب أن تقوم عليه سعادة  
 المدينة و ير سبط ذلك الإله نواه في مدسة انشتر فيه السلام والولاء والصدقة و هم  
 لموا هذه امانة ، فذلك لأنهم يحكمون مدسة مصرد ، و يتولون مصير أحرار  
 سادة هؤلاء لا يسرون كما يسير القطيع الأغمر و هم يسرون بأجل الصاعه أي  
 الحب فهو به رقيق مرهف و هو بحاجة إلى شاعر كهومي ريين وفق ذلك الآله  
 فقد تحدث هومي عن الصلاة فقال بها آلهة مرهفة الإقدام فلها أقدام مرهفة  
 رقيقة لا تمشي على الأرض و إنما تخطو فوق رؤوس الأحياء وله في رفاهية خطوها  
 رقيق آية حمه ذلك أنها لا تمشي على أرض صلبة و تمشي على مادة ناعمة و لتسمع  
 في الحب قول « هومي » فيقول : إلى الحب فيق رقيق مرهف لأنه لا يمشي على  
 أرض صلبة ولا تمشي على رؤوس الأحياء لأن الرؤوس ليست ليمة و لكن الحب  
 يمشي و يقيم في أعم ما خلق الله من شئ ، فهو سبي متارله في أرواح الآلهة  
 و أخلاقهم و يسي داره في أرواح الناس و في أخلاقهم و هو فوق ذلك لا يقيم في  
 جميع الأرواح على سواء ، فإن آس في قلب غلطة هجره ، وأقام في كل قلب ناعم  
 رحيم في أعم ما خلق الله من شئ ، وكان زاما أن يكون من أرفع ما خلق الله

من نعيم . وأولى آثميون ذلك عند فعلهم بحمل الله في حكمة مدسة  
 المدسة ، وبثتمت تحريرهم من بعد آثمين . من به يؤمن الآثيون وآثموا  
 بأن الحب إله الأحرار السعداء وبين التمسيد في الأمر . به الحب لا علم ولا ظم  
 لا يظلم إله ولا يظلمه إله ، ولا يظلم رجلاً ولا يظلمه رجل . لا يظلم إله ولا يظلمه  
 إن سار شئ من الإكرام لا من إلى الحب وإن عمل الحب عملاً فلا يعمل مكرها  
 وما من أحد إلا يستحب الحب طائفة مختارة في كل من ، وكانت القواص ذات  
 السيادة في المدسة مما قبله . من مصه من مص مختار من مصين

وفي حب سر ما خلق الله في سموات ، وأرض ، والبحر " ربوس " جلومه  
 الآلهة ، وحكومة الإنسان بالحب

لا الحب مدني في ما فير<sup>(١)</sup> أحمل حب الله ، وهو سر مدني في الناس من  
 حال وحبر ، . وقد رقي دفع من قول : " آ ، لأقول في حب هو الذي سطر  
 السلام بين الناس ، . سطر الآثيون في حجر وخص ، راج ، وهو مدني في ربح من  
 قوما شعور البرية مدني في مدني ، هل في ربحه موصوفه .

\*\*\*

قد أدرك الآثيون سر الله مدني في أحياء في الحياة ، . وحدوا ذلك في  
 الحب الذي خلق الله في فضاء الأحياء ، حب مشور أرواح سموم طلاله ورفقه  
 وسلامه ، ما هي ، لهم من قبال حمة شدة غرورها في سيرة الحزن ، . ثم دته  
 الأحياء فيها حبوا إلى نبي نبي من الله في مدني مدني في الحكمة  
 والعلم من سر لأحد من الله في مدني مدني ، . مدني في حية حية  
 في مدني الحب يشهد ما مدني في مدني من حال مدني في مدني مدني لا مدني فيه  
 ونعم بحال السلام ، الحكمة ، . مدني مدني مدني مدني مدني ، وهذا الحال  
 حواء ما لقي في مدني المدني ، مدني من مدني وعنا ، وهو حال أبدي لا يزول  
 وما هو مولود ولا فان ، . مدني مدني مدني مدني مدني ، جميل حية ،  
 وما هو بكائن ساعة ومدني مدني ، ولا يستحيل من حال ، في قبح ولا يرد من

(١) مدني ، مدني مدني مدني مدني مدني مدني مدني مدني مدني مدني

فتح إلى جمال . وما هو بحسن عند قوم وقبيح عند قوم ، ولا شبه ذلك الحال  
بوجه ولا بيد ولا بحسن ولا بشبه كلام ولا يعلم ولا يكون في كائن عريب عنه ،  
كالحيوان أو الأرض والسماء أم ما شابهها . لكنه حمل بسيط مطلق قائم بنفسه  
وفي نفسه فإن هياً لهم الحب أن ينسوا سمادة الأفراد واعدل فهو لا رب فيه مهيأ  
لخدمة جميعهم ، وإنما ومحمد وهي لها ذلك الجمال والعدل أساء ما بين فإن ذلك الجمال  
من ولد فلن تنوب عقيباً ، ولا أن تحس الجمال حملاً مثله وكان أكبر ما يحرسون  
عليه بموى الله والعدل كي يحمل الله هم ذرية شبيهة بأنهم حميلة عادلة محبوبة تسمع  
بالحب والسلام والعدل قبل طلع من ثلث الله بين فلوها ، ويسبحون بالقبح  
والعجز والجهل . الحب الذي يهوى للجمال والسلام والعدل ليس في شيء من حب  
العوام الذين يسمعون الشهوات الدنية ، ، ، ، هو حب سام لا يندس بقبح ويعيش  
في جمال رفيع كمدالك الذي وصفوا وهو مصدر واحدة حب العادلين الذين يرفعون  
الله في سرهم . وهو ما هو ثورة القرينة ولا هو بدعاء الجوع والظلم وهو صوت  
الله الذي يدعو الإنسان في اليقظة والنوم إلى الجمال والحيية . وترغم يؤمنون به كما  
وؤمنون بأعز آلهتهم ولا أدل على ذلك من أن ترى سقراط تتوصلاً وتطهر بعد أن  
يخوض في حدث تفتح الحب وتحملة ، ، ، ، حسب المحسن من صلال .

سقراط : « حينما هممت بمسور النهر أبيها الرفيق الطيب رأيت الرؤيا التي ألفت  
رؤيتها حينما يريد الله أن يتمنى من عمل عمله وكأني سمعت منها صوتاً يدعوني ألا  
أقدم قبل أن أظهر لأنني أدبت في حق الله قد أكون ولياً كشف العيب عن  
بصري ولكي لا أنصر الأمر حمداً وما أرى إلا ما عرفة من لا يجيد القراءة  
ولا أعرف إلا ما أقرأ لنفسى وكفى والآن أشعر شعوراً بما أرى أخطأت وأن  
الروح ما رفيتني فيها شيء من عدم العيب وقد اضطربت روحي من أمر لا أعلمه  
حينما قلت ما قلت في نقد الحب وعرب أن سألني ما هل الشاعر إن أذنب في  
حسب الله ولا أعوص بشرف من حسب الناس . »

فالحب دين من تحمل أديان الإنسانية وهو في المدينة قوة وعدل وإن امتدت  
أسباب الحب بين أبناء المدينة أملى عليهم الحب أنهم حوة وأناء وآباء متراحون

وخلق بينهم الحب لا كفهله قوه ولا أمر وؤمنون أن المساواة العدل حق  
 وتؤثر كل امرئ على نفسه ولا يظلم الناس أشياءهم وتعيش الجماعة كجسم سليم  
 لا يسعى عضو على عضو ولا يحدد أحد حداً ولا يكره أحد أحداً ولا يثرى أحد  
 ظمها وإن حكم بحكم بالعدل ومن إلى الصريح لأنه إنسان قدس حرمات الإنسان .  
 ثم إن إله الحب يحفر إلى حمل المحد وسعى عن فتح رده وإن آوى إلى مدسة  
 جميل قومها سعداء يشد بعضهم ببعض وتؤمنون بسوء السلام وإن هجر الحب  
 أرض قوم هجر قلوبهم وحماة قلوبهم حمل حرارة وشهوات الدنيا وانطلق  
 كالوحوش الجائعة الكاسرة ويمسى الإنسان دنساً إلى إنسان ويشتر من الناس  
 الكفر والفجور والفسوق والمصيان ويهدم كل امرئ ما فيه ويسد كل  
 امرئ حياة أخيه وقوم الصبر على المكر والخوف والدهاء والمغلق والكذب  
 ولا يصلح ذلك الوباء والفساد بظلم ولا قانون بل شون الظلم والقانون بالمداوة  
 والنفقاء وشون الحية على نهج فلا يسم أحد بقاء ولا يطمش إلى صدق وعده  
 ما زعت إليه أفئدة الآثيين أن تقوم أفئدتهم ومدنيتهم على الحب الذي تحاوز  
 الشهوات إلى الدين والتقوى ولا يخافون على عدلهم وقوامهم من شيء مثلما يخافون من  
 المداوة والثأر وقد شرروا الحب في المدينة بكل بيان حتى يؤمن الناس أنه لا يصلحهم  
 سوى العدل والحب وهذا ائتمار الناس ما به الحب فيؤثرون من يحمون عدلهم  
 وحمدهم وحياتهم ثم معون عند الله فلا يفتنون شئ قو أن تحسوا وأن تجدوا  
 في نفوس قومهم وعشيرتهم والمحد من شئ نمار الحب وكان ذلك شئ ما شبهه  
 عطاء الآثيين وترى « يوسف » يقول إن عطاء الرجل يحبون يوم يموتون في  
 أفئدة العالمين ويمير الآثيون بين ما شبهه الدين يحكمونهم بأحب وبين الدين يحكمون  
 تلقاء أجر يؤخرونه ، فأما الآثيون فهم حراس العدالة ، وأما الآخرون فطعمه كما  
 يقول « أرسطو » :

« إن الحماكم حارس العدل ومن حرس العدل حرس المساواة وإن كان عدلاً  
 فلن يختص نفسه بفضل ولن يستأثر شيء من الطيبات ما لم يتبره « كون ما وقد  
 يبلى في نفسه وفي ماله في سبل قومه وذلك الذي حمل العدالة فضيله في سبيل



الآخرين ومن أجل ذلك سمي أن يؤخر كل شيء لله فيؤخر بالحمد والشرف فإن لم  
يقم بالحمد والشرف لما هو عادل وكان طاعة .

\*\*\*

وهذا يقين في الحب والامل والسواد نصر الآتيين بما لم يصبره الدين  
ستحيون لصوب اعداؤه وانما ، وقد آمن الآتيون أن عدو المداوة  
ان يزل قوم حتى يزل عبيد عصب من شه ، وسين احب أن يفعل ما يفعل  
ثم ، فمعه عن صفتهم من حرم ، من حذر قدر غير منصرف والصلابة كما آمن  
الآتيون من ناس قوم لا يصرون عفة ما فمعهن وسطاقون إلى الإثم صحت  
وعيا ، وسطاقون إليه شهوات عامة لأمردها وهم أدنى إلى العفو في عقيدتهم من  
المناب وكان ذلك العفو ثمة لهم من بعهم منب والفهم واسموا مرادف في لغة  
الآتيين وقد سموا بذلك اسمهم إلى منة ، في ثار المحض من صل كما سين ذلك  
أرسطو قد سمى بعض الناس أن مدالة احرف تحذرك كما يرى الفيتاغوريون  
فهم يعرفون العدل بأنه ثار من حرم ، وهم يحسبون أن يشبهوا قولهم العدل الآخرة  
فيقولون من يلق عقاب عمله يلق العدل صرماً ، كثيراً ما أخطأ الثار سبيل العدل  
فتلا لا يحل لأحد أن ثار من حاكم من به عقاب ومن يصرب حاكم فلا يلقى  
أن يحري ثقل ما صرب وهو سمي أن عاقب ولا مستوى من أخطأ عمداً ومن  
أخطأ رعيته .

والآتيون سموا ما قد يزل بالدسة من نلاء ، من أخطى فيها عقاب الثار فيهلك  
أساؤها ، ما ، وهو صون ناءها في ثار ، المداوة دمار في الدسة ويغالب في أن يكون  
الثار ثاراً في الحب في المعروف ورد الخيل بالجميل فذلك ما يدعون إليه لأنه عقد  
التصامن والسلام وانما الخيل بالجميل بسر الدلة بين الناس ويؤلف بينهم ، ومن  
أجل ذلك قد يصوبوا بالجميل ونه من مفسداً يرد الدس جميعاً حتى يرد الجميل بالجميل  
والعرفون أن ثار الجميل ويحب أن يرد الجميل لمن أحسن إلينا وعليما أن يسارع  
بمعد فأنابه بجميل أحب إليه فسيل السلام والسعادة في الدسة أن يسارع أساؤها  
في حرم ، سائقوا الخيل ، وسيل شقاء في الدسة أن يسارع أساؤها في الثار

وسينقوا العتمة والحرب ، وبأدى « بشيل » قومه مهدم المدي ، وكان رجلا  
عادلا نقيًا وبطلا من أبطال « مارتون » و « سلامين » ، وقد فعل اللاتيين  
مبادئ العدل التي تسعد بها المدينة ، وحذروا الفجور والظلم ، حتى لا يأتيهم  
المذاب بفتنة وهم لا يشعرون .

## غاية العدل

### سعادة المدينة والفرد :

حين يلتقي شيوع المدينة وفتيتها حول حكمة العدل وما تخلق من سعادة في الحياة . فم وراء الحياة لا يشتهون حتى يصيروا آثار هذه العدالة في سياسة المدينة وهذا لعدل يحمل أبناء المدينة إخوة وأولياء وأصدقاء وسر كل مرء لما خلق له . ودهوا في هذا الأمر مذهب الصالحين من آرائهم وأحاديثهم فلا يحبون أن يتولوا أمور المدينة لأحر يشتموه أو لحاء يرتخوه وإنما يحكمون المدينة لحير المدينة وترام لا يحتصون أولياءهم بجزاء أمد من حرة المجد والشرف ، وحينئذ قال أديمانتوس لسقراط كيف نحبب ما سقراط إن قال لك قائل إنك لا تيسر السعادة لهؤلاء الرجل والسب حينئذ ديبهم لأنهم لا يتسلكون مالا كما يمتلك الحاكمون في بلاد غير بلادنا أولئك الذين يمتلكون الأرض وسنن الديار والقصور ويحملون لله ما يحبون من صلاة ويحملون ديارهم دور بدوه ويملكون الذهب والفضة ، فقال سقراط أحل إهم لا يحمل لهم أن يأخذوا من مال الدولة أكثر مما يطعمون بل لا يحمل لهم يأخذوا أحرأ فوق طعامهم وإلا كانوا مرتقة ، ولا يحمل لهم أن يستمتعوا برفقة ولا أن يخرجوا من بلادهم متع خاص ، لأن ينعموا في الشهوات عما يشتهون كما يفعل الذين يحملهم ساء . وما هم سعداء ، وما يريد من سياسة المدينة أن يحتص طائفة بالسعادة ويحرم السعادة على طائفة ، إنما يريد أن تسعد المدينة كلها جميعاً لأنها آمننا أن العدالة قائمة في كل مدينة سميدة وأن الظلم قائم في بلاد الفوضى التي ساء حكمها ، فإن صدق ذلك الأمر فقد نجد ما نبحث عنه وهو العدل . وترى هؤلاء الآثيين يستقون في تصوير الأمة بصورة الجسم الواحد الذي لا ينال نصيباً من النعيم والجمال حتى ينمو نمواً متجانساً كل ملكة بمقدار ، فلا إسراف في شأن ولا تقدير في أمر ويؤتي كل ملكة نصيبها بالعدل حتى يتم للجسم جمال تام وكان ذلك القصد في العدل مذهبهم إن صوروا أو علموا أو حكموا وكانت حكمتهم من أوسط

الأمر بل كان أكثرهم لا يبلغ الحكم والحكمة حتى يصنع فنه وعقله وحياته  
بصيفة الجمال العدل الذي لا إصراف فيه ولا تقدير في شأن من شأن العدل ، فقد  
كانت سياستهم فقا من القنون الجملة بل لعلها كانت في حياتهم أحمل الصون وقد  
سوها على العدل الذي لا يبيع مصلح محاله شيء وسوها على الحب الخالق المدع  
في آيات القنون جميعاً وإن بدعوا في سياسة المدينة باسميه أرسطو عدالة القسمة أي  
قسمة الحقوق والواجبات قسموها بالعدل ، فلا مال أحد حراً إلا بقدر ما يحسن  
في المدينة ، وفي المدة صفات حكمة وأخرى طبيعة ، والطبقة الحكمة في يده كل  
سلطان وهي المهمة في قسم من حراء وثواب ، وقد انتثر بأطيب الثواب حباً  
وأمانة وتخرج من هذه الثمرات بقسمة الغالب إلا من عصمه الله والعدل وعصمته  
صون السياسة والحكمة .

ثم يقول حكيمهم : وما يزيد في مقتد أن يحمل السعادة حساً تقوم في المدينة  
ونحرمها على قوم ولكننا نريد أن نحمل السعادة للمدينة كلها جميعاً ، أرأت إن  
قدم علينا قادم فوجدنا ناون تمثلاً فوقف بثقتنا ونقول مالكم لا نعلمون أحمل لون  
لأجل حراء في الحسد أولست الأعين أحمل ما يرى الحسم وقد نوناها بنون سود ولم  
نحرمها أروع لون . وقد لا تتحدور القصد إن حارسه فائس ناك من رجل عجيب ، ما  
إن جاورنا القدر حملنا للعيسين أروع لون ثا نأمن أن يصير ممالهما فلا تسكونان  
عينين وما نريد أن يعمل ذلك نأى عضو من أعضاء الحسم ولكننا إن حملنا لكل  
جزء ما يلائمه صمنا حسناً حيلاناً ، والآن لا نكرها أيها الرجل على أن يحمل  
لحراسنا سعادة بعدهم عن أن نكونوا حراساً حافطين للمدينة بها نستطيع إن  
أحسننا أن نسكو الزراع ثياب واسعة ونصوقهم بأطواق من ذهب ونأمرهم أن  
يردعوا الأرض كلما حلاهم أن يررعوها ويستطيع أن يحمل لصناع الحزف أرائث  
يجلسون عليها عن بين نارهم وبشربون ويأكلون ما يشتهون ويرمون عدتهم عمل  
عنهم ويصنعون الحرف كلما حلاهم أن يصنعوه ، ويستطيع أن ينهي هذه السعادة  
لسائر أبناء المدينة حتى تسعد المدينة كلها جميعاً ولكن لا تحملنا على أن نعمل  
ما نأمرنا به فإنا إن أطعناك فلن نكون رارعاً رارعاً ، ولن نكون صانع الحرف

فيما صاع حرف ، ولن نقيم أحد على شأنه ، ولن تكون لنا دولة وذلك الأمر  
أقل خطراً من أمر الحاكم فإن الإسكافي بن سعد وساء عمله وكان إسكافياً في طاهر  
الأمر ولم يكن إسكافياً حقاً وصدق فلا بأس على المدينة منه ، أما إن كان حراس  
القوايين والمدينة حراساً في طاهر الأمر ولم يكونوا حراساً حقاً وصدقاً فعاقبة ذلك  
أن تنفوس المدينة جميعاً من أصولها فهم وحدهم الذين يستطيعون أن يحسنوا  
سياستها ويهيئوا لها السعادة ونحن لا نرى لمرى أحد من أن نهيب للمدينة حراساً  
حقاً وصدقاً لا نصيب المدينة منهم سوء .

بن في مدنتنا حكماً وشعباً ، أليس كذلك ؟

بلى ، إنهم جميعاً أبناء وطن واحد ويسمون مواطنين فكيف يسمى الشعب  
حاكميه في البلاد الأخرى .

إن أكثر البلاد يسمون حكامهم سادة آمريين ويسمون في البلاد الديمقراطية  
بالإسم نفسه أي حاكبين .

وفي شعنا كيف يسمى الشعب حاكميه بعد كلمة مواطنين :  
إنه يسميهم حمانه ورعانه .

ثم كيف يسمى هؤلاء شعهم ؟

إنهم يسمونه ولي ثوابهم وحراثهم

كيف يسمى الحكام شعهم في البلاد الأخرى  
يسمونه عبيداً .

وكيف يسمى هؤلاء الحكام بشعهم بعضاً :

شركاء في الحكم .

وكيف يسمى حكامنا شركاءهم :

أعدائنا حارسين .

وعلى ذلك فإن الحكام في البلاد الأخرى يستطيعون أن يحسبوا بعض

شركائهم غرباء ويحسبون البعض أهلاً .

قد يحدث ذلك كثيراً .

وعلى ذلك يرى منفعة قريه منفعة خاصة به ، ويرى منفعة الغريب منفعة

غريبة عنه .



هكذا الأمر .

ولكن ما أمر حراسا ، أمنهم من يستطيع أن حد أو أن يسعى رفيقه في الحراسة غريباً عنه .

لا ، فهو يرى في كل امرئ ، لقاء أحاً واحتماً ، أما وأماً وإساً وستاً وآباء لأهله وأبناء لعشيرته .

إنك تقول قولاً جيلاً ، ولكن أجبني على سؤال آخر : أبكي أن تسميهم دوى قربي أو أن تعاملهم بكل ما يقتضي ذلك الإسم من عمل مؤدى للآباء ما يمليه قانون السنو من رعاية ورر وطاعة ومن لم يفعل ذلك فلن يؤتيه الله خيراً ولا يحسن إليه أحد من الناس لأنه إن جانب البر والإحسان والطاعة لأبيه فقد جاب العدل والتقوى أولاً يسمى لواطبياً جميعاً أن يشدوا في آذان أطعاهم مند المهد هذه الأنشودة فيرعون من يختار لهم من آباء ، بر وإحسان ويحسنون بعشيرتهم جميعاً . ذلك ما ينبغي أن يكون وإلا كانت سخرية أن ندعو أساء ووطننا آباء ناقواها ولا ندعومهم آباء نقوسا ، وعلى ذلك يستعفى المدينة جميعاً إلى صوت واحد فإن أصاب أحداً في المدينة سعد أو مسه نحس قل كل امرئ ، في المدينة قد أصابني خير أو مالنئ شر .

ذلك حق أو لم تقل أن هذه العميدة وذلك القول إنما سحان ثمره عزيرة وهي أن نكون جميعاً شركاء في أفراحنا وآلامنا ، وكذلك قدر لهذا العدل والحب أن يثمر في تاريخ الإنسان هذه الثمرة المشبهة حساً من الدهر ، وهي أن يحب قوم ما يحبون قلب واحد ، ويكرهوا ما يكرهون قلب واحد ، ويحبهم الله المقت والحسد والعداوة ، ويحبهم أن تصيب المدينة أحداث ، فيكون منهم فريق في دروة الفرح وفريق في أعماق اليأس والحزن فلمدينة جسم واحد تؤذيها ما يؤذي أدنى عضو من أعضاء الجسم وإن سلم الجسم جميعاً سلم على سواء وإن مرض الجسم جميعاً مرض على سواء ، وتراهم إن سمع فيهم ناعمة حملوا له سعادة من حب العدل حتى يسعد بنعيم أعز مما نعم به أبطال الأولب لأن أبطال الأولب لا يسعدون إلا بقسط ضئيل مما يسعد به الناعمون في المدينة أولئك الذين يجدون

في أمته نواتاً أعز ، وبدا انتصر الدعون فنصرهم سلام ونجاة لعدنة  
حمه ، ويتوحدون بتاج من عرفتها وسالون هم وأنشأهم كل ما تريده حياتهم من  
شيء ، ويمجدون يوم يموتون عما هم أهل له من آثار : فتنبى قبورهم الدولة ويمحيون  
يوم يموتون في أمة العالمين .

## نشيد العدل

قد صور « إيشل » في روايته آلهة الرحمة آلهة انثار تتمتع « أورست »  
لسمك دمه ، قتل فأوحى إليه « أولون » أن يستجير بمعد أثينا لتناصره آلهات  
المعد فما بلغ « أورست » كمة المعد هوى ليثم مثال أثينا واستجار بها وترامت  
آلهات النار وهي شعة معرعة في تصوير اليونان ، فشمع رأسها أفاع ومن  
نصره بمعد مكانه ، وكل أمرها معرعة ولها أنفاس شعة معرعة ذات هول  
ومساقط من عيونها دموع معرعة من الدم ، ولا يحل لهيبتها أن تقدم على معابد  
الآلهة أو بمعنى مدارك الدس ، وهن بنات عوانس تزلت عليهن فيما خلا من الزمان  
لعة الله ، وقد حث من ماض سحم لم يقربهن إله ولا بشر ولا أنعام ، وقد ولدن  
للسنات والشرور ونصبيها ظلال من السنات والشرور فلما قدمت على معبد أثينا  
فرع من أمرها « أولون » وماذا :

« اخرجي كلح المص من هذا المعد ، اخرجي كما أمرك ، اخرجي من ساحة  
لسود ، فإن لم تقملي فسارميك بأقى بمنحة بيضاء إن اطلقت من قوسها المذهب  
رمقت حتى تنق بالالام والعداب ما تخرجت من دماء الأحياء ربدأ أسود وتلقى  
ما شربت من دماء القتلى دماً متحجراً ، إنه لا يحل لك الذن من هذا المعد وإنما  
يحل لك أن تقمى حيث بصرت الخاكون الرقاب وتترع الأعين من مآفيها وتدع  
الأعناق وتطرح دواب الجمل حمداً وتقتنع رهرة الشباب وتقطع الأطراف ويرجم  
الأحياء ، وتتصاعد صرخات اصيلين من صلبهم ، ألا فاسمى أثينا اللعينة عند الله  
من عند محبوت عيد في هذه البلايا ، وكل ملاحك شاهده على مارك فيك من  
سوء ، ولا يحل لأشاهد إلا أن تأوى إلى كهف أسد سمك للدماء ، ولا يحل لك

أن تدسى أحداً برحسك في مزارل الشوه ، لا رعاك الله ، فلي رعى الله قطيعاً  
مثل قطيعك .

وما كان الآثيون مصطنعين فيما آمنوه فلي يبرق شغل الإساءة أمر كالمداء  
وشر البلية في قوم أن يقع بأسهم بينهم ، وإن نهضت المداوة بينهم وقعت الحرب  
بين قوى وضعيف ، فيطش القوى بالضعيف ويحكر الضعيف بالقوى ، ولا ينهض  
عدل على بطش ولا مكر واعرف مدينة الرومان عن مدينة الآثيين في أساس  
العدالة وما كان أمرهم سواء ، فإن الآثيين يتد بقمون مدسة سعيده تقية عدالة  
وأبناؤها متجاسون من دم واحد تتصل أرحامهم وأهنتهم فله آثيون وبخوة كما  
تقول « إندروماك » لرحلها أبي أعدك أنا وأخاً وحسناً وروحاً قتيلاً فأمر  
سبلهم إلى العدل الإيمان بالحب الذي يسمو بالإسار في كل ضمير ويسر له سبل  
الإبصار والوفاء والعدل ولكن الرومان أدعوا للناس عدالة دولية حين استعت  
رحاب ملكهم فاشتملت على بلاد لا يحكمها حب وقد يحكمها عداء وهي بلاد  
مملوكة . وقد تحدث الرومان بأن العرب عدو ، وأن الإسار ذنب على الإسار ،  
فمنوا عدالة قايمة تجارية سميت عدده عدالة الشعوب ، وأساس هذه العدالة عدم  
هي الدمة الصالحة أي الصدق في القول والإخلاص في الوفاء ، وهذه الدمة الصالحة  
لا ترصى العش ولا الكذب ولا الإثراء بالباطل من من العير وسائر ما يفرغ من  
هذه الدمة من استشهات ودعوى في « دون الشعوب » ، عدالة الرومان التي سب  
هذا القانون الروماني الأولى كانت عدلة تجارية ولكن عدالة الآثيين كانت أسمى  
لأنها عدالة المدينة السعيدة وقد يصف « اليرتور » خصها قضاء الدمة الطيبة  
فلا يردده ذلك سعيداً ، ولكن النفس المذمومة المستقلة بغير الحب قد تنعم بروح  
أسمى وأغزر من كل بيع وتجاره وتبرع في برعاتها إلى الجمل والخير وعرف الآثيون  
بعد ذلك أمراً قد يعر علمه على كثير من الشرعين والعقهاء وهو ألا يؤخذ الدب  
بظاهر دسه فقد يأتي دسه بغير علم وهو يرى ، ثم تكون عقابه الثار فتؤخذ العين  
بالمين ويسفك الدم بالدم عدلاً هيناً من غير ينة وما يزال العقهاء محتلين ، فغير  
يرى الإنسان حراً في سائر ما يفعل كما يرى حطاه وصوانه غيران العقل والاحتيار

وغيرنى براء مكرها فى حطته وصواه سبره قوى حفية لا حيلة له فيها ومن يخرج  
إلى ذلك الحذر المقدر المفروض على إرادة الإنسان كان أدنى إلى العفو ، وذلك الذى  
آمن به أئمة الآئمين صفوا عن كثير وكان باطن ذلك العفو أن تنجو المدينة من  
جريرة النار الذى يأخذ الدم بالدم حتى تفى المدينة فليست المدينة شىء إلا ما يسعد به  
أنذوه ، فإن وقع ظم وسعد دم اتقوا أن يجر الظلم ظلما والدم دما وتقرس عداوة  
النار فى أحنة الأمهات وضمائر المتية وقلوب الرجال حتى يهدم بعضهم بعضا وهم  
يخافون الأحد بالنار ومدونه ماء لسادة المدينة ، ولكنهم يرضون أن يفسوا  
أرواح أسائهم عقبيه أعلى وهى الخوف من انتقام الآلهة ومن نار العدالة التى تهبط  
على الظالمين فتأخذ الولد بدب أبيه حتى تمحو الظالمين من الأرض وكذلك حرصوا  
على أن تقوم أفئدتهم على محبة الله وروح النار عتية مظلمة ولدت من أحشاء الليل  
قد قدر لها يوم ولد أن ستقم من الأحياء فى الأرض ومن الموتى فى بطون القبور  
وهى تلاحق فرجستها بقاء وحذاء وظلمة وهذيان ، وارتجاف فى القتل ، وضلال  
شديد ، وإذا دعت علت النفوس وما يصحب دعاءها موسيقى ، ومن مسمع دعاءها  
يحمد ويبرع ، وقد كتبت عليها يوم ولدت أن تلاحق الآئمين حتى يموتوا ولا  
يهمهم الموت من عقابها وهى لا تسمى دار القاتلين حتى تدمرها ، وقد قدر  
لها أن تهدم البيوت حيث يقتل العشير عشيره ، وحيشة تتحفز ونهوى عليه  
شقيها الماتى فتعنيه وهو ملطخ بدمه مهما أوتى من قوة ولا تنجو من نطشها حاء ولا  
سلطان فى الأرض وهى ترى ما فى القلوب القاسية الغلظة الذى لا تعباً سكاه  
الأحياء ثم يرسل بها عقابها الألم وهى تلاحق الآئمين حتى يردوا طلمة حريئة  
لا يعرف مذاق الفرح . وقد لا حقت آلهة النار « أوريسيت » ملطخاً بدمه  
فاعتصم بمعد أثينا وحافت أثينا أن تطرد آلهة النار فتنتقم من مدينتها وترميها بواب  
بأكل أساءها فافتمت آلهة النار بأن تمكث سلباً فى المدينة لتكون رهبة وخشية  
فى نفوس أثينائها وأقامت قضاء حساباً بقصى بين أثينائها بالعدل وست لهم محكمة  
« الأريوباج » واختارت لها صفوة رجال المدينة ليقضوا فى الأمر عن يمين  
وليضطروا هل قتل « أوريسيت » مكرها بقدر لا حيلة له فيه أم فعل فعلته طائفاً

مختاراً ولم تنفع بأن أفمت لهم هذه العدالة الإنسانية المصرة الرشيدة بل عمت  
أساء المدسة أن يكونوا عادلين وهم يؤمنون أن آلهة النار ما زالت قائمة في أرواحهم  
إلا أنها قائمة للشهد ضمائر الآتئين وقائمة آمنة قد تركت طرفاً من سلطانها لرجال  
القضاء وهم جميعاً يخشون ثورتها لأن الخشية قد تنفع أحياناً وينبغي أن تظل قائمة  
تشهد ما في الصدور ومن الخير أن تعلم الحكمة في مدرسة الشدائد وما رى تحت  
ضياء السموات رحلاً ولا مدينة ترعى حرمان العدالة ما لم يضطرب قلبها من خشية  
الله وكذلك دعى أشيل قومه :

« لا تطيعن نفساً مخياء في الاستعداد ولا بحجة في الفوضى فقد حمل الله حبر  
الأمور أوسطها وحمل الاعتدال قوة ودفع الأشياء بعضها بعض وأنى أقول قولاً  
عادلاً أن الدين لا يرعون حرمان الله كانوا قوماً ظالمين وما كان الشطط والمعنى  
الإثارة من ثمار القلوب التي لا تعمر بتقوى الله فإن كان ذلك حقاً فمصير الأئمة  
النقية أن تلد السعادة المشتهاه المحبوبة وعاية ما أعطاك به أن تتحد عرش العدالة  
ولا تظاً شرفها قدم حادثة لا ترعى إلهاً في سبيل عرض سبه فإن فعلت مستلقى  
عقلاً وهو قضاء محتوم لا مفر منه ومن أحل ذلك فارع حرمان أوبك وأكرم  
حسب الغريب الذي يرل ضيفاً على دارك فمن كان عادلاً بسجته من دون أكرام  
مخراؤه أن يعيش سعيداً ولا يعنى فتاة تاماً وأما من مضى حرباً سفينة مثقلة  
بحمل حرام لا عدل فيه فسيلقه زمان بكرهه على أن يصير فلاة حين يفرع من  
تخبط سفينة ويدعو ولا حياة لمن يدي بين يدي أعصر لا قبل له به ، تقسم السماء  
من بلاء رجل ما كانت تحمته نفسه أهدأ أن يقع يوماً في فوهة بلاء لا حيلة له  
معه ولا يقدر على أن ينجو من غلوائه ويرى سعادته التي حدها ظمأ فوق سخرة  
العدالة الخبئة قبلك شقياً غير مكي عليه وكذلك رى الآتئين لا سنون سنة لعدم  
في المدينة إلا جلوها بقدر الله الذي يريد بهم السعادة وهم يردون إلى الله ما أقاموا  
في المدينة من قضاء فحطس قضائهم عمل من أعمال آلهة السبى التي تحرس المدينة  
وترعاها ومن يطعم قضاءها فقد أطاع الله وترامم يحدثون أساءهم على سنان أثينا .  
أثينا : يا معشر الآسفن استمعوا نبأ ما قد بنيت لكم يوم تختارون أول



فصاة يحكمون على من سفك دماً أن ذلك « الأريوياج » كان صخرة بت فوقها  
بنات الأمازون مأواها يوم جاءت تحارب « تيريه » فت في مشارف الصخرة  
حصناً حديدًا تنقذ أثينا وقرنت القرائس لله ، وحيشد سميت هذه الصخرة بالأريوياج  
وأمنت هذه الصخرة معقلاً للتقوى وللحشية لتعصم بهما الآثيين من الظلم في  
النهار وفي الليل ما لم يهب الآثيون أنفسهم فيمبروا نظامهم ومن بمكر ماء الصافي  
بماء عكر فلن يحد ماء بشره ، وأنا أعظ الآثيين ألا يهيموا فيقدسوا حكومة  
العوصى ولا حكومة الاستعداد والألا يزعوا من قلوبهم الرهبة في ذا الذي لا يظلم  
من أمن الخوف فإن قدسوا هذا المجلس العادل فحراؤم أن يحدوا لأرضهم معقلاً  
ونديبتهم سلاماً لن يحد مثلهما أحد من العالين فهو قضاء منزّه عن المفريات وهو  
قضاء حيل ربيع وكذلك بيت لكم قضاء حارساً وأنا ساهرة على الناعين قد  
أقت هذا القضاء عصمة لا رضى وبذلك وصيتكم فيما بقي من الزمان .

واستطاعت أثينا بعد ما أقامت هذا القضاء في المدينة أن تنزع بإغرائها  
وفناءها عائلة الانتقام من آلهة النار وآوتها في المدينة آلهة سلام بمدى الآثيون  
فيمن بمدور من الآلهة وبخافون عقابها لأن محافة الله حكمة وتقيم في مشارف  
المدسة بقرب لها رحل أثينا وسأوها القرائس وتقم آمنة فلا تسلط العداوة بين  
أبناء المدسة ولا تدفعهم حر النار التي نزع سواب الأفتدة وترى الأخ ناحيه حتى  
تهلك المدينة وأغرقت آلهات النار بهفاج أثينا فطاب لها أن تقيم في معابد المدينة  
وصلاتها وبدلت عداوتها محبة ورنلت مع أثينا بشيد العدل وصلاته .

آلهة النار : ماذا تأمرسى أن أشدى صلاتى لهذا البلد ؟

أثينا : أشدى صلاة النصر ، أشدى أن يرق نسيم الأرض وما يملو من  
وحه البحر وما ترواح في أعطاف السماء من هواء فيمس أرضى في طيات إشعاع  
شمس سعيد . أشدى أن تحمل الأرض لقوى ثمرأ كثيراً شهياً ، وأن تلد لهم  
الأسماء أساماً كثيرة ، وأن يحنوا حيراً مزهراً لا تنقصه الأيام ، وأن يعصم الله  
سبهم ودرمايتهم ، وأما الذين لا يرعون حرمت الله فدمريهم فاني أحب أن أفعل  
ما يفعله رزاع الحديقة فلا أدس الطيب بالخبث ولا أحب أن أدس أبناء العادلين

أبناء الآمنين .

آلهة الثأر : ألا فليصم الله هذه الأرض من أن يعصف بشجرها وماء فإن استجاب الله لي كان ذلك جميل نواي ، وإن يحبب أرضها تلك النار العشواء التي تأكل الحرث والنسل ، وأن يرد عبي كل آفة نمث شمرها ، وإن يرعى أبناء في هذه الأرض أساماً نامية ، وأن تلد كل شاء بوامين ، وأن يحدد ثراء هذا البلد عما يكون للآلهة فيه من عطاء سعيد .

أئيبا : ألا فاستمعوا يا معقل اندسة وحارسها ما قد نهى لكم الآلهة أن آلهة العدل تملك سطواً كبيراً في السموات والأرض وهي التي تقدر بين الناس قدراً يبالى رب فيه ، وهي التي تقدر السماء والرفص لقوم ، وتقدر المكاء لقوم . آلهة الثأر : سألني عنكم القدر الذي يعجل موت الشباب .

أئيبا : قدرى لكل بكر محبوبة فتى قرساً يرعى مصرها إنك أنت المقادير التي تقدر مصير الأحياء لا مدد لسلطانك قد ولدت وبيك أم واحدة وأنت آلهات القضاء والعدل ، وأنت شاهدة في كل منزل فعبين في كل ساعة على من يقترب ظلماً ولك من بين الآلهة غاية التقديس .

إني أدعو أن لا يهص اختلاف بين أبناء هذه المدينة فيبد شروراً لا تحصى ، وأن لا يسفك بعضهم دمه بمصر ثأر يروى أرضها بدمهم السموع وأدعو أن يتبادل أبناء هذه المدينة فرحاً ، وأن يعيشوا رحماً بينهم يحبون ما يحبون تقب واحد ويكرهون ما يكرهون تقب واحد ، فإن ذلك دواء لكثير من شقاء البشر آلهة الثأر : ألا ، فانعموا بنعمة الثراء يا أبناء هذه المدينة وقوموا قرساً من أئيبا عدراء « زيوس » فإن فعلتم فستيسر لكم العلم والحكمة كل يوم في طلال هذا الحب وإن بادلتكم بهذا الحب حياً ورحمة فستسبرون أرضكم ومدينتكم بالعدل والحق .

## ثمار هذا العدل

ما كانت صلاة أمينا ذات النظر الثاقب دعاء شاعر لم يلهمه الآلهة الحكمة  
وفصل الخطب ولكن « أشيل » كان حكيماً تقياً رأى ما يشمره العدل في حياة  
الناس وما يشمر العدل في حياة المدسة فثمراته الحب والسلام والتقوى وثمرته الحكمة  
وإذا احتتمت هذه الثمار جميعاً آتت أطيب ما خلق الله من ثمر وهو الإنسانية  
السامية الماسة التي تجمع البطولة والصبرة والجمال والحكمة في رجل واحد ومدينة  
واحدة وطائفة نادر البطولة في أمينا حتى إذا صرحت في سمائها السحب دعت عذارى  
سارنبا أن تقف لهبط نأرض الأبطال والناضين وتنزل فتشهد المعابد الجميلة التي  
سقت عروشها في السماء وترى العدل والتقوى وتشهد أعياداً زينها الحور والولدان  
تأجل الشعر وأحكم القون وأدكى الشيد والرقص ودين العادلين معجز فيما تربط  
بين أشدة هؤلاء الأبطال من حب حتى باتوا مثلاً للعالمين فكل أب كان أباً لمن  
لا أب له وأما لمن لا أم به وكل ولد كان أمّاً لأبيه والمدينة وجرت بين الأجيال أبوه  
وسوه وتراحم وجمع بين الحيدل به الحب وتولى كل شيخ بطوله الشباب وحكته ،  
وكان على الشباب أن يحفوا ما يقول ، أن يسكت هيبة للشيوخ وكانوا إذا قدموا  
عليه وهم أحلالاً وحلى لهم مجلسهم وأولى الديمون آباءهم كل أحسان ودهوا في  
حهم مذهبا بقرهمه على الدين لا تحمل أفئدتهم ديباً وعدلاً فإذا بلغ الشباب  
أشداه رافق رجل المدينة في حروهم ليتحد من أبطالها آيات الشجاعة والحكمة  
واجتمع الآباء والأئمة حول مجلس الإنسانية الزاهر الذي يرى بينهم البطولة والأثار  
والحب وهذه الجامعة ركن في حياتهم أخرى من العار وتحبب إليهم المحد وكلا قد  
أركاه الحب وإذا تماسكت أفئده جماعة دين الحب فت كل نفس بالنفس وآثرت  
الموت على الهريمة والعار وكانت صداقتهم مؤلفة محبوبة أن التقوا دهبوا كل مذهب  
في الحكمة والعدل الذي يسر لهم وللمدينة ثمار السعادة جميعاً وهم يؤمنون أن  
العدل صفاً ووثام وبين الظلم قطيعة وعداوة وإن وقع ظلم في جماعة اشقت  
عصاها ووقع بأسهم بينهم ولا يحتمعون على أمر جامع وإن وقع ظلم في جيش

أو مدينة أو في نفس شئت مثلها وملاً لها عدوة معصها لنقص وللعاديين وإثماً  
يجمع العدل بين العادلين حول الوفاء والإشتر والحكمة وقد تصور أفلاطون ثمرة  
هذا العدل في حياة القوم الذين يحتمون في الصلاة والجمعة والحكمة ويتحدثون  
فيذهبون إلى آماة العدالة يعصون آياتها ومن حكمتهم ألا يهص في المدسة ثأر وأن  
يحرّموا على الشعراء أن يعموا أساء المدينة الثأر بصورة من الصور كيلا تحمل  
فلوبهم هذه الصور فيعشون بها في حياتهم العساة والخاصة وعلى الذين يتولون  
عذاء الأرواح وعلى الآباء والأمهات أن يعموا أسؤهم مد مداركهم الأولى أن  
أساء المدينة كلهم إحوة جادوا من أم واحدة وهي أرض الوطن بعدونها بأنفسهم  
وتجمع بين أرحامهم فإذا حق ذلك العدل والحب لم يؤثر أحد نفسه بجراء إلا  
ما يحلق الجميع عن عرفان وحب ولا يهص لرأس الجماعة حاكم انشاء آخر وإثماً  
ينهص ليحقق الخير للجماعة كما يحقق الأث الحر لنية ويحقق الصديق الخير  
لأصدقائه فإن اتقى أحراً معلوماً كانت سبيله سبيل المرتقين وكان ذلك حديث  
الآثيين إذا فصلوا آيات العدل وما يدل حاكم المدينة ما يسهل حاكموا البلاد  
الأخرى إذ يتسكون الأرض ويسون فصوراً عالية حميلة ويمسكون فيها متاعاً وثيراً  
ويقدمون للآلهة قرباناً خاصاً وبلقون الأحباب في بيوتهم وسكرون الذهب والعصاة  
وكل ما يحسه الناس مورد سعادة ولا يقيم حاكموا المدسة كهينة المرتفة ولا  
ينفقون ما يقع الدين يحسبهم الناس سمداً .

وسر ذلك أن العدل انقائم على الحب لا يرد السعادة لعريق والشقاء لعريق  
بل يرد السعادة للمدينة جميعاً ولا تتحقق هذه السعادة ما لم يؤد كل امرئ واجبه  
دون أن ينفي على واجب الآخرين والأمر سواء في طبقات النفس العادلة فهي نفس  
تلائت شهواتها ومدارك العقل وسارت شهواتها صيغة تليسة لا تعصى ما تأمر  
العقل به فإن تلائت كانت نفساً عادلة والرحل العادل لا يدع ملكه من ملكات  
نفسه تنفي على الأخرى وتقيم بين قوى النفس وثاماً وتنظم ملكات النفس الثلاثة  
بنظام ووثام وحب كما تنظم درجات الاسجام الموسيقى فيسائر اللحن العالي اللحن  
الحافت وما بينهما من ألحان ويربط ما بين هذه الألحان برابط جامع حتى تكون

واحدة موحدة ويكون العادل بعدد رحلا حكما مسجما في ملكات نفسه ولا  
يعمل عملا ولا يعلم علما لا يحقق له ذلك الوهم والعدل . أما الصالح فرحل أطلق  
العقل لشهواته الدنيا مفت على العقل لا تطيع بصيرته وأنت أن تأتمر بأمره  
وهجته وأطاعت الصلاة فاحتفظ الأمر على النفس وأمسى المحكوم من الشهوات  
حكما والحاكم محكوما ، وتحمل هذه الشهوات الحرام وتحرم الحلال وتستجيب  
للنهي والمساواة والعرضى وهي مقفرة من العلم والتهذيب ولم تألف البيان الجميل  
والشعر والموسيقى ولم تملكها رشد وهذه الحكمة كان ساسة أمسا ورعاؤها  
حكما يحمون الحلال والحكمة وترامح يحملون لهذه الحكمة أهل سمرهم وحديثهم .  
ورامح شيوفاً وقتية يحتملون للصلاة والمحة والحكمة ، كما تصور ذلك  
أفلاطون في أول كتابه عن العدل : رأت النارحة إلى « البيرية » وصاحبي  
« حلوكون » ابن أربستون ودهمت لأقيم الصلاة للآلهة ولأشهد العيد فقد  
احتفلوا به أول مرة وكان موكب أهل البيرية جميلا ، ولم يكن موكب أهل  
« الترس » بأدنى جمالا في نفسى فأثما الصلاة وشهدنا العيد وفعلنا راحمين إلى  
المدينة فأبصرنا « بوليمارك » بن « كيمالوس » ورآنا روح مسرعين فأمر علامه  
أن يجرى وراءنا ويسألنا أن ننتظر فلحقنى الغلام وأمسك بطرف عاتق من  
ورأى قال لى : إن بوليمارك يسألكا أن ستطرا فالتفت إليه وسألته أين هو فقال  
به آت بمدى فانتظروه فقال « حلوكون » نعم سستظر وأهل « بوليماركوس »  
و « أديميتوس » أخو « جوكون » و « بيكاراتوس » بن « بيسياس »  
وآخرون ممن كانوا في العيد ثم قال لى « بوليماركوس » به بأسوقراط كأنك رانح  
نمدو إلى المدينة فقلت له ما أراك أخطأت قصد ، فقال ألا ترانا عديدين فقلت  
كيف لا فقال عليك إذن أن نملنا أو نتظر هنا فقلت ألا تحمل لنا الخيرة في أمر  
ثالث وهو أن نمدو عنا لروح فقال لى تستطيع إقناع من لا يسمع ثم قال  
« أديميتوس » لعلكم لا نعملون أما سنشهد العشية استباق المشاعل بالليل فقلت  
بالليل ذلك أمر حديد أبسقى العرسان وفي أيديهم مشاعل يتلقاها بعضهم من  
بعض أم ماذا تقول قال « بوليماركوس » أن ذلك لحو بل سيعمور فوق ذلك



سمرأ حديراً ما أن نراه وسجرح بعد طعام العشاء لشهد حفلة الليل وبقي هناك  
فتبة كثيرين فنادلهم الحدث اضطروا بالله ولا تمصوا وجاءنا فقال « جاكون »  
يظهر أسالا بد أن منتظر فقلت إن أحست فليستظر

فمضينا إلى دار بوليمار كوس فوجدنا هناك فتبة كثيرين ورائت داخل البيت  
كيفالوس والد بوليمار كوس وقد بدا لي أنه شاب كثيراً لأنني لم أراه منذ عهد بعيد  
ورأيت متوجاً جالساً على أرنكة عندما قرب قرمان الآلهة وحلبا حوله ولم يكذب  
كيفالوس بمصرني حتى جبانى فقال لي يا سترط ما بالك لا تقبل علينا وأنت عاد  
إلى البعيرة وذلك حتى عيبك لأن لو أن في نية من الشباب والقوة تمكس من  
أن أذهب إلى أثينا من غير مشتة لكان حتماً عيباً يسمى بليك فكما ترى قد  
دلت في نفسي سائر لذات الخدم بقدر ما أسعت في نفسي شهوات الحديث ونداته  
فأقدم عيبك كما تقدم على نعر أحمائك وأوفي أسدودك ففتب له وأنا بتمنى  
حديث الشيوخ الكدر وأرى أن عيبك أن تعلم منهم لأهم سدكوا صرياً ما زال  
عليك أن سلكه ويحب أن يعلم منهم ما نمر هذا الطريق أهو عن شديد أم هي  
يسير فقال أحل يا سقراط سأحدثك بالله عما أحد فكثيراً ما اجتمع أنا ورفق  
من سبي ثم نخوض في هذا الحدث وكثير منهم من سبب حياهه وتجنس على  
لذات الشباب ويدكر ما فاته من متاع الحب والطعام والشراب ونحو ذلك كأنما  
حرم من حبات كثيرة ويقول إن حياهه اليوم ليست بحيه وكان فيما مضى في نعيم  
من الحياه وآخرون يحملون الشيخوخة ويرر من يقولون من إهانة من أهلهم ويردون  
للشيخوخة ما نصيبهم من ألم « عسدي » سترط أن هؤلاء الشيوخ لم يمضوا  
ما أصابهم من ألم فهو أن الأمر كما يقولون لأصايب مثل ما أصابهم وما وجدت  
يقولون من صدى في حياهه شيوخ آخرين فقد لاقيت الشاعر سوفوكل ،  
وسمعت رجلاً يسأله كيف حالك يا سوفوكل مع أمروث فقال له سوفوكل  
أجل القول أيها الرجل فقد تخلصت من ذلك بفرح شديد كأنني خرجت من  
قبضة طاعية متوحش مصروع وبومئذ نغشي هذا القول وما أراي اليوم أدنى  
بغماناً له لأن الشيخوخة تحمل معها سلاماً كثيراً وحرية خاصة من هذه الأهواء.

فإذا سكمت الشهوات وأمت هبة فبومئذ تصدق كلمة سوفوكل وهو الخلاص  
والتحريز من سلطان أهواء طاعية شديدة أما ما ذهب إليه هؤلاء الشيوخ من ذكر  
آلامهم وما يلقون من سوء بين أهلهم فليس لذلك سوى علة واحدة وليست  
الشيخوخة علة آلامهم يا سقراط وإنما كانت علة ما سلكوا من مسالك الحياة  
فإنهم لم يسرفوا على أنفسهم أو أنهم اتبعوا سبيل الاعتدال والحكمة لا احتملوا  
شيخوحتهم من غير مشقة فلما أعجبت بمحدثه أحببت أن أستريده فأثرته وقلت له  
يا كيمال ما أحسب كثير سمعيت قد اقتنعوا بقولك فهم يمتدحون أنك لم تجد  
عناء في شيخوحتك عما تنك الله من مال كثير لأن الأغنياء يحدون في أموالهم  
عراء كبيراً فقال أنك تقول الحق أن هؤلاء لم يقيموا وهم على شيء من الحق ولكن  
على غير ما يحسبون وأما الصديق في قال تموتوكس حينما سمع رجل من سريغوس  
فقال له لا تحسب محبك كان ثمره من ثمار شخصك وإنما كان ثمره من مجد مدينتك  
التي أحمستك وشرفتك فقال له تميمستوكس أنتى لو كنت من بلدك ما نالني جهد وما  
كنت أنت سالع شيئاً من المجد لو كنت أثينا وقد يصدق هذا القول على الدين  
يحدون عناء في شيخوحتهم لأنهم لم يسوا أغنياء فإن الرجل المعتدل يحتمل الشيخوخة  
ولو كان فقيراً والرجل السرف على نفسه لا يهيباً له الغنى وإنما في نفسه فقلت له  
يا كيمال هل ورثت أكثر مالك عن أبيك أم قد اكتسبته فقل قد جئت وسطاً  
بين ثروة حدى وثروة أبى فإن حدى الذى أسمى باسمه كان قد ورث ثروة كبيرة  
كثرونى الآن ثم ضاعفها ولما ورثها أبى أقصاها عن ما هو عليه اليوم وما أحب  
أن أترك لأولادي ثروة أقل مما ورثت أريد أن أزيدها شيئاً .

فقلت له أنتى سألتك هذا السؤال لأمر وهو أنى لا أراك تشغف حباً بالمال  
وما يفعل ذلك في أكثر الأمر إلا الذين لم يكتسبوا مالهم بأنفسهم أما من  
اكتسبوا أموالهم بأنفسهم فيهم يحومها صغيفين كما يحب الشاعر شعره والوالد  
ولده ، وكذلك يحب الأغنياء ثراءهم لأنه من كسب أيمنهم ، وتكون  
معاشرتهم شاقة لأنهم لا يحبون أن يتحدثوا إلا عن أموالهم ، فقلت أنك  
تقول حقاً فقلت له ثم ماذا أن لى عليك مسألة أخرى قل لى ما أكبر نفع

لثمة مما كسبت من ثرائك الكفر فقال إن ذلك أمر لا سبيل إلى أن أقنع به عامة  
الناس أنك تعلم يا سقراط أنه إذا افترقت آخرة رجل قولاه فرغ وعشيه ثم ما كان  
يحسب لها حساباً من قبل فما تحدث الأحاديث عن الآخرة وما ينص الظالمين ويب  
من عقاب لا يبعث بهما أحد هل أن تحصره الشيوخوخة فيومئذ تحيط هذه الأحداث  
نقله كأنما زاهها وذلك من ضعف الشيخوخة وحسنه يمتوئذ العمر ومشاه الرب  
ويحاسب نفسه ويذكر ما عسى أن يكون قد ارسك من علمه من وحد في حياته  
طعماً كثيراً فيه يهرم معروفاً من رفاة كالأطفال ويعيش عني بحره وبين كان  
برئاً في نفسه من كل ثم رافقه أمل رحيم كأنه البصية التي رصع شيخوخته كما  
يقول سدار ، فقد فر ذلك الشاعر عمر قولاً عادياً ، سقراط حين قال من عاش فتيماً عادلاً  
حده الأمل لمعدت فكان به رفيقاً وكان به أمراً عدى شيخوخته وقلة حماها ، انتهى  
والأمل زمان يسير وكسر الأحياء ، يد ملاصقت من حونه أُموج ، رب أن ذلك  
الشعر مدح جميل ، وإن كذا تدرب ذلك يقول وحدث ثمر ، قال أمراً عرياً ، دا  
قدر كبر عند العادلين بين المال بين مدخل عني ألا تجمع أحد ولا تكذب على  
أحد ولا يدين للآلحة ، قرمان قبره ولا يدين لأحد دين ويخرج من هذه الحياة  
راضياً مرضياً وذلك أكبر قدر ثراء ، لك وكسبك ترى شيوخ الدمة وقتن  
بتجمعون حول الحكمة والحب وتقوى

## يوم يخرج العدل من المدينة

يومئذ يتحجب الوثم حياة الناس وتقع في حياتهم الحصة وفي حاسبهم العمة  
أحداث نعت من نأس المدسة وسرى المداوة في مرهم ونحوهم ولا تجمع آمالهم عني  
أمر وما يعيش أحد بما عاش به المدلون الذين سيروا آمالهم قلب واحد وفي يحسون  
وما يكرهون كأنما تحتصن المدسة في أحصائها بين وآء يدينون بدين جامع وأمل  
جامع فكيف تشقت قلوب عاشت مؤمنة حيناً من الدهر بسعادة المدينة جميعاً ، وكيف  
يتصائل ذلك الدين لدى خلق الأبطال في كل أرض قد يكون ذلك ثمرة لعة واحدة

ثم تنعش آفتها في عريست أيدي العاديين ، فإن طفوا عروراً ونياً حوا ، وبال  
أمرهم وحسبهم أن يهجر العدل معاد قلوبهم فلا تنحب الأنطال أسماء شبيهين  
بآبائهم وكان أسباب هذا التحول كانت سلاسل مشتبكة فهل القروور والنقى موساً  
عبر عوس العاديين ونماراً غير نمار العاديين ، أم هم يردعون بشوة لقوة والسعي ،  
فستحسون بأقدس ما خلق الله من شيء ، وهو الزواج فراوحون بين معديين  
أحدهما جوهر كريم من أحبال الناعمين ، والآخر معدن لا زكاة فيه فيخرج جيل  
لا يشبه الآباء ، فيه آباءهم وينتزع الآباء ، والآباء أمرهم سبهم وعلى قدر أهل المدينة  
تكون المدينة فيسدل النظام بسدل عاصم المدينة وما تولد السياسة من الصغور  
والشجر كما يقول هومر وإنما تولد الظلم من أخلاق الدين بعشون في المدينة وقد  
نعف فلاسفة الأنبياء ما بيننا كل نظام من غير تبدل ليتبينوا كيف يتقوض  
سواء العدل ، وكيف يحتل المدام مسار الحب ، وكيف تنعش الحلف والكفر  
بين أسماء المدينة

كيف تترل أركان مدنتها يا حوكون حتى تنش كلمة حراسها وحكامها ،  
وكيف ينقسمون على أنفسهم ألا يريد أن تنهل لأطال الإلهام فسألت كما فعل  
هومر لثلهما كيف يقوم الخلاف أول مرة في المدينة .  
كيف لا .

إن مدنة كمدنتها سبب على فيه الأنصال العاديين . كانت راسحة القواعد لا يحد  
لها الخلل والاضطراب سبباً من غير مشقة ، ولكن كل موبود سيقى ، وما  
تستطيع مدنتها أن تعيش أبد ندمر .

هو خطأ حراس المدينة فراوحوا بين قتيان وقتيان على غير موعد  
وعلى غير نظام . فلن يأتوا بدنية محمده صالحة لا في شمعها ولا في  
أرواحها ، وبولون الحكومة من يختارون من هؤلاء ، ولو لم تكونوا صالحين .  
فيحتنون مسار آباءهم ثم يعملون أمرهم ، وهم حراسهم وسيرلون الشعر والموسيقى  
منزلة دون ما يسعى لها أن تكون ويرفعون الرياضة والألعاب إلى منزلة فوق  
ما يسعى لها أن تكون وعلى ذلك فيأتي جبل أهل عملاً بالجمال والحكمة من آباءه

وتعاقب هؤلاء على الحكم وما هم بحارسين به يعرفون أن يفرقوا بين أحوال  
 هزبود ولا أن يحولوا بين نساءه وبين أن يختلط معدنهم فيختلط الذهب  
 بالقصبة والحديد بالنحاس وحيث احتضنت أحوال الذهب بأحوال القصبة وأحوال  
 النحاس بأحوال الحديد وما أحدثت وعبث الوئام وصاغت المساواة وحيث ولدت  
 هذه المساوي خلقت الحزب والعداوة وقد أراد الحكماء أن يسبوا بما آتاهم الله من  
 علم معقول مست العداوة في المدينة فردوا أمرها إلى احتلاط في الزمان من قدر  
 م يدر كونه فلم يشبه لأحد منهم وكان ذلك التفسير العام حاجة عقلية من مذاهب  
 الفلسفة ولكن الشعراء الأولين آمنوا بتبدل من السماء وعلوها السابقين الأولين  
 من أبطال الآسبين أن الظلم في ضلال بعيد وأن نساءهم ترى بالقلم وإن ولدت  
 فلا يشبه الأنساء آباءهم فاست الأول ظلم سمع صلال فتعنى أفضله الطالين عن  
 أنفسهم ويومئذ لا يدركهم من يد لا بد من أن يهضم الأبناء آباءهم وتقوم  
 العداوة بين أحبال المدينة والدين ثمهدوا ذلك تحول شهدوا بقية من الأبطال  
 تدين بما وجدوا عليه آباءهم ودره لا يدور من الأولين ونهض في المدينة  
 آمال متعارضة وقلوب متضاربة ، فأما الآرون فذهب فمهمة إلا أن ينعموا  
 بالمال والأرض وأما الآعون فاهم اعبيد معبدين . يكتنون ما شاء الله أن يملكوا  
 حراساً لما ورثوا من نظام ثم سمع مسافة الخلف فتقسمون لأرض والمال والأمر  
 في المدينة ، ويصير المدينة بعدد هضم فلا يمسأب ح كوها ، ولا يرعون أهلها كما  
 فعل الدين حلوا من قلوبهم ، أو تلك الدين كانوا عدو قومهم حاراً . أما أسؤم  
 فاهم يتخذون قومهم عبيداً . كان آؤم يحشون قومهم كما يحشون أولى نعمتهم  
 فاتخذهم آؤم نعاء موالى ثم يذهب العدو فيهم مدعياً نصيباً فلا يحشون أن  
 يتولى أمرهم رجل رشيد ، ويسود بينهم النهور في الحكم والاستعداد في الرأي ،  
 ولا يحشون إلى سلم ، ولا يحشون على شيء ، مثلاً يحشون على العاصم والمال ،  
 ويتوارون عن أعين الناس فيأتون العواش سرّاً كما يفعل الطفل الذي يتوارى  
 عن أعين والديه ليرتكب سوءاً .

فرد التحول ضد تحتل أفئدة هر من اندعة فلا يحشون حراً ثم يهضم



الخاهلون إلى الأمر والحكم متحيزين متحيزين بحملهم لا يكادون يسبون ما يسعى  
للحكومة من شيم وعلم ، وحسبهم أن يلبسوا لها ثياب المادلين وما هم بمادلين وأن  
براءوا الناس بالحب وعدوا مدسنيهم باهول حتى تسلم إليهم حكومتها ، وإذا آتتهم  
الحكم والقوة تخلصوا من كل دى عدو وحلالمهم الأمر في المدينة ، وهذا ظال عليهم  
المهداهم تحت الردلة في كل مكان ، وقد رأى حكما الآثيين هذا التحول رأى العين .  
ثم ثبت الفساد فيحتل خمس روح بن آسها حيا من أمم ومن المادى ،  
الحيلة ومن الحكمة الحققة وهى ، أحمل راع وأعر حرس في أفئدة الذين يحكمهم الله  
وحيشد ثب الكذب ولاداء والدطل ، فيحتل مدارل العلم والأدب والحكمة  
وسد عليه مدود النفس فلا يتقبل بصحا من رجل شيع شرف وبوصد أبواب  
الرأى ويسعى أحياء حيا وبطردة شردده ويسمى التعقل والزوية صده ، ولا يبق  
على قصده واعتدال ، وسطط الأهواء العافية حيا يتخلف كل سرا ، وسفعل ان  
حكما آسها ثبا يهتسوا شمة ومشرعين مدده تعقد شردده حادنوا في أمر غير أمر  
مدسنيهم وما انتسوا سمادة أمم من سمادة مدسنيهم وهم يوارون بين ما تحلق العدل  
من مية وما يبشر الظلم من يتم في كل نظام ، وسافوا أمثلة من سياسة الآثيين ،  
حين تسمد المدينة الم دله ، سمع قومها وحين شقى المدينة العاسدة يشقى قومها  
وكان الخراج داما في آسها حينا . هس غرور الخاهلين حكمة الأبطال من آبائهم  
وشطرت مدمة شطرين شطرين يبعو إلى مدده إليه الأبطال الأولون ، وشطار  
كبر بعصاف بالمدينة عصفا شديدا . ودأطلى أهواءه في كل ميل وصل سميه  
واحتمل العدون ورر الخاهلين من اس المدينة ، وما كان أمر آسها آخر الأمر  
إلا عمرها وبلاء ، سمع المدينة ورر خد من آسها ، فجاءت بشار غير ثمار المادلين  
أو لم يكن ثمر العدل في ديبهم أن يشبه الآسها ، آسها وداهم منقسمون أو لم يكن  
ثمر العدل في ديبهم الحب والوفاء وداهم مضنون كالو ، بعصم على بعض في الخصام  
والقصاء والتميمة ، أو لم يكن ثمر العدل أن يحس المادلون الوفاء فجاءهم وباء أكل  
رهرة حياتهم وحروب فاسكة وغرور وصالل بعيد شتى مت فيها ذلك البلاء ، ست  
فيهم يوم عاقب الآلهة صا لم يسلك سة المادلين خمر على أمته كل بلاء .

حائقة هذا بحث كثره وهي حكمة لأطوار دين شو حتى أمل فسو مع  
 محبة الله مدرك السعداء في سياسة أهوئهم قد دأوسنة وري أفلاضون لا يصع  
 سعادته للعرد والمدينة إلا في سياسة عنه عقل شصط لأهواء ونظمه عقل حكيم  
 رشيد مصر وما يذهب هذه "سعداء" لا أظلام لرس وفوصي للشهوات حية مقص  
 كواحش المعرس فلا مقته بصيرة وما يذهب سعداء لشدة إلا أن تنحط حتى  
 غير هدى وإلا أن يسحب لأهو، عشو، مقترنة لا سمحيد لرشد ولا تهدي  
 صواب، ولعفس العنة في مردومته منة دور حكمة إلى السلام، والوأنه  
 صحة نفس والمدينة ونفي الشهوات الدنيا مرض في النفس ونسنة ونحو أن قوم  
 في نفس والمدينة حكومة حكيمه مهتدة طبع داعي الإنسانية العلى الذي يدعو  
 إلى بخار وأخير وهو ما ك في سعاد خلق من سمو، نفس سعيدة تهذب  
 شهوة، فتعمل الفوصي وشرع هواحش وسعى - لام وأونهم والصيرة كالزارع  
 الذي يعنى ما يخرج في رعه من باب طيب وشرع ما قوم فيه من غش وأدغال  
 وهذا اسلام، أى تحمل به كل نفس عادلة رمة كل بلد عادل وهو سلام الأحرار  
 الذين يسعدون به ويسعدون به قومهم، أكسبو من عم وفضيلة، والعدل كما  
 رأس شمر الله ده في كل أمر وهو يهدى حيل حية كان، "نسنة العادلة مدنة  
 جميلة مهتدة وقومها أسماء وبهر نسبها في الحال والخير وبن زينة الإنسان  
 وصفاء الحبة وحمل الزهر وررع، ونسنى، بهارها شمع وصاء مرهر، ونسنى  
 أفندتها بالأمل السعيد، وبوقر الأسماء آسئهم، ويرعى الآباء أبنائهم، وتبنى ديارهم  
 على التقوى، وكل راع، وكل مسئول عن رعيته. وإذا أصاب أحدهم ضرر فكان  
 أصاب الناس جميعاً، وإذا أصاب أحدهم خير فكانت من الناس جميعاً. قد بلغت  
 أمينا من ذلك العدل؟ قد كان فيما خلقت عقول الآئتين من صور الحال والحكمة آية  
 يسه على ما سمت إليه أمل اماديين فقد آتاهم الله سلاما بعدوا منه إلى استمرار الحال  
 في الحكم والفنون والتعليم، وأدركوا منه أودار الإنسان الحر العزيز، وحموا  
 الإنسانية ديناً، وعمو ما يخلق العدل من سمو مجدى في حياة الإنسان حتى وصلو  
 ما بين الإنسان وما بين الله، وحل العدل فيهم أطلاً للمعنى وأطلاً للصدق وأطلاً

للبنين ، ويصو فيهم معابد للابطال ، وآمنوا أن أرواح الأبطال حراس المدينة  
وقد مكث سعدتهم سعادة حكيمة مطمئنة تجعلها رهبة وتزينها خشية ، ومكثوا  
آمين في ديارهم كرمون الصيف ، ويحيطون المستجير ، ويعتمون عما أوجبت أيديهم  
وعقولهم كل من نأوى إليهم حتى امتلأت رحاب مدنتهم بالنافين وصارت أيامهم  
أعياداً ، ولا في قبيهم وشيوخهم حول معبد الآلهة فرحين ، وتلاق بينهم وأبناءؤهم  
رفصاً عند هذه المعابد ، وحكم مدنتهم شيوخ ماحدون عادلون لا يراءون أحداً  
معلم ، ولا عرسوا في صمائرهم عرساً شمر ما شاء الله أن شمر من السداد والرشد  
وكاوا شرف قومهم في كل أمر ، والسد السعيد بلد لا تاربح له حتى أفضل عليهم  
كسرى ليقامهم صرب في معركة « مارتون » و « سلامين » فخاء مرهواً بماله  
وسكه ونحش لا يعنى وفنه أبطال الإغريق وكاوا كالصخرة التي ترتطم فوقها  
سفينة اسحتار الذي يحمل سر البحر ، فآتهم بطونهم ملكاً كبيراً ، وبومشد كان  
ذلك الملك راونة المتحول في حمة الآس وحاف عليهم حكواؤهم وشعراؤهم أن يرددهم  
عدهم ومالهم وملكهم ، وما بال اعدل الذي مكث صلاه وحشوعا في أفئدة الأولين  
في ماسهم السعد آدا ، يؤد به لشعراء وبصرون الأمثال بحياه الأوبى الذين  
هلكوا برهوه وهلكوا بقوتهم وهلكوا بمخدم ولا رى أشيل العادل الذي  
شهد معهم مارتون وسلامين ترمد نفسه من شيء كما رنعد من عائلة الزهو الذي  
قد نفضب الآلهة فتدع الزهو لتناع امرور ثم سلفه لكل تهلكه وكان أشيل بعيد  
الطار في حمة قومه ، كأننا حشى عليهم أن يصيبهم ما أصاب الفرس وإذا قدر لأحد  
أن عشى في رؤوس احيال ولن سحبه إلا أن ينفى ويحدر ويصير وسكد ويتعم  
مواقع الرلل فيتحمس ، فإن هاجه هو وغرور ، أقرب رلانه وكذلك الحمد والقوة  
واند ، كل ما يشئ به الأحياء من حمد ، أقرب الرلل في سبه وما رى شعراء  
الآس يحفون على أسانهم من شيء مثلاً يحافون عليهم من سكرة الزهو ، فلملك  
سكركه قد سجدوا منها ، لا من حب الله ، وتراهم يذكرون أبناءهم بالحكمة ،  
وبصرون الأمثال وبصورون سكرة الملك والجاه بكل صورة ، ويعلمونهم أن  
نقمة الله شريفة ، وهي لا تمى حصاراً في الأرض ، وكأهم بأمرورهم أن يسدوا

آدامهم عن الزهو ، كالبحار لعمام بأسرار البحر لدى يقون لاسمه : سائين لك الطريق ، وأدلك على كل أمر حتى أجنبك أن سرور في البر والبحر ، اسمع ما أقوله لك ، وعسى أن يذكرك الله يوماً بقولي . نحب صوب الصيرين . وهي ساحرة فائنة ، تفن من قمرها بحرها . فن قمرها حاعلا ، وتستمتع لدعائها ، فلن يرد إلى داره . ليعرج به أصفاه وروحه ، وهي في حناها الحصر متى نساء ساحر ، وحول مراعيها أكوام من عظم الحكيم ، وكذلك يدعو شعراء الآثيين قومهم عداة البصر ، ليحدثوهم سكرات العزير ، وشوات الزهو . وكان أشيل أسق الشعراء إلى هذه الحكمة ، هذه قومه أن يتقوا زهو القوة ، ومحاوره المدل ، ورواية العرس ليست إلا مثلاً للزهو الذي لا يثمر إلا بلا . فقد أمي كسرى بهذا الزهو حبشاً لا يفي ، حتى حل الشكل إلى كل بيت ، واقعرت أرضه من حاله وأطالها ، وحتى صرعت منه من فرع الحزن ، فاستعانت بدريوس في قعره ، فقبل يحدث قومه محطة الحكم . فقل لهم : كلا ، به لم يسع من هذا الجنس الحكيم سوى فئة قليلة ، فإن كان ما أرى صده فإن كسرى قد طوع عزمه ، وآمالاً باطله ، خلف هداك حبشاً كبراً من صغوه الخند ، بهم يمدحون بلمون هداك أقصى المذاب نما أسرفوا . وقد حموا من بوانا طائلة لا ترصى الله ، فبهم لم يعوا حركات الله ، حتم انهبوا إلى أرض لإعرس ، فقد حردوا الآلهة من تمثيلها ، وحرفوا المبادئ ، واقلموا التماثيل من فواعدها ، وألقوها أكواماً بعضها فوق بعض ، وكذلك من مات . ثم انصاع من المذاب وملاحقه بعدد آلام كثيرة ، ولا يقر آلامه على فرار ، وبعد الآلام آلاماً مدها ، ويقام حدث الموتى تحدث أعين الأحياء ، حتى أساء الخيل الثلاث عصاة صامئة ، وهي أنه لا ينبغي لحي هالك أن تتحرق في نفسه ، ويخاور حدود الحكيم في آلامه فإن التجبر والإسراف في القصد ، أن زهر حمل مسلة لصلال ، وهي يوم تمحص لا تؤتي إلا حصداً من الدمع ، صغوا صب أعينكم هذا الخراء الأليم أن يريوس يستقم من النوايا المتعالية المتحيرة ، ويحاسبها حساباً عسيراً .

ثم ارهت أثينا في أيام ريكس ، فرهت وتنجرت ، وليس أكرم كانت وأكرم

حبيب فيها حفظت آداب القدامى من أيونيين كان سيديديس ، وهذا يحدث  
 القدياء عن ديوتستين حبيب ثيبا فأنوا أنه كتب بيده تاريخ توسيديديس عن حرب  
 ليبلو ويرين ثيبا وأساطره وقد كانت ثيبا مدرسة موحدة مايات ، فشب أبناؤها  
 النابغون على مثل واحد من البير ، ولعلل والحكمة ، ولغات البيان التي ألهمت  
 توسيديديس آتته بياناً معجزاً ، يأتي تاريخ مدنة الأبطال ، حتى كأنه قد كتب أروع  
 مأساة كتبها في عمر في التاريخ عديده ، وكانت تعقب كل ما رل بطله من بلاء يوم  
 حلف به صورة من المحمد ، ولعله عقب الرهو وما ولد من بلاء في حياة الآثيين  
 وهو فيهم دهر به لا بصور في تاريخ ثيبا ، إلا ما آمن به أبائهم الأولون ، وما دعى  
 به شعراؤهم في الرمان سعيد ، وما قص فيه الحكماء بينهم ، وهو أن المدينة قد  
 يهدكهم الله بخطيئته واحدة ، يركب رجل واحد من أسائها ، وحيشد لا يلد  
 العذر لا صفا ، حتى متى ، ولا يد بساء المدينة دريه يشهون آباءهم ، ويبرل  
 بأرضهم لونا ، ونبيد حيوشهم في الحرب ، ويصون صلالا بعيدا .

وقد قص قدسيديديس سيره لأحدث في حرب أثينا إلى قتل أساطره ،  
 وصو مجد ثيبا على لسان زكاس ، وهي صورة من مجد قاتن وصورة بينة للزهو  
 ولشروق ، وهي آية ما حذر منه الأولون ، وهي إطلاق شهوات الملك التي لا يصدقها  
 سلام وحكمة ، ودع ، إلى السيادة والحرب ، وصمم عن دعاء الاعتدال . فقد باهى  
 بكأس أن مدسته ثمصر ساءها على سواء ولا يصغر فرقاً من أهلها وتستمد  
 فرقاً . وهم سواء ، إن احتصموا إلى القاتون وترفع كل امرئ ، كفاءته إلى أحسن  
 صفاً فلا يهين حساً إلى سيرة الدنية منصاب يمتلكه ، وإعسا يرفعه قدره  
 ، فصينته إلى ذلك الشرف ، ولا يبرل الفقر بصاحبه عن نوع هذه الغاية . إن كان  
 بيده أن يؤتي الدمنة حراً ، لا يصير السب الوضع أحداً إن كان صالحاً . وصارت  
 سياسة حقاً لأبناء المدينة كلهم ، وما ينقم أحد من أحد إن استمتع في حياته  
 الخاصة بفتح ، ولا يرميه بلحط النعمة التي إن لم تصبه بسوء قضت على سعادته  
 وهم في معاشرتهم رحما ، ليونان ، وما يحجرهم عن حرق الحقوق العامة  
 لا خوف ورهبة . وهم يطعمون ما أمرهم به من يتنون الحكومة منهم ويطعمون



القوابي . وخاصة ما من سب الخمية المصومين . . . سمون القوي الضعفة التي لم  
سكتب والتي تحررت من يدها . عراً في رضى الجماعة . واتحدوا من الأعياد التي  
لا تنقطع متاعاً عقلياً تصرف عنهم حل آلامهم . ولا يفتنى بهر حتى يشهدوا  
في مدينتهم صخرة مك حطب عموهم من حمل فتطرد متعتها ما عسى أن يكون  
معوهم من ملأله . وانتشرت آفاق مدسهم حتى أنصار دأرض القاصية وحائهم  
نور كل شئ . ومنعتهم عن عرس يديهم وما صنع الأسار في كل أرض وشب  
أناؤهم على نساء صبح لا قدر فيه . فمشوا حراً وأسرت عليهم للناس جميعاً  
فلا زرد عن ماعها عساً . ولا تدبر مكراً ولا حياء . وتندى في آثارها من  
محو وجمال

هذه احلال الخمية . كما تقول بريكاس . كات مدسها أهلاً للاعجاب . ولها  
بعد ذلك فضائل أخرى

« إنا نحن الرجال دون يعرف ولا نتجاوز أو انه المحبوبة . ونحن نأ  
الحكمة الذي لا يزد ولا صلاية . والماس عده ذاه خيل بقعه ولا مجده حدثاً  
بما هي به . ولا بعد افقر عراً على احد . وإنا نرى العار على من يفسد الفقر  
فلا يخلص منه مجده . وعلى كل ما ان يشار في سياسة المدينة كأنها عمل من  
أعماله الخاصة . ولا توصد أبواب سياستها حتى على الصناع . وقد نفردنا على الناس  
نأمر وهو أن يرى من يخدمون سياسة المدينة قوماً فارغين لا خير فيهم .  
وأولنا حكماً ورأته سدد في لأشياء . ولا ي تقول ما آباءهم . وبع  
نصرر ألا بعدا بعدا نقول سر . فقه عبيه . وكان ذلك فصلاً حصصنا به من  
دون الناس . فنحن نستمذ لإقدام وخزم في لأمر . فقدر مهاب وقد نحص  
من عواصمها على حين لا عده سائر الناس بلا وهم حبهون . ولا يريدون التصبر  
إلا تردداً أن تشجع القلوب فلوب نصرر ما فقه عبيه من مكروه . ونحبون .  
ولا نحجم بذلك من قاء الأخطار . . . فصلت فصيبتنا على أكثر لأمر » .

ثم يحرر بريكاس قومه على قتال لاسك . يشرس حتى يهلك الوء . وحر  
ريسة قومه وبأنيهم الشكل من كل مكان ولا يسيل لأتنيون أمره على حمل الله

لأبشهم من صبرة وحكمة ، حموا يخطون في مرهم خط عشوا ، وسبقظ في  
 ضميرهم نية من حكمة لأولين ، فيدمون برعكس لأنه رحيم في هذه الحرب ،  
 ثم تأخذهم الزهو فيملكوه ، فمالم الحرب مرة أخرى ، ثم تقع في المدينة ما كان  
 يحذر الحكماء فتش المدينة ، وتقوم فيها هواء حارقة ، من نطل المي ، وسير  
 المدينة محطبة لا تعقل ولا نصر ، وتنتفي في حكمها بخط ، الطعام فيهمسون  
 في المدينة حرباً على نية السخين ، ويذهب كليون مثل الديماغوج أي قائد  
 الطعام بصيغ الحكماء من القادة ، وتكون شأن المدينة ، وأمت المساواة أمراً  
 صهراً أنزل الأكلاء معركة العجري ، وأهدرت موازين القيم التي سب ذلك  
 محمد المؤثر الذي حمل حية أثبت كحية الأبطال ، وما زالت موجات المرور  
 تنبع مصها بعضاً ، فخرج مدسهم في كل بلاد ، وم تكن حراج المدينة قد  
 دملت من آثار الواء ، ولم يصرع المدينة من حرب أسرطه ، وهي تحمل من الواء  
 والحرب آلاماً ثقيلة ، ثم يعود في المدينة سيات مرهويرج بها في حرب ثقيلة  
 راء حكمة الصالحين وأهل ما كتب وسعيد في وصف هذه الحلة كان أروع  
 ما كتب من مآسي مدسه ، كما تقول بـ : قد كانت هذه المساء مأساة الزهو  
 كما سه شيل من قبل في روايه أمس ، فلا تفت شجرة زهو ، لا سائل من  
 لصلال والدمع وثائق الموت رحلهم من كل مكان ووقف سياس العادل لا يطاع  
 له أمر ، وهو يهي الأتسين عن هذه المركة ويأبون إلا أن يطعموا مطامع القروء ،  
 وقد حرج المدينة ؛ سيوحا وقبة ، ورعوا سقمهم بكل رسة وناهاوا ناكمل الثياب  
 ، حمل كل ما عزم من سلاح ، وجرحو ورجين مستشرين ، وحرحت المدينة كلها  
 آتسيون وعريه ، ستودعون أساءهم وأصدة ، وآباءهم ولم هم سقمهم بالرحيل  
 اعراهم فرغ عرص من مرهم ، ولسكهم لم يلبثوا أن غلبهم الزهو بالسفن والرجال  
 واطلقت سقمهم بعد صحت اصلاه ، وردد العامة الصلاة من جانب الساحل وخرج  
 ذلك الأسطول ليلقي بين زهو المرور وبال الدمار ، وحسبنا من توسيديد وصف  
 هزيمة الآتسين في صقلية

وصورة سياس الذي شب على دين الأبطال العادلين وهو وصف بصور صورة

الأبطال في قصة اللاء، قال توسيد وبعث ربي حيس أنه لا حيلة لهم من الأمر  
فتراجع مهروماً يحنه عده مدافعاً وكاب هذه الهزيمة فاحمة اليمه ل هلك  
فيها من سبعين الأثيين جمعاً وتوفوا فيه هم ومنسحبهم من أخصار بعد ما سدوت  
أملهم وكان ميدان القتال حين تحو عنه صوره فرع اسكن عين وهجمة السكل قلب  
فقد مكث القتلى ربه لم توار وكذا ربي أحد عرياً عنه مرماً نقصت نفسه حرة  
وهللاً ، وكان من تحلف منهم مريضاً أو حريحاً أشد فاحمة على المهزومين من الموت  
وكان أقصى من الماسكين بلاماً ، فقد وفوا صار على صار حين لا يقدر و  
على شيء ، وكلما أبصروا صديقاً أو قريباً من راءهم نادوه صائحين ليحملهم ، ومنهوا  
رفاقهم إذا تحرو للرحيل ونموهم لما صيت فيهم من قوة وحجم ، فإن تركوهم  
استعانوا بالصراعة والعويل حتى ينلوا الخش كله نكاه ، وكاد لا يستطيع أن تنهقر  
حرماً ، نسي وقد حارب محسبهم في ضامهم من بلاد كل نكاه ، وصافوا من يحسبهم  
في محافل العداء أم أشد وراهم مسكس راءهم من الحزن ، وراهم تلاومون  
وما كان أشبههم ندبة فارة من وجه حصار عدو بل كانوا أشد من ذلك هولاً ،  
وقد تحاور عددهم ارجين أنف لم يكن في عسكرهم راد ودون به ، ومن سائر  
اللاء أن يخف إذا برل يقوم كثر من فيتأني بعضهم بعض ويسكن هذه الكارثة  
الى رات يحش بأسره لم يخف حملها على أحد شيئاً ، وشتان بين ما خرج به ذلك  
الحش يوم عادر أنفا من حش رافة يدفعه زهو وعرور كبير وبين ما انتهى إليه  
من مهابة والسكر ، هيب هيب هيب هيب ما خرج به الحش ومن ما انتهى  
إليه فقد خرج يستعد فوفاً ، حين ثم نهض حاشماً أن يدو عليه ، لانه ، ل  
وخرجوا من أثمد صحتهم من قوتهم وعناؤهم ثم عادوا لا سمعوا لاداء الأول  
واللاء وخرجوا فوق صهور ، منهم ، ثم عادوا مشياً الى الأمام وما وقع فيهم من  
لاء لا يكاد يكون شيئاً ، بدت لهم أشباح يتوقعون من خرج بعد رأى سياسي  
حيثه مهروماً قد نكس هذه الكسة الشديدة سار من حده بشدأرهم ويستخرج  
من هذه الأحداث قوة فذدى حده وحرصهم ونداهم من مقربة صوب عال  
وبحاسة ، وأحب أن يحمر بأعلى صوته عسى أن يرد ذلك إليهم ثباتاً وقوة فقل لهم :

« بن عبيد بن جراح » لأنني و جراح أن تجد من هذه الأحداث آملاً قد رأينا  
 أنما سلت من أحداث أشد من أحداثنا قسوة ولا يحل لنا أن نلاوم عدماً من  
 يدي هذا البلاء ولا أن نقيم بعض من بعضنا من بلاء وما نعالى اليوم  
 من ألم قد حور ما قد استحق من ألم وما رأى اليوم أقوى من أحد منكم ، بل  
 أنصروني كيف أقم تحت كلاك لمصر ، وقد كنت فشت أسعد الناس في حياتي  
 فب فرصة ما حق بشر البشر وما رأى في مصر في حياتي في حق من حقوق الله  
 وما رأى في صحت أحداً من الناس وما عني حث أمراً سكراناً وما كان حراً في بعد  
 ذلك إلا أمل جميل في ود ما في له لأنام فكيف تروغنا هذه الأحداث التي  
 لا استحق ومن يدرى تعلم عن ديت بفسح وحسب أعدائنا ما لقوا من فوز  
 وما قد استحق بعة أنه من لآله يوم حيا لهذه الخلة فقد عاقبنا فوق  
 ما يسمي لنا من عذاب ومن قبل قد عذب حيوس أرضاً عر أرضها وارتكبت أخطاء  
 إنسانية قد أنما لا نأتمتلاً ، فبما مل اليوم أن يخفف الله آلاماً فمعنا أحذر أن  
 يرحمنا الله ولا يبقه ما ما فبما فلا نحموا سيلاً لموهم إلى قلوبكم واعدوا أنكم حية  
 كنتم فيه نحمون معكم حياه مد بشكم ، وببب الدسة اسواراً ولا سمماً خاوية  
 من رجاء ، ما لكن لمة رجاء حيث كاهل »

\*\*\*

وكذلك المحب العدل ما أحب من آيات المطولة في حياه أنما يوم قدرت  
 أنما لأنسها حياه عاده عاده قية وقدرت لهم أحساداً وزواجا عالية وكاوا  
 درعها الرشيد ودعها المحيد في كل أمر ، فبما حادوا بيد شعرة عن العدل ما عاقب  
 الطيبين

\*\*\*

ود صور ، هذه الصحف ديت العدل في أنسها ، ولتصير الآن كيف أخرج  
 لرومان ، وهم مهدد الإنسانية من حمود الحرفية إلى معاني العدل والإحسان  
 وصدرت الدمة الرومانية دمة إنسانة تقوم على العدل والخير للإنسان من كل حس .

## الكتاب الثالث

### أساس العدالة في القانون الروماني

#### تغلب القانون الطبيعي على القانون المكتوب

summum jus summa in iuria

#### الحق الصارم طام صارم

لا يعمر قانون يقوم على منقطع وحده مهما كان مبرره من كماله . يشدد في احتضاع المعاملات ولأفراد أصبح حديدية ربح ربح من حق إلى الصدم . وقد وجد الرومان أن القانون المكتوب أدى إلى لدية صخرة مقبولة أو الأمر هو اسم قيوده وحرقتة من فوق الحق لأصله ونجد آثر ذلك في دأبه من فقرن الثاني قبل المسيح ، وجد في إحدى رويات الشاعر « بيرس » في ١٩٥ ، ١٥٣ في . م . ، عماره الحق الصارم أدى صارم ، وأن هذه العادة قد ذهبت مذهب الأمثال ثم سرى هذا المثل فبردا به الرومان اقتداءً ، وجد المثل قوة في أحسان الزمان حتى نراه في كتبه سمرون سنة ٤٤ في . م الحق الصارم ظلم صارم وقد عاصر هذا المثل المصل بين القانون الروماني الشديد « *jus scriptum* » وبين العداية الحرة المطلقة « *aequitas* » ولم تكن هذه التجدية أمراً واقعاً من أحداث الرومان وحده ، ولكن اليونان قد دعوا بفلسفهم التي تميز بين القانون المكتوب وغير المكتوب وهم مكملان بعضهما بعضاً ويتحدث أرسطو عن ما سميته « *Étér* » ، وهو الذي سميته الرومان « *aequitas* » والذي قد سميته عدالة القسط تقريباً بمعنى ويرى أرسطو أن عدالة في مبرله فوق مبرة الحقوق المكتوبة وهي شيء غير الحق المكتوب وهي صلتح الحق المكتوب والسبب في ذلك أن القانون عام ولكنه لا يستطيع أن يحيط بكل شيء وأن



صيته الجامعة لا منطق على كل حال ، فإن أراد القانون أن يأتي عسيفة جامعة شاملة نص على الحالات العادية التي قد تقع تحت إدراكه وهو يعلم أنه لا يستطيع أن يخص كل شيء ، وأنه قد يخطئ ومع ذلك فالقانون صحيح في نفسه والغلط لا يأتي من القانون نفسه ، ولا من الشرع ولكنه في طبيعة الأشياء لأن القضايا في العمل قد تأتي بما لم يخط به القانون ، فإدراك القانون لأمر عام وظهر في القضاء حدث لم يشتمل عليه النص العام ، فمن الحق أن نكمل النص الذي جاء قصوره من حاجة لشرع إلى التيسير التام وإن وقف من القضية موقف الشرع لو أنها عرصب عنه يوم سن ١٩٠٥ »

ونحن إذاً رجعنا بالأمر إلى مسأله الأولى فإننا رأينا خلافاً بين القانون المدني وبين القانون الطبيعي لأن القانون المدني والتدريسي يتشبهان كثيراً كمثل الآن من الأم فالأم التي ولدت القانون المدني هي المدونة في معاهدة الماء وتخص كل مدنة من معنى العدل ما ينظم الروابط بين أفرادها وكذا إذا بلغنا هذا الأمد من تطور القانون الروماني في مدونة « جوستينيان » في القرن الخامس وفي القرن الثاني من عصور القانون الروماني المدني وهو « جوستينيان » كما أنها متعارضان والمعه في ذلك أن الأحكام التي تختص بكل من هذه القوانين كانت متعارضة وصار القانون المدني مكتوباً كأنه حرز لا يتفقد به إلا الرومان أنفسهم ، ولكنه يفتق أمام أحداث الزمان وزر في القرن الثاني قبل المسيح الحمايين ينقسمون قسمين منهم من ينصر العدالة الطبيعية على ذلك القانون المكتوب ومنهم من ينصر القانون المكتوب على العدالة الطبيعية وتنصر العدالة على التفسير الضيق الشديد في قضية « كبريوس » في أو حرق القرن الثاني وكان الخلاف بين الفقيه الروماني « موسيوس سكيبولا » الذي أراد أن يستمسك بحرفية الوصية وبين الحمايين الشهير « كراسوس » الذي التمس بإرادة الموصي من وراء نص الوصية وكان ذلك مقدمة لقضية من قضايا « سيبرو » الشهيرة . فقد وقع الخلاف بين سيبرو وبين حصومه على تفسير أمر من « أوامر البريتور » وهو منع استعمال القوة « interdictum de vi » فأراد حصومه سيبرو أن يفسروا هذا الأمر تفسيراً

حرماً ، وحمل عليه سب و حملة غير مدنى احتصر هذه الوسيلة القديمة في تفسير القوانين . ودا نحن استمسكنا بحرفة القديس وأغفلنا إرادته المشرع الظاهرة ونحننا قصده المسمى وحكمته الخفية وهم على وحوها في أخطاء الألفاظ وحيداً عن المعنى العامة والحق والتقصية وهل من ر ب أن الألفاظ ليست عبية في لغتنا التي يقال أنها فقيرة بالألفاظ ، حتى أن لا يستطيع أن يمر عن كل معنى بصورة صادقة مؤكدة وأنه لا حاجة إلى الألفاظ . دا كان ما يريد أن يوضح عنه حلياً ، وكم من قوانين وقرارات السب وبلاغ الحكيم والمعاهد والمعمود ومن وصايا وأحكام ومعهات وصيغ المعمود الخاصة مسدد استمسكنا بالألفاظ وأغفلنا حكمة الدين أسوأ ورأيهم وعودهم والألفاظ التي ستمثلها في حيد اليومية لا يستطيع أن تسمى . دا نحن استمسكنا بحرفيتها في معاملاتنا الخاصة وقد ينهار سلطان في بيوتنا نرأسنا حتم على عبيد ، أن يطيعونا طاعة لفظية ولا يطيعونا بما يؤديه اللفظ من معنى ، وقد دافع « كراسوس » ، وكان سيد الخطابة في زمانه قبل أن أمد حذاني الخطابية فقيل أمام محكمة الملاءة عن فكره العدله ، وكان حقه أعم الفقهاء ، « مسوس اسكيمولا » ولم تكف سسر واثان مصر البدأوا بسكته هراً بالدين يستمسكون بالألفاظ المتينة الموروثة في قضية أخرى .

ويوم دافع سسر وعن فكره العدله سنة ٤٤ كان الماء القديم الرومانى قد عفى نره ، وكانت الجمهورية ارمينية قد شرف على الموت ، ونعم من بعده حكومة لإمبراطورية فلا سمسك بالدهى سحيق لا استمسكنا كادهر ، وتسود العقلية الرومانية فكرة جديدة انصت بالكيان الإنسانى من كل حس وعاش الأحدث المختلفة جميعاً في راحة لامرأطورية ارمينية ورادها استمسكنا كادهر بالمانى الإنسانية المطلقة هذه المؤثرات التي خلقتها الفلسفة البوذية المحررة من الزمان والمكان وإلى بعد الإنسان أحاداً لا سان ولم يحصى مائة سنة بعد المسيح حتى نرى الفيلسوف « سبيث » ومن حوله من الكاميين يدافعون عن الإنسان بوجه عام . فالإنسان شئ مقدس عند الإنسان « homo res sacra homini » كما يقول « سبيث » ولا تحصى مائة سنة أخرى حتى يعطى « كركلا » سنة ٢١٢

حق المدسة لسائر أحرار الإمبراطورية الرومانية وقد ذهب أكثر المؤرخين أنه فعل  
ذلك الحاجة مادية كـ مجمع لصرانث من رومان ومن غير الرومان على السواء  
والسكن الواقع أن الإنسانية قد تطورت هذا التطور الذي لا يفرق بين روماني وغير  
روماني إلا في المظهر، وهذا التطور نفسه قد انث في عروق القانون الروماني فقد  
تقوست عدس القانون الروماني الخامس « *Jus strictum* » ولم يبق للعقلاء  
إلا هذا القانون الطبيعي إلا - في أي تقوم على العدل والخير وكان مصدب ائمة  
الطبيعة من هذا التطور - بها مدب - باسم - إلى مدب - الطبيعي سكونه في أول الأمر  
ثم مدب صدرها إلى الفلسفة اليونانية كيم - نفس - بعقلها مد خلق الإنسان في روما  
من الأحداث القصصائية ثم مدب دراعيب آخر الأمر إلى الإنسانية في معناها الشامل  
الخامع مدب ويومئذ يرى العقلاء يستذكرون الرقيق لأنه يس من القانون الطبيعي  
ويدعون إلى حرية الإنسان لأنه لا فرق بين الإنسان من كل جنس ويدعو الفقه  
و فلسفة إلى عدالة إنسانية عامة رحمة ومن هذه اعدائه الإنسانية *aequum*  
صور أكثر مد انتهى إيمان من آثار الرومان في مدب لائتهم القديسية ، ولولا ذلك  
ما كان القانون الروماني تركه للاستة من كل جنس .

## الذمة العادلة في العقود

Contrats de bonne foi

### المبدأ العام :

الذمة العادلة أو الائتلاف أو الثقة . ضرورة لازمة لقيام الأمن والسلام ...  
وعاية الحقوق لأمن . أن يستمتع كل ذي حق بحقه مآلاً ، أن يعيش سالماً آمناً  
على نفسه وأمواله ، قوياً كان أو ضعيفاً . والقضاء في أعديل صورة بقر الأمن ،  
ويرد كل حق إلى نصابه ، وصحيح ما انحرف من مهام الذمة السادسة . . . . .  
يصحح لموج في دمة الأفراد والأمة . وحينئذ رأيت عدلاً رأيت ذمة . والائتمان  
صلة الحياة بين الناس : وكانت هذه « الثقة » ثمرة العدل ، وبرى العيش والحياة  
والكذب غمار الظلم والفوضى . وقد ذهب الرومان إلى أن ذمة الطيبة أساس  
العدالة ، والذمة الطيبة هي الصدق في القول والوفاء بالعهود .

وروابط الرومان الدولية كانت أيام الجمهورية الأولى روابط حرب وروابط  
سلام . وكانت قوة الرومان الدولية قائمة في كثير من الأمر على تقدم الذمة  
الرومانية « Fides Romana » . وإذا فطع أحدهم عهداً على عهده آمن أن الله  
شاهد على ما يقول ، وكانت الذمة الرومانية في دينهم « قسم حوستر » وكان رومان  
أشداء في الصدق لا يحرفون الكلم عن مواضعه . ومن آيات ذلك أن رومانيا  
سقط في أسرى حرب هانيبال . فأحب هانيبال أن يرسله رسولا إلى روما ليعود  
« السيناتو » في أمر الأسرى وأقسم الروماني أبرحمن إليه ثم خرج إلى باب  
المسكر ثم تظاهر بأنه نسي شيئاً فرجع يأخذه ثم مضى رسالته إلى روما وأحب  
أن يملك فيها « حصن » له ما عساه من سبيل ، لأنه رجع من فوره ساعة خرج .  
ولكن السيناتو شددوا كرهه على الرجوع احتراماً لذمة رومانية .

وأقيمت الروابط التجارية في « دون لشعوب » على أساس من الذمة الطيبة حينئذ

ملتقى أرادته المتعاقدين عن ترص بينهما فقد دخل بعضهما في ذمة بعض واثنان بعضهما بعضا . و يقول الفقيه أوليين في شرح احرام العقد ديجست ٣ ١٤ ١  
عن التعاقد : « إنما أملت هذا الالاع ( أي الالاع الرتيور باحترام عقود المتعاقدين )  
عدالة طبيعية في شيء أملت صلة بالذمة الإنسانية من احترام ما تراعى عليه  
المتعاقدون . والعقد كلمة مستمدة من كلمة المسالة والأمان وحامت منها كلمة السلام .  
والعقد رصاً وانفاق يراد به أو أكثر . . .

وكلمة الإنفاق كلمة عامة متصلة بكل ما يتراضي عليه المتعاقدون في عقد تجارة  
أو حل صفقة ( فالانفاق conventio مستمد من كلمة التلاقى « Convenir »  
لأن المتلادين يأتون متعاقدين من أحوال مختلفة ثم يجتمعون في مكان واحد ، وكذلك  
الانفاق فهو عبارة عن التفاق ردت كانت متعققة وجمعتها على أمر ، وبذلك  
كانت كلمة الإنفاق كلمة عامة . وقد دل بدوس قولاً جديلاً . « لا يحلو الترام  
ولا عقد من رص ، وسواء كان عقداً عيبياً أو عمداً شعهاً . واتعهد وهو عقد  
شعهي باطل إذا لم يتم على تراص . . .

والانفاق وهو عبارة عامة قد تخصص باسم العقد الذي تم عليه الانفاق كعقد  
البيع والإيجار والرهن .

وعقود الثقة والإتقان عقدان مستمدان عن ثقة واثنان Ex bona fide وهي  
حرة لا تقيد بصورة معينة وتكون صفاتها أنها تتم متبادل بين المتعاقدين . . .  
وهي عقدان من جنس ديون الشموك والتجارة الحرة بين الأفراد من كل جنس .  
وقد تمت عقود الإتقان في « روما » أول الأمر فيما محدوداً فأثرها غير  
ظاهر في الحياة القضائية في روما إنما كانت روما « قرية رراعية » اخلت عقودها  
لحاجب رراعية فاما أموال الرراعية الهامة وكانت لا تباع ولا تشتري إلا بصيغ  
شككية وشهود وصيغ دمية ويتبعك أحدهم بصيغ ، صاع اليد وسقط أحدهم حقه  
بصيغ أخرى فاما القضاء فادنا رراعية حقاً أو مالا شهر كل حقه أيمان يجمعها أي  
ما سموه دعوى عقد sacramentum وكانت حماية الرراعية لا تدفع لكثير من  
صور العقود . الاحكام التي تقع في التجارة حرة ما وم كانت لبدأ رراعية عاشت



بين أسوارها قانون ضيق حرج لا يسع لغير أشخاص الرومان وأموالهم ومعاملاتهم  
وأما أموالهم التي لم تكن ذات شأن ربي فقد تحررت من فود القانون الصيقة .  
وكان مادها أمر اثنين وثمة عني المتصدقون شأهم بأنفسهم . فيؤدى الذى أدبت  
أماته بدافع المفعة واحسن الطيب فدا سار عوا حاكمو منهم حكما طيباً تراصونه ،  
وما سن تاريخ الماملات عند هذه الصورة من التجاره ترأسوى المقاتلة بين حكم  
القصد وبين تحكيم الحكيم فما القضا بدعاوى القانون الذى الرومانى الحامد فقد  
كان قضاء أشدداً شكلياً صارماً وأما القضاء بالتحكيم فقد حمل لحكم سلطاناً  
رجحى غير مفيد من العدل والخير والنفقة ونحوى الماملات كما سعى أن تكون من  
الأشرف المادلين وللتحكيم أصل مشهور كما يقول الأستاذ هوريو . فهو نظام  
قديم وحلف من العهد الذهبى للقصد الرومانى أيام كانت الحقوق لا تحمى من الدولة  
بلا بد ولدت بصيغ شكلية حامده متعبة فى التفاصيل . يومئذ ولدت انه فلت حرج  
يطابق القواعد الرسمية ، وترك مدهوى رعية ثقة والانتها فدا سار عوا حاكمو  
ردو . أمرهم إلى صدق مشترك : أى إلى حكم يرصون حكمه وسعدونه .

ثم تنوالت من ذلك التحكيم « الحر » طبع كشيء . كل امتدب آفاق التجاره  
ثم يحل النظام قانوناً من عرف الماملات لتجارية الحر ، ونسج الثقة والأمانة  
ضرورة دولية . ولم تقنع بحكم حكم مشترك صدق ؛ بل عجزت الدولة هذا التحكيم  
بقوة الدعوى وهذه الدعوى هى تحكيم ملزم بالسلطة العامة ؛ والفرق بين هذا  
التحكيم الملزم وبين دعاوى القاضى المدنى القديمة فارق فى مبدأ والنتيجة كما يقول  
سييرو فى إحدى مراجعته .

إذا أنت كتب دثاً دين عن عهد رضى ، ورفض أمره إلى اقصى فدا  
طالت شئ ، أكثر من حقت فقد « دعوى حمية » لأن الحكيم بدعوى رسمية  
حكم شديد لا تحريف لكأته .

وأما التحكيم مرده إلى العدة وحدها

وطلب امتدت رحاب روما ، امتدب تحريتها اسولية ، ونحوى الأمر أولاً  
وآخرأ لهذا التحكيم ، فدا أو ما يسمونه قضاء الثقة العادلة . حتى إذا بلغا رمان

جاوس في العصر الذهبي للقانون الروماني هجرت دعاوى القانون المدني الحامد  
بشريت دعاوى الثقة والائتمان على سائر معاملات وقد قل جاوس إن القانون  
المدني الحامد بات نقيضاً ، وأن أدنى عطف في الإجراء بات يصيب حق المتقاضين .  
وكان في مقدمة العقود الحرة في روما عقد الائتمان فهو الصورة الأولى من عقود  
أدلة الدالة . قبل أن يتخصص كل عقد حر بدعوى مسماه ، كالبيع والشراء  
والإيجار والشركة . أما عقد الائتمان « *fiducie* » ، فصورة قديمة كشرط حر  
ممكن للعقود الرسمية الأولى من الرومان . وهو عطف حر لا يلزم إلا بالحكم . وكان  
أصله حافزاً للبيع والبيع والوديعة ، ولا تسري عليه دعاوى العقود الجارمة  
رسمية ، ومن ثم كما حصل من اختصاص على عقد ثمن ، فيحكم الحكم بينهما  
بمصلحة الأمر ، وبما يحمل أثر عدمه كعقد كل متعاقد شريف فعقد الائتمان  
عقد حر وقد وسع آفاق القانون الصغير . ويمكن التعبير عن ذلك بأنه السلف الأول  
لدعاوى أدلة الدالة .

بعد أن كانت قبل التوسيع اسم تخارده روما الدولية وكثرت دعاوى  
أدلة الدالة لمحمي معاملات الدولية وبفصل الفقيه أوليان صور الدعاوى  
بموقع ال حالات من المعاملات الدولية : وحسب ( ٣ - ١٤ - ٧ ) تخلق  
أتمت دور شعوب دعاوى أحياء وتخلق دعوى أحياء ؛ فأما الدعاوى فلا تستقل  
باسم خاص بها ، وسكانها تحمل اسم العقد كالبيع والشراء والإيجار والاستئجار  
والشركة والوديعة والقرض وما شابه من العقود ؛ وإذا لم يكن للعقد اسم معلوم  
تحمله الدعوى . عطف البرنور دعوى الواقعة كالمسكن . أعطيت مالا لتعطيت  
ملا غيره .

أو - أعطيت مالا لتودي عملاً .

وبشأن من دأب احترام ماله

ومثل ذلك أن أقل ملكية عند من ماله تعتق في نظيره عنداً من  
ماله فتمنع عند في حين أن العبد الذي ملكتهك يراه قد استقره مالكة الحقيقي  
فبني الدعوى له صبي ؟ لم يكن مثل هذا الاندفاع اسم تحمله الدعوى ، ولم تكن

به دعوى معيبة ، فأفنى جوليانوس أن يبنى البرنور أن يملك الأمر بدعوى عنه  
دات امر Actio in factum لأن الالتزام وأنهم ولو لم يكن مسمى .  
ويسمى القانون الدولي في روما ويسمى طاق عقود الثقة والالتزام وحين احتلف  
المتعاقدون على عقد مسمى . حمل البرنور لتعويض دعوى مسمى العقد  
كدعوى البيع والإيجار والشركة . من احصى المتعاقدين على عقد غير مسمى  
حمل لهم البرنور أول الأمر دعوى عنه دات امر Actio in factum .  
وقسمت عقود الاثنتي إلى عقود مسمى وعقود عنه مسمى وعزات الأول  
بدعوى من اسمها وعزات الأخرى بدعوى معيبة بالتوفيق الحيات إلى لا م .  
واسم الفقهاء في روما منطقاً قديماً في دراسة عقود الدمة العادلة ، وهو ينص  
الفقيه ل ميسوس اسكيبولا . الذي عاش في أول القرن الأول قبل المسيح  
وقد ذكر ميسوس أنه كان يقول إن عبارة ممة ممة قد سيطر سيطرها  
على أوصى حصة فاشتملت على عقد بيع والإيجار والشركة والتودمة والاثنتي  
ثم عرّض جوس المقود ممة المدة ممة مع ثلاثة دات ممة ممة ممة ممة ممة ممة ممة  
المقود وراذ عليها ما اعتد به هذه المقود وجمع حسمتد في أن السادس  
بعد المسيح دعوى الدمة المدة في حصر أكر فيقول في كتاب المظم ٢٨/٦ .  
دعوى الدمة العادلة هي : البيع والشراء والإيجار والاستئجار . إدارة أعمال  
المعر والوكالة والتودمة والشركة والوصية والعارية وأن عن الحياتي . القسمة  
والبدل ... وهكذا اسمع الدمة العادلة فاشتملت على سائر التعاملات التجارية

### الملكية (والدمة الطيبة)

ويرال فقهاء الرومان قانون بين ملكيتين مختلفتين خاصتين لقانونين مختلفين  
ويحتملها حران مختلفان وتقومان على أساسين مختلفين  
« فقد تولد ملكية بعض الأشياء من قانون الشعوب لأنها قائمة بين الناس  
جميعاً بقانون طبيعي ، وتولد ملكية أشياء أخرى من القانون المدني . أي من  
القانون الخاص عديتاً » . وهذه القسمة كانت نتيجة لتطور القانون الروماني

أدى شعب شعبيين . إحداهم لا ومن الأصليين ( الكريبيين ) والأخرى لمن  
دخل في ماء روم من أحسن المبريين « الذين لا يعرفون إلا ملكية واحدة » ؛  
لأن الإنسان عندهم مالك أو غير مالك ، وقديماً عرفت الأمة الرومانية ملكية  
واحدة ، وكان الإنسان مالكا أو غير مالك بقانون الكريبيين ، ثم انتهى  
الرومان في طورها إلى فسمة الملكية إلى قسمين : ملكية بقانون الكريبيين ،  
وملكية حرة والأساس الذي تقوم عليه فكرة الملكية الرومانية الكريبتية هو الفتح  
وظل ذلك رماً في تداول هذه الملكية وأما الملكية الحرة فكانت قائمة على العمل وهي  
في تداولها حصة لمادى . ادمه الطيبة ( bona fides ) ويحمى الملكية الكريبتية  
دعوى من دعوى انقضاء المدينى المكتوب الجامد وهي دعوى الاسترداد  
« revocatio » ويحمى الملكية الحرة دعوى من دعوى ادمه الطيبة  
« actio Publiciana » سنة إلى الترتور ادمى سها وتداول الملكية  
الكريبتية أصبح حصة معينة وتداول الملكية الحرة بالملاولة « traditio »  
والله اصلى الحر القائم على دمة طيبة وقد تولد من الحياة زماناً معلوماً على أن تقوم  
هذه الحياة على دمة طيبة . حسب مشروع

### تعريف الملكية

الملكية في منطق الرومان سيادة على مال معين « dominium in re »  
تحمى ذلك المال حقاً خاصاً لملك « Proprietas » ونؤييه سلطاناً تاماً على ما يملك  
« Plena in re Potestas » وهو حق دائم محترم من سائر الناس .  
وهذه السيادة على مال معين سيح املك أن يتمتع بملكه في سائر أوجه الانتفاع  
الى أن من صيغة ذلك مال وتبيع بملك أن يشر ماله بسائر سبل التتمير التى يلائم  
طبيعة ذلك مال . ويسح لملك أن يتصرف في ملكية ذلك المال بالبيع أو بالوصية  
أو بالهبة أو بالاستبدال . أو بما يشاء في حدود القانون .

وبذا كان أساس الملكية لكريبتية هو الفتح أى ما أخذ عنوة من العدو  
كما يقول جايوس فلا ريب أن هذه الملكية كانت تخلق على المال سيادة مطلقة  
معززة بقوة الفتح ولملكه ما يشاء . وحيث لا يكون الحق شيئاً سوى

ما تملكه قوة الفاعل العاقل وكان في هذه الجماعة الأولى أن تمنع سيادة الجارين من أن يبنى بعضهما على بعض ففرست على كل مالك أن لا تعدى حدود أرضه إلى أرض الجار إلا أن يلبح في أرض الجار ليجمع منها ما قد يسقط فيها من ثمرات أرضه وليس المالك أن يمنع الماء عن حاره إذا كانت أرضه هي من المصطفى لمساقط السيل و كان هذه السكينة الكريمة مائة على مسور فتح حتى في بدايتها ترى بحاسها يوما ما مملكة حرة فائمة على الدول الجارية على البر حتى مائة طيبة وقد نظم المرتور دعاوى و واهي لمخطط لكل دى حق حقه و واهي لمعدل حق كل مالك في استعمال حقه فاحصل نصيب المالك إذا تصرف في ماله الخاص بمكة العيش أو بمكة الأذى كانت العكس من مدفيه لمدة طيبة وما يزال الفقهاء المحدثون يعتمدون على المثل الرومانى « الحق الذى له لا يرد عليه » لا يقتضوا من صلاح حق الميت في ماله فإن خرج هذا الحق عن ماله لا حكمة فقد انحصر حق الميت فيها أما المرتور الرومانى و فقهاء الرومان فكان حسمهم أن يقتضوا من الميت على ماله العيش في استعمال حقه ليطبوه دعوى العيش أو دعوى الخصم من دعوى العيش من دعاوى ودعوى العيش مضمومة في أحكام الدية العشرة كما سبى في كل مائة يعمل في ماله بمكة بداء العبر مسئول عما يعمل وقد بقيت من فقهاء الرومان نصوص متفرقة غير مائة والسكينة على نفسها لا تحبس لئلا يأن فيها نصوصا صريحة نفت ما ذهبوا إليه كما يقول الحق « ولوس » ( ديجست ١٧ - ١٥٥ ) لا يبنى أن يصار خصم عما تعمل وأن من يستعمل حقه لا يركب « قوة » وأن من يستعمل حقه الخاص لا يركب غشا ( ديجست : ١٧ - ٥٥ ) .

استعمال المالك حقه في تلك محب أن يخل في حدود الحق والمالك في هذه الحدود ما يشاء ، وليس للمالك أن يتحد من سلطته على ماله وسيفه لإبداء حاره وبطلان الديثور تصرفات المالك بإفعها بنية إبداء الحرار « animo vicini nocendi » وقد كتب مارسيلوس أنه لا يحل لأحد أن يقضي رجلا حرا في أرضه مخول مع الماء عن حاره ما لم يكن قد فعل ذلك بنية إبداء الحرار أما أن فعله ليحتمل حقه فلا سميل عليه « فمالك الحق في أن يستعمل الحق في سبيل



منعته خاصة ولكن هذه المنفعة قد يحرم إذا صاحبها بنية إساءة الجار كالحار الذي يحول بحرى السبل الحارى كي لا تتجمع الماء في أرضه وينتف على ذلك ضرر الحار فليس الحار المضار أن يقاضيه بدعوى حجز ماء المطر فتح الماء هو الحرص على وقف سبيله وهذا الراى صادق إذا لم يفعل المالك ذلك بنية إيذاء الجار ولكنه فعله ليرد الأذى عن نفسه .

وعلى ذلك فحق الملكية سلطان كامل للمالك على ما يملك على أن يستعمل حقه بنزعة عادلة لا يدخلها غش ولا نية الأذى بالجار .

ويرى روكولوس أن الحار الذى بنى فوق بيته عرفاً عالية استملاً لحقه فيمتنع بذلك على النور أو الذى يحفر في أرضه بحرى يحول على الماء فيس عليه من سبيل إذا فعل ذلك سداً لنته أو أرضه كما تعود أن يفعل . وورق كبير بين من يركب صرداً ومن من شمر أرضه والأمر عند هؤلاء الفقهاء يرتد إلى النية الطيبة في المعاملات وإلى منع ما ينافيها من الشر ولا يجب أن ينعى عن الشر كما يقول القسبة « سلس »

ولم يسلع الرومان هذا ضد من سلطة المالك قبل أن تسدل صور الملكية وقد كان تاريخ الملكية الرومانية ملاماً لقيم الأشياء في روما وكان الرومان الأولون يعتبرون الملكية الرعاية أعلى ما لهم وأحببت ملكيتها عراسيم قانونية وقيمت الملكية الحرة بميله عن القانون الكبيرى ويطعمها قانون الشعوب وحده كما يقول جايوس « إن ملكية بعض الأشياء قد تولد من قواعد قانون الشعوب إلى أوقها الذين الطيبين من كافة الناس وتولد ملكية بعض الأشياء بقواعد القانون الذى نرى القانون الخاص تدريس والملكية الكيرنتية كانت محدوده بطبيعتها مستقل ملكيتها بمرسيم رومية كوضع اليد والتنازل أمام القضاء أما الملكية الحرة فتتغل المناولة كما سعى . وسيحفظ الرومان في تاريخ حقوقهم قسمه الأشياء إلى ملكية في أشياء رومانية بمحنة « *res mancipi* » وإلى أشياء خارج الملكية رومية « *res nec mancipi* » حتى يحجز جوستينيان هذه التفرقة في القرن السادس بعد المسيح ويرميها بأنها بفرقة غير نافعة ومثيرة

للإبهام ولكننا نعلم أن الملكية الرومانية الكرنية قد انحرفت عن مساره رومن  
مما اتسعت رحاب روما في قرن اثنتي عشر قبل المسيح يومئذ انحصرت الملكية  
الكيريتية في حدود صينة وضمت الملكية الحرة التي شاعها الزمان بموازين القانون  
الطبيعي وقد تبدل الأمر تبدل العمير لاقتصادية للأشياء وحدثت التجارة الحرة  
عالم أغلغى من الثروات الرومانية امتيدده وكان الريشور صاحب اليد العليا في صياغة  
المعاملات الحرة وفي حمايتها . ولذلك سميت الملكية الحرة باسمه وسميت الملكية  
بريتورية .

### بيل الملكية اريثوريه

قد مضى على هذه الملكية حين من الدهر لا يحصى الفون الذي الروماني ،  
وصارت ملكية واقعية « re facti » تسمى ، فمة المتعاملين وحدها يوم كانت  
اسمة عرفاً ودماً بين المتعاضدين . اثرت ثمرها قروناً طويلاً لأن لأحب والرومان  
كانوا يتحرون في أشياء غير رومية ، فحاء اريثور نظم هذه الملكية فصار  
فواعدها وحماها من كل . يحذف المعاملات الشريفة القائمة على ائمة واعدل  
ولاريت أن اريثور يوم تولى سلطة التشريع وقضاء سنة ٣٦٧ قبل المسيح قد  
رأى كثيراً من الأحاب . رومس قد امتدكوا بأمة ملأ آخر أشياء لا يحجبها  
القانون ، وصارت ملكية واقعية أو حرة فكيف صارت هذه الحيازة  
حقاً يحكمه القانون ، ولاريت أنه اريثور قد وجد الناس يتعاملون من دون  
قيد جميع القانون الروماني خاصة « ius strictum » ، ويعملون على  
ويعاملون فيه وسعدون به منهم مشأولة « traditio » ، وكيف حتى لا يمو  
هذه المعاملات أيضاً وكيف يبرها ملكية محكم فم من يدي في هذه الأمور  
كيف انتهت ائمة الصينة فصارت قانوناً بعد أن كانت عرفاً وديناً

### الحيازة Possessio

يريد الفقهاء في روما أن يعينوا معنى الحيازة في سلكها حقاً وهي كما يقول  
« لا يبور la theu » شبه استقرار في شيء لأن الإمتلاك الطبيعي لشيء إنما هو

الذى يستولى عليه ، وقد جاءت الملكية من الحياة الطبيعية .

*Dominium rerum ex naturali possessione coepisse*

وآية ذلك أنه من متى بدأ ملك مباح فهو له والحجارة هي الملكية الحرة التى نشأت بحسب الملكية الكبريتية ، وقد عمدت أن القانون الرومانى الكريتي لم يمتد لحماية لأشخاص إلى حصص روما ، ولم يمتد تنظيم الأموال الخارجة عن الملكية الرومانية ، وحصر الملكية رومانية في الرومان أو من كسب حق التجارة « *jus commercii* » من الأعراب والعلويين وحمل الملكية الرومانية في تداولها صفة معينة لا تتمز الملكية إلا بها وما خرج عن هذه الملكية خرج عن حدود القانون الرومانى ولا مد التعامل فيه دون ولا يجوز التناقص أمام القانون الكريتي حتى ما مع من خلاف ذلك حدود الملكية كبريتية تكون تعامل الحر في الأشياء خارجة عن ملكية الرومانية بوجه من ربح روما وصرف الأموال « *nec mancipi* » أكبر قدرأ من الملكية الرومانية ، وما تكون نصيب لأموال الرومانية بدسهم الرومان صيغ التعامل الحادثة وتداولها بالمادة « *traditio* » ما حدة التجارة الحرة بين الرومان والأحباب وبين الأحباب معهم مع نص

وذكر أن الرومان لا يعرفون دويماً بوجه الذين لا يتلكون حق المصاهرة ومعلوم ذلك ، حطاً طبيعياً « *res facti non juris* » وهم يطرون للعمليات الحرة على أنها شئ صيغى وما يتلك منها لا بعد ملكية قانونية وإنما بعد ملكية حرة وأمرأ واقمياً « *res facti* » .

والملك طبعى هو الذى يقيم في مال بنية ملك « *animus domini* » ويستطيع أن يحمى ماله بالقوة وسبق ذلك وضعاً طبيعياً يحميه القوة حيناً والدمية حيناً حتى يأتي الترتور ويحمى النصص سلطته الإدارية ويمنع أن تقوم هذه الملكية الواقعية على القوة أو السرفة أو الغش ، ويشمل هذه الملكية الواقعية بحماية قانونية إذا مكنت في حيازة من يحورها بنية التملك رمزاً معلوماً بدمية طيبة ، وحينئذ يعمل الناس في روما على كبتين ملكية كبريتية وهى الرومانية المتقدمة ،

وملكية واقعية وهي الملكية البريتورية ، وهو أن انتهى البريتور إلى ذلك هي  
الحيازة في نفسها .

### حماية الملكية الواقعية

ولكي لا يقع في الخط يريد أن لا يجعل فرق بين حيازة وبين ملكية  
الواقعية لأن البريتور قد آنس بجانب الملكية الرومانية قوماً لا يمتلكون  
إلا الحيازة « possession » تحمي هذه الحيازة بنواهيها التي أنس بها لكي تتوفر لهده  
الحيازة كل عناصر الملكية . ويقول البريتور في بلاعه « من أحد شيئاً عبوه  
« vi » أو خلسة « clam » فبيده بإدفع الأمر إلى حلال صلحي » .

وهذا انتهى معنى أن يملك الناس شيئاً عبوه أو خلسة وستمثال القوة أن  
تأتي شيئاً مجموعاً « ( دبحسب - ٤٣ - ٢٤ - ١ - فقرة ٥ ) » . واه احتت  
الإكرام بنفسك أم جاء من بعد ذلك وأما من ترع مالا خلسة « clam »  
فقد كتبت « كاسيوس » به كل من يخطي لأمر على حصه ولا يملكه خلسة معارضة  
الحصم وقال « ارستو » بما يحتس من كانت له سنة الإحتلاس لأنه يعلم أن  
الحصم قد معترضه إذا أحد الدال جهده ويرى « أوبيانوس » أن هذا معنى قاصر  
على كل عمل يملك عبوه أو خلسة على الأرض « opus in solo » كل ما يقع  
على الأرض من أفعال تفسدها كأي يدخل حقلاً عبوه أو خلسة وكل عمل يقع  
طبيعة أرض العبر وهذا المعنى وقد حلال سنة البريتور ، أي أن البريتور يحدد  
نواهيه برمن سطه

ويبقى البريتور أن يطرد حاز من حذاره بقوة أو قوة مسخرة .

« interdictum de vi et de vi armata » ، فيقول في بلاعه  
« حيثما طردت أنت وعبيدك رجلاً مما يملك فسأعطى من صرد عبوه حكماً لدعم  
القوة خلال سنة ولرد ما أحده العاصب حتى بعد مرور السنة » ولهذا البلاع  
صعبة متأخرة أكثر تفصيلاً ووصوحاً وهي :

« حيثما طردت أنت أو عبيدك رجلاً لم يجر ماله عبوه ولا خلسة ولا نسب

موقوف فعندئذ يرد إلى "ملك" وهذا انتهى قد سن الحماية من يطرد  
عنه «vi dejectos» من حريمه وهو خاص بالدين طردون من خيارهم بقوة  
عنية تخرجهم من أرضهم أو من بيوتهم وهو يحكى من يحور حيازة مدينية أو  
حيازة طيمنية وقد يكون الصرد سلاح أو دابة أدام حظرة ولكن أن تحمل  
السلاح ولا يستعمله، وأر تحدث به رعباً وسيحة هذا انتهى أن يرد صاحب  
الحيازة إلى حيازته ويرد بية الأرض وثغرها ومنافعها جميعاً. ويدق الفقهاء بين  
قوة السبيعة والقوة المسلحة. وأغرق بينهما أن الذى دخل فى أرض غيره بقوة  
سيطة قد تعرض من يسترد العين بمصاد حيازة فيسببه بأنه طار العين عموة أو  
حلسة أو سبب موقوف ولكن الذى يدخل فى مال الغير بقوة مسدحة فإنما يرد  
العين لحزنها فوراً.

وهى حر سور عن أن يستملك بحيازته بل تحذنه لسبب موقوف كالمعارية  
والأجرة فعول الحر سور فى ثلاثة «ما تأخذه من أحد لأجل معلوم» «precario»  
هذه ركب عشراً لتعنه استردده وفى أمره رد ماله إليه إذا شكك وهذا انتهى  
كما يقع الفقهاء معنى على عدة أسئلة، لأن المدالة الصربية لا يدع لك أن تستمتع  
بما أعطتك أكثر مما ردد.

ويحفظ العريقور حيازة على حيازتها بهى آد

وهى ذلك فى حيازة possessio وقد قبيل من "النورحمية شاملة واختلاف  
متهمة تحدثون على أساس هذه النواهي وذهبت طائفة إلى أنها نواهي من  
سلطنة العريقور الإدارية لتعريف المقتدين على أموال الغير وليستقر النظام فى الجماعة  
واحتفظوا اختلافاً شديداً فى تحديد معنى الحيازة أى أمر واقع أم هى حق والأمر  
يسير، ونحن نرى هذه الفكرة من دريح الحموق يوم تولى العريقور سلطانه فقد  
كانت حقوق العامة الدين لم يدخلوا المدينة حقوقاً لا يمتروها القانون ولكن  
الناس إذا تعاملوا بدمية طيبة حملوا حق الملكية كاملاً لمن يحور عينا بدمية طيبة  
فلا تقتسبها عموه ولا حلسة ولا لأجل معلوم. وكان الذى يحور هذه العين يمتلك  
ملكية واقعية لاملكية قانونية.



ولا نفص هذه الملكية الواقعية سوى حمية قانون تكون ملكية قانونية  
وسيدخلها "الريتور في الملكية" بنية فعلا فجميعها وبسطها ولكنها سسقى  
ملكية خاصة تحتفظ بصورة من أصلها اوقى تسمى أحيانا ملكية حرة  
« bonitaire » أو « in bonis habere » وتسمى أحيانا أخرى ملكية  
بريتورية وسرى في صور هذه الملكية الواقعية تسمى ههما سواها وهى أن تسمى  
على دمة طيبة أو أن تقوم على سب مشروع *iusta causa* تسمى على دمة طيبة  
وسرى أن السب المشروع ليس إلا صورة دمة تسمى صبة ولكن سب هذه  
الملكية البريتورية يجب .

ولا : أن جور المال « Possessio »

ثالث : أن يكون حسن دمة في جور فلا جور ذلك غصا ولا حلبة  
ولا جور مال الغير

ثالث : أن تقصى رمما معلوما في هذه الحارة بد حدث ل عن ملك اخر

أحياره « Possessio »

والخياره ملكية واقعية « *res act.* » وفى سحر الملكية ، وآيه ذلك أن  
امتلاك الخياره قائم على نفس القواعد التى تقوم عليها الملكية ، ولا فرق بين  
الخياره والملكية ؛ إلا أن الخياره ملكية واقعية تسمى بنفسها بقوة الواقع من أن  
يحميها القانون . وأن الملكية قد تدف خياره طسمية ، وقد قيمت آثار ذلك في  
صيد البحر والطيور ، وفيه من مناح من سقى يده يديه فهو له : فى أنها  
لأول حار ، وأسلاف مدول أول حار ، والخيريه الى نودى سحر لأول حار ،  
والأحجار الكريمة الى يرى بها سحر لأول حار

والخياره كملك ملكية ساسا احتلال مال مساح « *occupatio* » والأساس الآخر  
هو تدول الأموال المتدولة « *traditio* » ولا بد فى حارس من زيادة راشده بالمعة  
ويسمى انفقها هذه لإرادة يراده التملك « *animus domini* » ولا بد من أن  
تكون زيادة عاقلة دمة تدرك ما تريد ، فليس يكفي أن يحتل مالا بحسب دون

أن نريد امتلاكه ، وليس يكفي أن ندع وصراً أو محمداً يحتمل مالاً من غير قصد  
فلا يستطيع المحبون والتناصر أن يحجروا مالاً من دون وصاية الوصي ، ولا يعنى  
عنه أن يبقوا في ذلك المال بأحسانهما ، ومثلهما كمثل من يصنع مالا في قبضة يأم  
وحسناً أن تفرق بين طرفين من أطراف الملكية الواقعة :

أولاً . احتلال المال بأحساننا .

وثانياً : نية امتلاك هذا المال

ولا بد من احتياج هذين العنصرين ، لأن النية وحدها من دون الاستيلاء  
المادي قد لا تكفي لنيل الخيار . ولكن هذا الاستيلاء المادي قد تضاعف  
آثره أمام نية الخيار في كثير من الأمور . فقد عكست الخيانة إرادتنا دون أن  
يسمى على المال بأحسنه ولكن بسؤى عليه عن ينوب عنا والدين ينوبون  
عنا في الاستيلاء على المال بحيث أن يستولوا عليه نية التملك ، والاستيلاء  
الطبيعي قد يمسح بإرادة الخازن كالمسح بامرئ الدائم أن يسلمها لمن ينوب  
عنه وهذا كالمسح بالعين حاضرة فكأنما سميت له مشري معه . وكالذي يأمر  
معه أن يسلم المال لغيره فكأنما سلمه إياه . وليس من الضروري أن يكون  
الاستيلاء مادياً محسوساً « corpore et tactu » وكفى ، بل قد يكون أيضاً  
بالنظر والوعي « oculis et affectu » وآية ذلك ما ترى في الاستيلاء على الأشياء  
التي لا تستطيع أن تحرك ككبر حجمها فإن التراضي على انتقالها كاف لنقلها .  
وكفى أن نأخذ المشري مفاتيح صهاريج النيز حتى تنتقل الحيازة من المشتري  
للدائم وأهل القول يدخل في حيازتنا ظلالاً وقع تحت حراستنا .

وعنى ذلك فإن الخيار ملكية واقعة تتأثر نية الخازن تأثراً مباشراً وليس  
الاستيلاء ، وإنما إلا مطهراً لهذه النية ، وهذه النية « animus » بعين أسباب  
هذه الخيرة ويعرق بين الخيرة الطبيعية أي الاستيلاء بأمر الغير ، والخيرة المدنية  
وتقسم بعقبة قانوني الخيار إلى أنواع تختلف باختلاف أسبابها فيقول :

« تختلف أنواع خيار اختلاف الأسباب التي تملكها ما ليس بها كخياره  
المشتري ، وخيرة سبي أحد المال عن هبة أو عن وصية أو عن مسبق أو عن

ميراث أو عن امتلاك من صاحبه كخمس من و مخرج و سلاب العد و ما يصنع  
أيدياً و مضارة أخرى : فالخيرة صورة واحدة قائمة على أساس كثيرة و يمكن  
أن تقسم الخيرة إلى و عين « الخيرة بدنة طيبة أو بدنة غير طيبة »

وبذلك يتقل الخيرة من من أساس التداول ، كالتجارة ، واهنة واهنة واهنة  
وقد حرص الرومانيون على أن لا يكون سبب الخيرة مفسداً بدنة الطيبة ، كخساره  
المعص أو المحتلس . و يقول أوليانوس : « لا يجوز حصة من بدنة خيرة على  
حين عملة ممن يخاف اعتراضه و يخشى أن يدمره من الخيرة ، و متى حدثت حصة  
ثم أضحى خيرة كي لا يدونه بخور حصة فيه بحث عن أصل ، الخيرة  
و ليس بدناً الخيرة حصة من بدنة خيرة ، عند الذي له مال أو بدنة و حسب  
ما من أساس الأمانة الطيبة ، و ذلك قول بومبوس . « بدأ الخيرة حصة  
من يخشى اعتراضاً فيخس الخيرة على غير علم ممن يخاف معارضته ، و أخذ المال  
عمود هو « القوة » لمخالفة لأحكام الطيبين و القوة الفاشية أناني الأشياء عن  
الحق . و حرم الرومانيون أن يحتل من الملكية أو دمية إلى الملكية القوية من  
يجوز بدلاً لا يجوز دمية الملك « *aninus iohani* » و إنما يجوز به سبب موقوف  
« *Precario* » كخيانة الساحر و حيازة من تنازل له المالك عن ثمرات الأرض  
و حده . و لا بد أن من يجوز سبب موقوف ليس مادك . يجوز و ليس به على  
المالك إلا حيازة موقوفه يردده ، ثالثاً ، من بدأ بغير هذا السبب أحله .

رغم هذه البراهين التي لا تقرب في الواقع بين الخيانة « *Possessio* »  
و الملكية « *dominium* » نظر أوليانوس إلى صورة من صور الحياة التي  
تحدثت التطور الأول للملكية الرومانية ، و يوم صدرت عقود الدمة الطيبة بمدد  
مدد المقعد ، و يوم تلاشت صور الخيانة الصغيرة فصدرت ملكية روتورية ولم من  
منها إلا صور غير مملوكة كخساره الساحر و المستعير و المستع . و هذه الخيرة  
الموقوفة نأجل معلوم و حسب موقوف لا تملك شيئاً ، و ليس سبب و بين الملكية من  
شبه كما يقول أوليانوس عنه « *Nihil commune habet proprietatis cum* »  
« *possessio* » ، و قوله « سبب و من صحيح من » حية و حدة و هو إلى الملكية

عند المالك وانعدامها عند الذي يحوز بسبب موقوت . ثم إن أو مابوس يعرف في موضع آخر من الملكية والحيازة : أن الملكية تبقى للمالك ولو لم يرد أن يكون ماركاً . لكن الحيازة سقطت إذا تدارك حازر عن حيازته وهذه التفرقة بين الملكية والحيازة لا تدل على شيء . أكثر من أن الحيازة ملكية واقعة « *res facti* » لا يستطيع أن تحتوى شيء ، مما تحتوى به الملكية القانونية لأن الملكية القانونية في حماية الدولة والملكية الواقعية في حماية الحازر والتفرقة بين الملكية الواقعية أي عن الحازر يحمل اختياره مالا مباحاً « *res nullius* » والتفرقة بين الملكية بدم سببها لا يصرفها مالا مباحاً وللمرقة دقبة على كل حال فلا ينبغي الناس عن ملكية ما يمكنهم ولا يجوزون بيعه ومن سارل عن ملكيته فقلها لغيره سقطت عنه نفس صريفة في سقطت . الحيازة ، والأمر سواء لو أن ما تملكه كان متولاً فمضيق الحيازة والملكية يد ريمما ما تملك وما يحوز بنية لاسمها ، وعقود العدد يذهب بملكية وحيازته على سواء ،

وسنرى ذلك سنطعن أن يعرف حازر ما بها سلطة واقعية حتى من تحول لصاحبها أن تصرف فيه يجوز تصرف المالك (١)

وكيف صار لغيره هذه ملكية واقعة ملكية قانونية .

أولاً : يعرف ائترفور بالواقع ، لأنه اشترط أحلا معلوماً من عسى أن يكون به حتى في ذلك الحال وشرط ثانياً — أن تقوم هذه الحيازة أو هذه الملكية الواقعية في سبب مشروع فمن يجوز أراضاً بحد مشروع كالبيع والهبة وما شابهها عامين انتقلت هذه الحيازة فصارت ملكية قانونية وتسمى هذه الملكية القانونية تليث الحيازة « *usucapio* »

ثانياً . اعترف ائترفور بالواقع أيضاً فحمل لئترف المقود الملكية أثرًا قانونيًا من التراضي والمذولة

(1) La possession est un état de fait qui consiste à devenir titulaire d'une façon exclusive et à concourir sur cette chose les mêmes actes matériels d'usages et de puissance que si on n'était propriétaire

ثالثاً : هي العمليات التي تمت على أساس من الدعة الصيبة بدعاوى ردتورية  
سميت بمدئة بدعاوى الدعة الطيبة « action de bonne foi »

أولاً : تملك الحيرة « Usucapio »

تمليك الحيرة « Usucapio » يعنى الحيرة الواقعية إلى ملكية قانونية  
بعد زمن معلوم يحدده القانون وتملك الحيرة كما يقول موديستوس<sup>(١)</sup> (ديجست  
٤٩ - ٣/٢ هو بلوغ الملكية القانونية بحيرة دائمة خلال زمن معلوم يحدده  
القانون) وعلى ذلك فإن تمليك الحيرة « Usucapio » يقر قوة الحياة وينقلها  
من ملكية طبيعية واقعية « res facti » إلى ملكية مدسة قانونية  
« dominium » وكان من الصالح العام أن تعترف الدولة بهذه الملكية ، فقد  
سن تمليك الحيرة « Usucapio » في سبل الصالح العام كما يقول جايوس<sup>(٢)</sup> حتى  
لا تبقى ملكية بعض الأموال غير مؤكدة رسمياً ، ، ، ، لكي يملك الملكية  
القانونية حيرة المال رسمياً معلوماً .

وقد سن تمليك الحيرة لمدة الملكية الواقعية في « أول الأمر » عمل  
عن القانون المدني وتمليك الحيرة ملك الأشياء الرومانية غير الرومانية وهو كما  
يقول أوليبيوس « نال الملكية بحيرة غير متقطعة عاماً أو عيين ، عاماً مستقوال  
وعامين للمقار »

ويمكننا تلخيص تمليك الحيرة بأنه صورة من حماية التعامل بدعة طيبة ولم  
يكن لهذا التعامل الحر من حماية وراء حماية الأخلاق ، واتعامل بدعة طيبة قد  
امتدت آثاره يوماً حتى حذر القانون مدنى لمكتوب وقد لم يمان تقسم

(1) Modestinus Dig. 41 - III, 1. « usucapio est adjectio domini per continuationem possessionis temporis lege determinati ».

(2) Gaius Dig. X, 1, 1. « Bona publica usucapi non potest et ita ne scilicet quarundam rerum diu et fere semper incerta dominia essent, cum sufficeret ad inquirendas res suas statui temporis spatium ».



سأمون تكاليف الصيغ المتبعة التي تستوجب شهوداً علانية ونداولوا حتى الأشياء الرومانية « *res mancipi* » بوسيلة من وسائل قانون الشعوب « *traditio* » فكانوا يعدون حتى أيام سيبسرو في القرن الأول و . م أن بيع دار الأسرة عار . يميها نسب من أسس الدمة الطيبة ونقل ملكيتها بالمناولة كان أحب على الناس من انقهار البيع بين يدي الحاكم وحضور الوازن واليزان وشهادة خمس شهود . . . وحاطت التحدة ونصؤل القانون القديم في نفوس الرومان واحتلاط لأحاسيس كل ذلك حمل الرومان على أن تتعاملوا حتى في الأشياء الرومانية القديمة بقواعد الدمة الطيبة التي يتعامل بها الأجانب والعامة الذين لم يكتسبوا حقوق التحدة الرومانية من دخل في مال بدمة ضيقة نسب مشروع صار مال كما في الواقع واسكنه مالك لا يحميه القانون كما رأينا فحى البريقور هذه الحيازة الموافقة الى اكتسبت بخلق صيب ودمة طيبة وستطور قوة التملك بالحيازة بحسب قوة المعاملات بالدمة الطيبة كما يقول الأستاذ جورج كورسيل في كتابه القانون الروماني « ص ٢٠٨ و ٢٠٩ » أن لوطمة الألى لتمليك الحيازة حامت لتحمى حيازه لم تنم بالصيغ الشككية المدنية ومع ذلك فعلى حيازة اعترف بها الزمان وبذلك من أحد مالا روماني « *res mancipi* » من دون اتباع الصيغ الشككية تسبح مال كما لهذا المال بملك الحيازة . داحفظ هذه الحيازة عاماً أو عامين ومع ذلك فإن تطبيق تملك الحيازة في هذه الحالة قد نصالح أهميه في أواخر العهد الجمهوري وبذلك أدى تأخذ مالا روماني من غير اتباع اشكليات كان حكمه كحكم من يبيع في رسم و اشكليات و ذلك حصل لدعوه المسببية وحصل استثناء المال المبيع المناول .

« *action publicienne et l'exceptio rei venditae et traditae* »

وبالذي يسل هذا الذي يملكه مدكية روتورية بمد الدولة وتمليك الحيازة

الذي يصح عليه صورة الملكية المدسة لا يعبر من الواقع شيئاً

« وادمة نى حاء هذا النظام لجدها كانت راحة واسسمة أول الأمر

فشتمت على ساء المعاملات الحرة التي سميت على بعمل عادل شريف فشكل العقود

الحرة الى نقل الملكية كالشراء، وطبة والصداف وما يعامل به الناس في حدود الأخلاق والذمة من دون قيد بشكليات القاءن ولم يكن على الرتور إلا أن يعمر هذه المعاملات بجزاء قانوني لتصبح ملكية برسورية . وكل حيازة م مكتسب عموه ولا حدة ولا لأجل معنوه مكاب فائمة على دمة صبة بصير الحذر ما سكا قانونياً وقد حسب كثير من «فقهاء» أن هذا التملك من فعل الزمان لأن الرتور على الحيازة على شرط مدني وهو أن يملك حذر المعذر عمين وحذر المقول عاماً . فل أن نكتسب الحرة حق الملكة القانونية لكننا أن بدرنا رأساً هذا

L'usucapio — Nous voyons que l'usucapion est un mode civil d'acquiescence la propriété par une possession prolongée pendant dix ans ou un an. Sa principale fonction était originairement de rendre civilement efficace une acquisition qui, n'ayant pas été accomplie dans les formes civiles, avait reçu cependant la consécration du temps. Ainsi une res mancipi dont il avait été fait simple tradition, et qui civillement ne passait par usucapion à l'acquéreur, qui en avait conservé la possession pendant un ou deux ans. Parfois cette application de l'usucapion perdit considérablement de son importance vers la fin de l'époque républicaine, car, à partir de cette époque, l'acquéreur d'une res mancipi était mis pratiquement par le préteur dans une situation semblable à celle du propriétaire civil, grâce à l'action pignoratitia et à l'exceptio rei venditae et traditae. L'acquéreur était, dès le jour de la tradition, propriétaire prétoire ou bonitaire, et l'usucapion, en le rendant propriétaire civil, ne changeait pas sensiblement en fait sa situation. En tant qu'elle servait à purger les vices de forme d'une acquisition, l'usucapion devait naturellement perdre de son importance avec l'affaiblissement du formalisme. Mais l'usucapion recevait en même temps une autre application, dans laquelle elle servait à purger des vices de fond d'une acquisition, et cette application « ci de l'usucapion s'est développée, non pas seulement dans le droit ro-

الزمان إضافة على الملكية الواقعية التي تكتسب بمجرد الخيار، كما تريد الملكية تماماً أكثر من تراص قائم على دمة طيبة ومن مداوله العين للحار والحر المشرى « pro emptore » مالت للمعين بمجرد خيارها كما قال الرسور لم يعترف مرة واحدة الملكية الواقعية ويحمل لها حياء قانونياً مباشراً وما باله قد اشترط لهذا الحراء خياراً عام أو عامين وليس في الأمر من شيء سوى أن يحمل أمداً مدع حقاً ليثبت حقه وكل ما فعل الريباتور هو حياض من عيب معقد لخياره حذيرة بحماية القانون حتى ذلك فالملكية دمة مد الخيار وليس الزمان هو المكتسب لهذه الملكية.

١٤ - وبكى يتم تملك الخيار لا بد أولاً من الخيار<sup>(١)</sup>، ولا بد من أن تقوم هذه الحارة على سب مشروع، وأن يقوم هذا السب المشروع على دمة

main, mais aussi dans le droit moderne. Dans cette seconde application, l'usucapion consacre l'acquisition de la propriété chez celui qui a reçu la chose d'une personne, qui n'en était pas propriétaire ou n'avait pas la capacité d'acquiescer. Ici l'acquéreur possède sans avoir acquis le *ius possidendi*, et si cette situation reçoit la consécration du temps le *ius possidendi* c'est-à-dire le droit de propriété, sera acquis. Ce système a pour effet de faciliter la preuve de la propriété et par conséquent d'empêcher l'incertitude de planer sur le droit de propriété, puisqu'il suffit désormais qu'une chose ait été possédée (dans certaines conditions) pendant un ou deux ans, pour qu'il ne puisse plus y avoir aucun doute sur la propriété de cette chose. Aussi les juristes classiques considéraient-ils cet avantage comme la raison d'être de l'institution de l'usucapion *ne rerum dominia diutius in incert essent* (Gaius, 2, 43-55, D. 41, 3, 1.).

G. CORNIL, Droit Romain,  
pp. 208-209.

(1) *Luci. Dig. XII, 1, 26* Sine possessione usucapio contingere non potest

طسة<sup>(١)</sup>، ثم أتى بعدئذ شرط صدق وهو رمان، سثنى للمقلد وسنة لمقول .  
لست كل حيازة ممدكة لما تملك الحيازة لأموال المقدسة والدينية والأموال  
العامة للدولة الرومانية وأموال المدن الأخرى . لا تملك الحيازة رجلاً حراً مهما  
قامت حيازته في هذه الأشياء على بنية حسنة لأن هذه جميعاً أموال لا تبيع ولا  
تشتري ولا تملك الحيازة مالا مسروقاً ولا مالا أخذ عبوه، لأن العصب والسرفقة  
معاينان للذمة الطيبة، ولا تملك السارق والمأص ولا من أخذ عنهما بحسن بنية  
« bona fide » ولا تملك الدل المسروق والمعضوب إلا أن يرجع هذا الدل إلى  
حيازة صاحبه ثم أن على هذه الحيازة أن تقرأ من عيوب الحيازة نفسها فلا تكتسب  
حسنة « clam » ولا عبوه « vi » ولا بسب موقوف « precario » وبحسب  
أن محور الذمة بنية التملك « animus domini » وأساس هذه البنية ذمة بحميتها  
القانون إذا رئت من النش والسكر السيء وأخذ مال الغير ولذلك اشترط العرفود  
سبباً عادلاً لهذه الحيازة « justa causa » .

والحيازة الملكية « usucapio » قد تقوم على سبب مشروع كالبيع  
« pro emptore » ولا يكفي أن يكون شراءً، صورياً بل يجب أن يكون شراءً  
حقيقياً ويجب أن يكون المشتري حسن البنية في الشراء وفي الحيازة كما تقول بمقنه  
بول ( دمحست ٤٢ = ٥٣ ) وعلى ذلك فالذي يعلم أنه يشتري من البائع ما ليس  
لصائغ لا يملك بالحيازة، والذي يشتري مال الغير وهو لا يعلم أنه مال الغير، ثم ذهبت  
عنه الحيازة إلى حين ثم عاد لحاز هذا المال مرة أخرى ولكنه علم في بدء الحيازة  
الثانية أنه يجوز مال الغير فيه لا يستطيع أن يملك بالحيازة .

وكان القدماء من فقهاء الرومان توسعون في معنى السرفقة ويحرمون  
الكيرسي أن تملك الحيازة شيئاً مسروقاً « res furtiva » والسرفقة هي أخذ  
مال بنية مبيتة غاشة انتفاء الكسب<sup>(٢)</sup> وأخذ مال الغير حلسة وبيعه سرفقة وكل

(1) Paulus Dig. XII 3,4 igitur et bona fide emisse debet et possessionem bona fide adeptus esse

(2) furtum est contractio rei fraudulosa lucri faciendi gratia.

Gaius : "Furtum autem fit non solum cum quis intercipiendi causa rem alienam amovet, sed generaliter cum quis rem alienam invito domino contrahat.

من تصرف في مال الغير رغم معا صته سارق والذي استودعته وديعة فاستعملها سارق والذي استعمل عارية في غير ما يجب سارق وعلى ذلك فمن يبيع مال الغير وهو يعلم أنه مال الغير رغم إرادة مالكه يرتكب شتاً منافياً للذمة الطيبة ولا يملك المشتري هذا المال بخياره بر عهده أنه مال الغير ولكن ما مصير شراء مال الغير إذا جهل النافع و يشترى أن المبيع ملك لغير النافع فهذا كان النافع والمشتري حسب النية ، فقد ذهب بعض فقهاء الرومان إلى أن الخطأ الذي لا شك فيه خطأ معذور ويدخل في حسن نية وملك صاحبه بالخياره كالمشتري حسن النية الذي اشتري من نافع معتقد أن المبيع ملك له كما يقول جايوس ( ديجست ٤١ - ٣٦١٣ ) فقد يحدث في كثير من الحالات أن يبيع النافع مال الغير عن خطأ وهو معتقد أنه ماله الخاص فان الذي يشتري منه ذلك المال بنية حسنة يستطيع أن يملك ذلك المال بالخياره كالوارث الذي يحدث في تركه المورث مالا فيحسمه مالا من التركة ، ويجهل أن ذات المال كان وديعة لدى المورث أو كان عارية استعارها المورث أو كان شيئاً ستأجره المورث فإن مع المورث هذا المال لمشتري حسن النية يستطيع المشتري أن يملك ذلك المال بالخياره .

هذه المذكرة كانت امتداداً لتطور تملك الحياة يوم تغيرت لدى الفقهاء فكرة الذمة الطيبة ، وكانت فكرة القدماء من الرومان أدنى إلى الحق واتوسع في معنى السرفة واشتملها على العقار والمنقول ضيق دائرة امتلاك مال الغير مهما كان النافع والمشتري على ذمة طيبة وهم يكن المالك الأصلي يعمل عن حماية القانون فقد كانت له سبل لإبطال هذا التعاقد وإن ردت إليه الخياره استمست بها باستثناء المالك الأصلي « excepti » just domini » ولكن بعض الفقهاء في القرون الثاني والثالث بعد المسيح ذهبوا لتمليك الخياره في أشياء أعد مما سن له هذا البطاء لدى الأمر فيومئذ قد نالست في الحياة الرومانية قسمة الأموال إلى أموال رومانية وغير رومانية ، وصارت عقود الذمة الطيبة مملوكة بمجرد تسليم المبيع ، وبدن فلا يحتاج أحد إلى تملك الحياة « usu capio » مثل ما احتاج إليه الرومان الأولون الذين لم تمتد إليهم حماية القانون والدين جاءهم البريتور



بحمايته يومئذ بق تملك الحيابة لمصم الدين حصدا في . . . . .  
 النمة الطيبة ، ولا ريب أن النمة لا تنفركل خطأ . . . . .  
 تملك مال الغير بالحيا . . . . .  
 فانه ليس من اعدل أن يسبق مال الغير . . . . .  
 لا يعمرون الخطأ . . . . . ولا يسمع الحق . . . . .  
 (دخول ٤١ - ٣٣١) . . . . .  
 أبدأ من خطأ قاه في . . . . .  
 أن لا حاجة في لأذن وصفي في بيع مال الفاضل لا أستطيع أن يسمع خطائي ،  
 وحينئذ حرم القاهون تملك الحيا . . . . .  
 « error facti » وهو اعتقاد الشئى خطأ مشروفاً أنه شئى من ملك  
 « justa opinio quaesiti domini » فقد بدأ المصم بهذا . . . . .  
 الحيا . . . . .  
 بدمية طيبة وهذا الخطأ الذي منه دامة حصلة من دائرته في حيا . . . . .  
 . . . . . أن يذهب عن الدائم . . . . .

١٦ - . . . . .  
 نفسه الذي تقوم عليه الحيا . . . . .  
 مال الغير نية من ثواب الأذى التي يحرج التعامل عن حيا . . . . .  
 فوق ذلك أن يكون ذلك السبب الشرع صححاً كما هو سبب قد أحصا . . . . .  
 ذهبوا إلى أن من نحو . . . . .  
 « pro suo » . . . . .  
 قد ذهب ذلك السال أم لا ، . . . . .  
 لا يستطيع أحد أن يملك بالحيابة عن سبب كالوصية أو كالمسألة أو كالمصدق إذا كان  
 المسألة باطلة والوصية بغيره والمصدق باطل<sup>(١)</sup> .

(١) Dog. I XI, 3, 27 "quia neque pro legato, neque pro donato  
 neque pro dote usucapio valeat, si nulla donatio nulla dos,  
 nullum legatum sit."

قد رجعا . وكرد الرومن الأولى إلى طلب عليهم تشريع تمليك الخيار  
 « usucapio » وحب أن يكون الخيار سليمة لا تقوم على إكراه ولا اختلاس  
 ولا عن سب موقوف ووجب أن تقوم الخيار على سب مشروع ناقل للملكية  
 كعمد البيع « pro emptore » وكالتورث « pro herede » وكالمسقة  
 « pro donato » وكالتوصية والصدائق أو سب من أسباب تمليك الأشياء  
 المباحة كصيد البر والبحر ويسمى الفقهاء هذا السب « pro suo » أى أن  
 يمتلكه نفسه . هذه الأسباب جميعاً بيت أول أمرها على دمة صينة أى أنها لم تن  
 على قواعد القانون المكتوب ولا تكون هذه الأسباب سليمة حتى تنرا من كل  
 ما ينافى الذمة الطيبة أى أخلاق الشرفاء الطيبين والذين يريدون سباً آخر محاب  
 السب المشروع لتمليك الخيار ويريدون أن يتوفر لتمليك الخيار سب مشروع  
 ودمة طيبة إنما يأخذون الذمة الطيبة فى معنى أضيق من معناها الأول وهو الخطاء  
 المأمور « error excusable » وهى إضافة يمكن الاستثناء عنها ، فمن قال  
 سباً صحيحاً قال دمة طيبة لأن الرومن أقاموا هذه المقود على الذمة الطيبة كما رأينا  
 وقد دل سمر من « Sumer mure » فى كتابه « L'ancien droit »  
 لماون القديم « نى لا أعرف شيئاً مما صنع القضاء الرومانى أنت لصقريتهم من  
 طليقتهم تمليك الخيار فإن تعقيد نظمهم القانونية وعمرهم وترددهم فى إصلاح هذه  
 المنظم قد جعل الحقوق العميية تعمل عن الواقع من كان مالكا بالحق والعدل  
 « en droit » لم يكن مالكا فى القانون « en droit » ، ولكن الفقهاء  
 الرومن لأموا هذا المصح تمليك الحياة وصار الخائر لا يشكو نقص القانون  
 والتأمت الملكية القانونية والخيار فى من قصير بعد أن مكثت حداثها تعمل  
 عن لأخرى »

### الدعوى السليسية : actio publiciana

هذه الخيار كانت ملكية واقعية انتهى تمليك الخيار إلى ملكية قانونية  
 ولمن صاعت ملكيته القانونية دعوى قانونية يسترد بها المال إذا حرج من

بين يديه كرهاً. وكان الرومان مشددين في استعمال هذه الدعوى فلا تستعمل دعوى لغير ما حثت به ، ودعوى لاسترداد المبيع « rei vindicatio » دعوى شكلية يصحبها قسم معلوم وإشارات معلومة مرسومة ، ولا تنطبق أول الأمر إلا على ما تحتك الرومان بقانون الكريبيين ثم نفى هذه الدعوى في تاريخ القانون الروماني لتحمي الملكية البريتورية التي تمس قوتها بتملك الخيرة.

ولكن ما أمر مالك ممتلك مالا لا يحمي ملكيته فهاهنا الكريبيين ولا تحميه سوى الدمة العسة قبل أن تأتي البريتورية لحمايته ؟ لا ريب أن ملكيته ملكية واقعية أو خيرة لا يحميها شيء ، قبل أن تأتي البريتورية لحمايتها وتبقى هذه الخيرة عرضة للسلب والقوة وله ملك هذه البريتورية تحرم في حرم أن يأخذ شيئاً عموه فقال « vim fieri veto » وحى الخيرة في نفسها بوسائل عاجلة وهي توهي الخيرة ، رحل هذه الخيرة القائمة على سب مشروع قائم على دمة طيبة ملكية روتورية تحميها دعوى استرداد الملكية غير أنه تم نقر الواقع من دون احباط وحمل الخيرة ملكية قانونية إذا دمت هذه الخيرة من غير انقطاع عامين في المقار وعما في النقول وركن البريتور بليسوس « Publius » وحده أن أناساً قد تذهب عنهم حرهم كرهاً قبل تمام رسم تملك الخيرة فكيف يستردون مالهم والقانون لا يعترف بملكيتهم قبل تمام تملك الخيرة .

ذهب الفقهاء الأقدمون إلى أن هذا البريتور جاء بدعوى استرداد روتورية على مثل دعوى الاسترداد التي كانت كما يقول الفقيه باولوس <sup>(١)</sup> . وذهب قوم إلى أن هذه الدعوى مستندية دعوى افتراضية « ficticia » ، لأنها تفترض أن الملكية قد تمت « نقصاء رسم خيرة » ويجب أن تعترف بأنها أقرب إلى الواقع من أي افتراض ؛ لأن ملكية الخيرة موجودة فعلاً قبل تمام رسم الخيرة وهي دعوى استرداد فعلية كدعوى الاسترداد القانونية ؟ « al exemplum vindicationis » datur وهي في تطبيقها تثبت ما دهيئنا إليه : وهو أن الخيرة ملكية واقعية .

(1) Palus Dig. XLIII 7,35 Item pub.iana quae ad exemplum vindicationis datur.

يقول اريستور في ملاحه<sup>(١)</sup> «... أعطى حكماً للذي قلب إليه عين بسبب مشروع ونقلت إليه بالمالولة من غير ملكها ، ثم سلبها قبل أن يتم فترة تملك الحيازة » .

ويجب أن نصحح صيغة هذا البلاغ وأن نحذف منه إضافة متأخره وهي عبارة من غير ملكها « non a domino » لأن تملك الحيازة في تاريخه الأول يتو مطلقاً امتلاك مال الغير ، وهي إضافة متأخرة اندس على النص الأصلي ؛ ولذلك لا نجد لهذه العبارة أثراً في شروح الفقهاء الذين شرحوا هذا البلاغ إلا ما جاء تصور القانون الروماني المتأخر

ويرى أوليانوس أن اريستور أحسن حين قال : « قبل تمام تملك الحيازة » « et nondum usucaptum » لأن الخيرة إذا تم تملكها جعلت للمسترد دعوى قابلية لا دعوى ريقورية . وقد سد اريستور بهذه الدعوى فراغاً قانونياً وشرح أوليانوس قول اريستور « ex justa causa » فيقول : إن كل من أحد مالا سب مشروع له أن يستعمل الدعوى المداسية ، وليست هذه الدعوى مصرية على المشتري مدة صينة ، ولكنها مطلق على سائر من قبلهم هذا المال سب مشروع كأي أحد المال عن صداق . وهذه لدعوى سب كدعوى ملكية لا كدعوى حيازة ، ويدخل في هذه الدعوى كل ما يدخل في دعوى الاسترداد القابلية . وهذه الدعوى لم تقف حائلاً رعم تطور تاريخ الحياة الرومانية ، ولم سدها من حلف من اريستورين على هيئتها الأولى فقد بقيت من هذا التحول صيغة ما زال قاعته في شرح الشراح وهذه الصيغة وما صحبها من شروح متأخرة ، لأنها تأخذ الدمة الصينة في معنى من معانيها المتأخرة وهو جعل مشتري أو حظوه الذي لا تلك معه حيلة والذي يعرفه القانون الروماني حينئذ المحرر بمحمد الرومان منذ أواخر القرن الثاني بعد المسيح ، فإن رى أوليانوس بشرح عدرة م يذكرها في صلب البلاغ الذي بدأ بشرحة وذلك قوله في عصون

(1) Ulpianus : Dig. VI, 1,2 : Si quis id quod traditur ex justa causa "non a domino" et nondum usucaptum petet, iudicium dabo.

شرحه يقول المرتور : « من اشترى دمة طيبة ثم ينص في شرح الدمة الطيبة فيما بقي من مائها أيام الامر صورية فيقول : « لا تنفع هذه الدعوى كل شراء ولكنه يستنى أن يكون شر ، دمة طيبة ، وعلى ذلك نحسب أن أكون مسرراً بدمة طيبة ( أى حسن البية ) ولو لم أسر من ذلك معه ، ولا صرني أن يكون المانع داعى بية غير مبيته لأنى لا أسر بعض المانع »

وعلى ذلك يجب أن يكون شترى حسن بية - عه الشراء وساعة امأوله فإن علم أنه لم يأخذ لا امير المانع ولا نحل به هذه الدعوى لأنه لا يستطيع أن يمتلك بالخيرة . وهذه الدعوى لا تصلح لغير ما يصلح به تملك الخيرة وهى لا نحل لمن أحد مالا مسروق . والاندوس الرومانى دى نحل لشه اشترى بدمة طيبة أن سترد ما كيبته بهذه دعوى وقد حمل تمالك الأصلى دعوى أقوى نفع في وجه دعوى الاسترداد البرسورية وهو استثناء تمالك الحق . »

*Exceptio Justi Titiani pithacian objection la est*

و يرى العميه تيرابيوس أن هذه الدعوى لم تخلق لتسلب الناس أموالهم لأنها تبيح في أصلها على العادة ولكنها ست تجعل شترى بدمة طيبة وحاً بسمة طيبة أفصلة في ملكية المير

وستطيع أن تلخص كل ما مضى في الخيرة أنه عاش حياً طويلاً من الده في رعاية الدمة الطيبة ، فلما كسب الأغراب والعامه قانون المدينة حدهم البرسور فطم هذه الخيرة في مسمها كخيرة . وحتى هذه الخيرة كملككية واقعية لها ما للملككية القانونية من رعاية وحقوق

\* \* \*

١ — التقادم : *praescriptio longi temporis*

قد سن غليث الخيرة « *usucapio* » أول الأمر ليحصى انعامات الخيرة وكان طاماً عادلاً لكنه ولد صوره أخرى في زمان لامر صورية الرومانية أيام



وسعت هذه الامبراطورية ولايات في الشرق والعرب وم يكن لهذه الولايات أن يسرى عليها نظم تملك الخيابة لأن ذلك النظام ولد خاصة يستمع به حارو الأرض الإيطالية . وقد جاء هذا النظام الهام لإحقاق حق هام وهو حق الملكية ولكن هذا النظام حمل للدمية الطيبة سلطاناً رحيماً يسمح للحار بدمية طيبة أن يملك بالخيابة مال الغير على أن يكون هذا الحارز يرثاً من كل غش وأن يجوز بقيدة شريعة أى أن عتقد ساعة الخيابة أنه يأخذ المال عن مالكه الأصلي « *justa opinio* » . وقد نقت هذه الثمرة في هذا النظام ونداولتها لأحليل ، وأحل الحار بدمية طيبة أن يملك بالخيابة مال الغير ، وهي ثمرة طائلة ، ون الدمة الطيبة لا سمع حاراً أن يجوز مالا مسروقاً ولا معصوماً ، فكيف أيسح لها أن سمع من يجوز مال الغير ، وليس لمشرع رشيد أن يفتنى في نظم القانون ذلك الصنع ، وقد أحسن بعض ناصري الامبراطورية الرومانية نظم هذا المبدأ فأرادوا أن يلائموا هذا الصنع الذي بقى في تملك الخيابة إلا أنهم قد قههم الصوت لأهمهم يشمرون بهذا الصنع كما يقولون في مصر بعد التقدم فهم يقولون هب أن امرءاً حاز بدمية طيبة من "المرءى حتى ولو كان عنقاراً بطائياً فقد ضيع المالك الأصلي وليس له أن يسترد منه إذا مضى من الخيابة وقد يحدث ذلك حتى ولو جهل المالك الأصلي هذه الخيابة وليس أعدل عن "أعدل" الإنسانية من أن نضيع على أحد ماله بزمان قصير صبق وهو عائب أو جاهل بخيابة من يجوز ماله »

وقد رمى صلاح هؤلاء الحكماء إلى خيابة غير التي كان ينبغي أن يرموا إليها وكل ما فعلوا أنهم وسعوا من نصيب رمان الخيابة فحملوا خيابة المقول المملكة ثلاثة أعوام وخيابة العقار المملكة عشرة أعوام للحار بدمية طيبة إذا كان مالك العقار حاصراً في بلد العقار وعشرين عاماً إذا كان مالك العقار غائباً ولم يعبأوا بدمية من يجوز عقاراً ثلاثين عاماً فيه يجوز ولو كان بدمية سيئة وكان أولى بهؤلاء البراطرة أن يصصوا على شيء أعدل كالذي نصت عليه قوانين الرومان الأولين وهو تحريم تملك الخيابة في مال الغير ، وقد نصت القوانين الأولى على تحريم تملك الخيابة في أحد عموة أو سرقة ووسعوا في معنى السرقة حتى كانت تشمل على

بيع مال الغير من دون رادته وكانت سرقة في أهمهم تنطبق على العقار والمنقول معاً ، أما هذا النظام الجديد الذي سببه طريقة الرومان فقد سمي في لغتهم بالتقادم « *Praescriptio longi temporis* » ، وهي عن صورة تمليث الحياة « *usucapio* » مع اختلاف في زمان وأهل الامراضورية جميعاً وقد رأى بعض الفقهاء الأقدمين أن التقادم لم يسن لإحقاق حق وإنما جاء للمصلحة العامة وقد عاش ذلك النظام حتى دخل رومته في انقار الحدث ، وقد اعترض قانون الكنياسة على صلح ذلك النظام في أكثر من موضع وسكن لدنون المدنى العربي الحديث أحد الامر محتسباً من شرع جوستينيان ، يقول « *Troplong* » أن القانون المدنى العربي قد جاء مواد التقادم في آخر أعماله ، وقد سئم العلماء الفرنسيون في الأعمال المتخصصة بقوانين دليون تكاليف هذا المبدأ فتمثل الذي ألقى على عاتقهم فأخذوا التقادم يرمته محتسباً عن جوستينيان

والمعجب أن الشراح احدثين يبررون ذلك النظام بمكره المصلحة التجارية ويستقونه لاستنادات التجارة فيمكنون الحذر الذي قضى في حياة المقول ثلاثة أعوام بدمة طيبة أو عشرة أعوام أو عشرين عاماً في حيازة العقار إذا كان الحاز قد حازه بدمة طيبة أى أنه قد جهل أن العقار واسقول كاه لثالث غير النافع ويمسكون من يحوز عقاراً ثلاثين عاماً حتى ولو كان المدنى الغير مدعى ولم يضع هؤلاء الفقهاء تأنيث تحاميل للحاز المملكية ، بل رموا ذلك لأسلى « *versus dominus* » لإيهام ودهوا إلى أن إيهام برهان على تخليه عن ملكيته وهم بدت يخلون حراماً وهذا نحن لم تأخذ به هذه المصوص القليلة التي احتفظ بها القانون الرومانى رأياً ثلاثة أحوال قد يفسر أحدها لغير كالتى يذكرها « جايوس » وقد يدخل أحد في أرض الغير من دون أن يستعمل القوة أما لإيهام مالكها الذي أهملها ، أو لأن المالك مات ولم يجمعه درية برته ، وبه لأن المالك مكث غائباً زمناً طويلاً ، وبه يبطر إلى حياة المالكين في الامراطورية الرومانية يحدد كثيرين عرضة لأن يدعوا أموالهم بإهمال فقد انتشرت الملكية الواسعة ولا يستطيع كل مالك أن يشر جميع ما يملك وقد يدع مالا بطريق مهملاً ، وانتشرت

عقوبة التي أخرجت كثيراً من الناس من ديارهم وأموالهم وقد يخرج المالك من أرضه فلا يعود وقد يحدث أن يوب مالك من غير عقب يعقبه ، فإذا اعتبرنا هذه الاعتبارات جميعا كان لنا أن نقبل فكرة إثبات الحائر بذمة طيبة فيما يجوز طالما كان المالك الأصلي مبعلا أو عبثاً أو تركت الملكية فراغاً لا سيد لها ، ونستطيع أن نفترض أن المالك الأصلي فلما حاول أن يسترد ما يضيع من ماله ، ونستطيع أن نفهم أن المالك لماء قد يقضي أن يستحق الحائر بذمة طيبة فيما يجوز وإن نقره في منه من شروط الاضطراب التي سادت الامبراطورية الرومانية كانت معروء لقول مثل هذه الفكرة فكيف نرى مثل هذا النظام في زمان انتشرت فيه الملكية الصغيرة ، وتغيرت فيه شروط الحياة ، وأن علينا أن نقارن بين حقين متعارضين حق الحائر الذي يجوز مال الغير بذمة صيغة « *Lo possesseur de* » وحق المالك الأصلي « *verus dominus* » في نظام التقادم يملك الحائر نصيباً له ونبيع ملكه ملك لأصلي بمعنى المدة أيضاً ، وهذا قارنا بين ذمة الحائر الطيبة وبين ذمة مالك الأصلي لا يسمى أن تكون ذمة الحائر العظيمة أعنى قدرها من حق المالك الأصلي ، فإذا كان الحائر بريئاً من كل فكرة مشقة فإن ذلك الأصلي أول ربي ، والحائر لا يعتمد إلا على فكرته « *intention* » ولكن مالك الأصلي يعتمد على الحقيقة والواقع وإذا عد الأمر من ناحية النوايا فإن حائر ومالك الأصلي على سواء في بينهما العريضة ، ولكن كفة المالك أرجح في الحق من كفة الحائر لأن الملكية أكبر حقاً من حسن الظن « *Plus est in re quam in existimatione mentis* »

\* \* \*

ولم يقع القانون الفرنسي الحدث نأز يرث نظام التقادم عن جستنيان بعبوئه كما رأينا و لكنه أبقى قاعدته أخرى دست أدنى شذعة من أمها ، وهذه القاعدة لا تسأل الحائر عن ذمة الطيبة إلا في بدء الحياة « *initium possessionis* » من علم بعدد أنه دخل في مال الغير فلا يغير ذلك الوضع ويملك هذا الدن بالتقادم هذه القاعدة المشهورة التي تنص عليها المادة ٢٢٦٩ ، وهي أنه يكفي أن توجد

الدية الطيبة ساعة ببل الخيرة<sup>(١)</sup> .

فإن علم الخائر بعد بدء حياته أنه اشترى مال الغير فليس يصح ذلك ، فإن ملك المال الأصلي لا يصاب مثله عشر سواب صدرت ملكية لمشتري داته دم  
« *ut si fides superveniens non impedit usucapionem* »

« لا يمنع من التقادم سوء نية الاخ لا حق بيوم الخيرة » ولا بدري كيف حمل القانون اروماني عقوبة هذه القاعدة في كمن لا مئة من مسائل القابضة الى احتلف عليها فقهاء الرومان أنفسهم ، إنما مسائل « فقهاء عن مصر » و انى ساعة سلمت المين طمس أنها ملك لسايع ثم علم بعد أن ملك الغير ومضت أحوارها بالتقادم فهل تكون في ثأب ؟ يرى « سوسوس » أنه يحشى أن يكون الخائر سيء النية عم حيا ، ولم يفسر هذا نص تفسير بيتا لأنه يتحدث عن حق الخائر الذي يحوز بدية صينة في ثمرات ما يحوز ، أن يشتري بدية طيبة أن يحشى ثمرات ما اشترى ، ولو اشترى مال مير بحسن نية فإن به كل الثمرات التي يثمرها بعمله وسهره وكل ما لحق بالثمرات له ، لأنه في موضع لثابت وهي ملك للمشتري حسن نية بعد جمعها ، لا وفي بين أن تكون ملكيتها ، فب سميت الحيازة أم لا ، طالما كان الخائر حسن النية ، سواء أكان يملك هذه الحيازة أم لا كما للقاصر والمال المنصوب .

وليس ما أن يحمل فقهاء رومان ساعة ان عدم نية لأن فقهاء رومان مساوون في هذه المسألة . فب أنى علم بى اشترى مال سابع ساعة ، ولى المين ثم علم بعد ذلك أن سابع ناعى مال امير فمبوس يرى أنه سيء النية ، وبكاد لا يرى له الحق في ثمرات فكيف تكون له الحق في الملكية نفسها ، والدين فهموا هذا النص يحمون الماويل اروماني عنه فلم شديد فأى فرق بين رجل اشترى مال الغير بدية طيبة نى انه كان يحوز يوم طر المين أنها مدت للمير ثم فقد هذه الخيرة الأولى ثم عد في المين مرة ثانية ، ويومئذ علم أنها مال امير في هذه الحاية الأخيرة يمس فهماء الرومان على أن هذا المشتري لا يستطيع

(1) Art. 1969 : « Il suffit que la bonne foi ait existé au moment de l'acquisition »

أن يمتلك بالخيار ، لأن مدة الخيار الثمانية لا يخلو من عيب<sup>(١)</sup> ومع ذلك قد حمل  
 فقهاء الرومان و ر هذه القاعدة القارية التي لا يريد الدمة الطيبة إلا ساعة الخيار  
 وذلك رأى هادم لعقيدة الرومان التي تست التعامل الآخر على اسمة والعدل « bona  
 fides » ، ولعل ذلك كان فيهما صفاً مدعه شراح القرون الوسطى ومع ذلك  
 يذهب منه إلى أن القرون العرسى في القرون الوسطى قد تجنب هذا الخلط وأخذ  
 مبادئ قانون الكنيسة التي تتطلب الدمة طيبة طول زمان التقدم ، وذلك بأن  
 مبدأ قانون الكنيسة كان نادراً ، ومن غير الخار قبل أن تتم له الملكية بالخيار أن  
 المال الذي حازه بدمة طيبة ليس به كأن لزاماً عليه أن رد المال لصاحبه ، وهذا  
 الالتزام من مبادئ القانون الطبيعي حتى حرم عليهما أن يمسك بمثل المير وهذا  
 الالتزام لا يسقط بل عكس مفسد حتى يؤدي ، وقف عقبة في سبيل التقدم  
 وينقل إلى ورثة الخار ويمنعهم من أن يملكوا من الغير بالتقدم ، وعلى ذلك ليس  
 في له تون الرومان وليس في العدل ما يبر أن تحمي دمة الخار طيبة يوماً واحداً  
 أي يوم لحياته ، ونعمي دمة الخار السبعة عشرة أعوام إلا يوماً ، والمحيط أن  
 يحدسها مبدأ المادة ٢٢٦٩ من المدة من مبادئ العرسى ، وهذه المادة ليست حديثة  
 بلقاء ؛ لأنها حماه لعش باسم المدة ، ومن أجل ذلك رى أن القويين التي  
 سبب بعد القانون المدني العرسى كالمقانون المدني السويسرى تحتم وجود الدمة  
 الطيبة من غير انقطاع طول زمان التقدم

\* \* \*

وعلى ذلك رى أن البرتنور الرومانى يوم حاه ليحمي الملكية الواقعية التي  
 كانت عمول عن القانون حاهها مظم عليك الخيار وكان نظاماً عادلاً بحق ،  
 ولكن نظم التقدم الذي أصغه المرافرة في أيام الامر بصورة على هيئة تمليك  
 الخيار لم تأل لفحق الحق في شئ ، وكان نظاماً طاماً لأنه يتيح اسلاف ملك الغير

(1) Julianus Dig. XLi, 7, 2 Qui bona de alienum fundum emit et  
 po sessionem epulavit, unde eo tempore adprehendisset quo  
 scit rem alienam esse, non capiet longo tempore, quia initio  
 secundae possessionis vitio non caret.



وقد أنصف الكتاب المحدثون الذين يسمون هذا النظام سلباً « spoliation »  
ولسا يعرف كيف يصيب إهمال المالك منه وقد يكون صاحب المال مهملًا فيصيب  
ماله بالتقادم فما ذنب سبه الذين لا يستطيعون بعد تقضاء رهن التقادم أن يسردوا  
مالاً هم أحقر به وأولى من كل حائر مهمل بيت حيدرته على بية ضيعة .

## المنابولة

traditio

١ — المناولة وسيلة من وسائل القانون الطبيعي لنقل الملكية .

٢ — أسباب المناولة :

( ١ ) عقود التراعى *actus consensuales*

٣ — المصال بين الملكية الرومانية الكبرى وبين الملكية الحرة القائمة

على ذمة طيبة .

٤ — انتصار مبادئ العدالة ، في تعليل المعاملات الحرة على المعاملات

الشكلية الحامدة .

\* \* \*

### المنابولة « traditio » :

لم تنفذ الملكية الحرة في تداولها بقيد من قيود الراسم الى فرضها القانون الروماني القديم لتداول الملكية الكبرى ، فلا تنتقل الملكية الكبرى ما لم تقع على مال روماني « *res mancipi* » ، وما لم يتداولها رومانيون أصليون أو أصحاب كسوا في روما حتى اتخذوا « *jus commercii* » ، وما لم تحضر لصيغ نقل الملكية الرومانية كوضع اليد « *mancipatio* » والتنازل القضائي « *in jure cessio* » بين الأموال الرومانية « *res mancipi* » والأموال التي تستطيع أن سميها أموال غير رومانية « *res nec mancipi* » فرق كبير فإن الأموال التي حُرِّجَ عن حصر الأموال الرومانية وهي التي سميها تيسيراً للتمييز أموالاً حرة تنتقل من مالك إلى مالك بمنابولة<sup>(١)</sup> إذا كانت محسنة تمكن منابولتها فإذا ما ولت ثوباً أو ذهباً أو قطعة معد ببيع أو هبة أو سب آخر بين

(1) Gaius Inst. 2,19 nam res nec mancipi ipsa traditione p. eno jure a. terius fiunt.

ملكيتها تنتقل إليها مباشرة على شرط أن تكون ملكي ساعة البيع أو الهبة .  
والمناولة ليست إلا تحقيقاً لتراضى المتعاقدين و المناولة وحدها وبفسها لا تنقل  
ملكية ما لم تقم على سبب مشروع يراضى عليه المتعاقدان وسمى فقهاء الرومان  
المناولة التي لا تقوم على سبب مشروع مناولة مجردة « nuda traditio » وهذه  
المناولة المجردة لا تنقل ملكية أبداً إلا أن يسبقها بيع أو سبب مشروع كما يقول  
الغني بونوس<sup>(١)</sup> .

فإرادة المتعاقدين هي أساس المناولة واحترام الإرادة الرئيسة العادلة مبدأ من  
مبادئ العدالة الطبيعية كما يقول فقهاء الرومان ، فإن جابوس يذكر في الديجست  
٤١ — ٩ — ٣ أن الأشياء التي تنتقل ملكيتها إلينا بالمناولة إنما نملكها بمقتضى  
قانون الشعوب ، وليس أدنى فائدة للعدالة الطبيعية من إفراز بركة مالك يريد أن  
ينقل ملكيته إلى رجل آخر ، وهذه المناولة خاصة بصور لإرادة فقد نقل المالك  
ملكية المال نفسه بالمناولة أو سقلها غيره طاعة لإرادته كالذي فوض إليه مالك  
هل سفره إداره أمواله ، فإذا باع الذي فوضت إليه إدارة المال مالا أو شيئاً من  
المال وماول اشترى إياه ما ، على هذا المقصود صدر ذلك المال لمن تدوله كأنه  
أخذه عن المالك نفسه وتكون المناولة بصور لإرادته حتى يكاد يندم الإرادة  
فقد يحدث أن تكفي الإرادة وحدها لنقل الملكية من دون المناولة<sup>(٢)</sup> . فب  
أنى أودعتك ودعة أو أعزتك عارية أو أحرمتك مالا ثم سكت هذه الودعة  
أو تلك العارية أو ذلك المال فكفى أن أريد أن يكون لك هذا المال بسبب الشراء  
ليكون لك هذا المال من غير مناولة ، وقد تتحقق إرادة نقل الملكية بصورة  
رمزية للمناولة كالذي يبيع تجاره في مخزن فخسه أن يناول مفاتيح المخزن للشترى  
وقد يكون ما هو أشد غمماً من ذلك فقد لا تتحدد إرادة المالك على شخص بعينه  
بل يرى في جميع مالا يريد أن يكون لمن يصل إليه وهو يريد أن يكون ملكاً

(1) Paulus : Deg. XLI, 1,31 : numquam nuda traditio transfert dominium, sed ita si venditio, aut aliqua justa causa praecesserit, propter quam traditio sequeretur.

(2) Ga.us : interdum etiam sine traditione nuda voluntas domini sufficit ad rem transferendam.

لن يسبق إلى ذلك المال وعلى ذلك فقد برز أدته ولو لم تكن المناولة بين شخصين  
معيين وعكس ذلك من يجهل جنس سقيمة في مهب العواصف فيرى بعض محتاتها  
وبن ملكية هذه الأشياء سبي لأصحابها فقد رميت لتفقد السقيمة ولم يسأل مالكها  
عن ماله من أحدها في البحر أو في ما حمل ابوح سية الكسب فقد أخذ مال الغير  
وارسك سرقة كما يقول جايوس (دبحسب ٤١ ٩١) ولا تستطيع المناولة  
ولا يسعى لها أن نقل من يتناول المال حقاً على المال أكبر من حق الذي تناوله  
بإيه غير كان الذي يول ما سكا انتقلت الملكية إلى من تناول المال وإن كانت العين  
محملة بحق من حقوق الارتفاق انتقلت العين محملة بهذه الحقوق .

ومن ينظر أمر المناولة محب من أثر الإرادة فيها وهي لا تكاد تعدو سقيمة  
ما يتراعى عنه المتعاقدون وسرى حق تنسج تاريخ العقود في روما حاجة عقلية  
أول الأمر إلى صور مادية للتفديد فلا يتم التعاقد إلا بتفديد عيني « ١٥ » وهو  
بسم العين . وذهب هون الشعوب من حمل المراسيم الشكلية وقنع بهذه المناولة  
المادية لكن بطور القانون الروماني نقل آخر الأمر فكرة صورة للمناولة تفنى  
عن ماديتها كما يقول جايوس « فقد يحدث أن تقوم الإرادة وحدها بنقل الملكية  
دون حاجة إلى مساولة » وعلى ذلك يرشد أن يحد أساس الذمة الطيبة في هذه  
المناولة وحب أن يرتد إلى أساس الدولة نفسها وهو السب المشروع الذي يستقها  
لأنها لا تؤلى تراً ما من دون سب ساس كاسيم أو الهمة أو ما شابههما من عقود  
لتملك الأخرى .

## ٢ — أسباب المناولة :

نريد أن نقول قول القبيح ناولوس مرة أخرى وهو : « أن الإرادة المجردة  
لا تفعل الملكية أبدأ ما لم يستقها بيع أو سب مشروع آخر » ولعل أهم الأسباب  
التي يسبق المناولة في العقود هو عقد البيع وعقد الهمة وأحداث معقدة لا تدخل  
تحت مسميات العقود ومنها فقهاء الرومان عقود غير مسهة ..

## (١) عقود الرأصى الملكية .

عقد البيع والشراء لا يترتب العقدها لمحدون مخادون في طبيعة عقد البيع عند الرومان ، ومهم من يراه عقدين في عقد واحد : عقد شراء وعقد بيع . ومهم من يراه عقداً عيبياً لم يتم في أول الأمر إلا بالمأولة . والذي يريد أن محدده من صيغة هذا العقد إنما هو أثر ذلك العقد في المأولة ، فماذا تثير المأولة التي تلحق عقد البيع هل تنقل ملكية العين للمشتري ؟ ومنى تنقل هذه الملكية ؟ أم قبل ساعة تمام العقد أم لا تنقل إلا بالمأولة . وعلى أى الطرف سيكون تلف العين إذا تلفت من ساعة تمام العقد وساعة تمام المأولة ؟ .

ومحتمل نعم ان على الدافع أن يملك المشتري ما يبيع . ولا ريب أنه ينقل بين يديه العين ، ولكن أى حق يمثل الدافع للمشتري ؟ لأن أكثر فقهاء ذهبوا إلى أن الدافع ليس عليه أن ينقل للمشتري سوى حيازة *« vicarii possessionem »* كما يقول الفقيه بول ( دجنست ١٩ - ١٢ ) . ونقد اختياره التي بعدها الدافع للمشتري لا يتم إذا استرد أحد هذه الحيازات عن حق ، وهذه المصوص التي تنص صراحة على أن للبائع أن ينقل للمشتري حيازته حيازة ألفا . حيث من الاضطراب في فهم القانون الرومان وحلت كثيراً من عدم اتفاق الرومان على أن يشتروا أن البائع لا ينقل للمشتري الملكية ، وإنما ينقل إليه الحيازة ، وحول هؤلاء العلماء أن يحدوا مبرراً لهذه الظاهرة وهي كما يقول الأستاذ أدوارد كيث ميسرة لتداول الأموال ، وهي أسر من وسائل وضع اليد الكبريتي وتمثل القصافي الكبريتي ، وهي تفتح عقد البيع أمام الأغراب وتيسر تداول الأموال التي تدخل في ملكية قانون الترتور ، ويستعمل في بيع أموال الأقاليم ونحو المانع من إثبات ملكيته على ما يبيع ، ونحميه إن كان حسن النية من دعوى استرداد ممكنة . وهذه القاعدة في محلها لا تتطلب إلا أن تحمي حيازة المشتري في دعاوى الحيازة لا في دعاوى الملكية كما هو الحال في قانون الحدث . وهذه



القدعه لا تقف عائداً في سبيل غاية التي يريدونها المتعاقدون فإن للمتعاقدين أن يتفقوا على أن نقل المداولة الملكية «

والأمر يسر إذا رد كل حق إلى صاحبه وفهمت كل الحياة على وجهها الصحيح ، كما كان مهمها فقهاء الرومان ، فلا ريب أن الرومان كانوا قوماً واقعيين وأهمهم لم يقدروا على التعامل بأن ينقل البيع الحياة للمشتري ولا ينقل إليه الملكية وهم أنفسهم يسرون الأمر بمصعباً كما يقول الفقيه لايون ( ديجست ١٨ - فقره ٨ عبارة ٣ ) لا يتم عقد البيع إذا اشترط ألا تنقل الملكية للمشتري ، ولا تكون ذلك سوى يبحار أو عقد آخر سوى عقد البيع ، فعقد البيع في طبيعته نقل للملكية في كل زمان ومكان ، ولكن الاختلاط جاء من الخلاف بين نظامين مستقلين من نظم البيع الروماني : الأول نظام نقل للملكية الكبريتية ، وهذه الملكية لا تنقل إلا بمقدور رومية كما رأينا ، ووقف على الرومان وحدهم ومن كسب من الأغراب حق الملكية الرومانية . ولم يكن الرومان الأولون يمتدحون ملكية غير هذه الملكية ، وكل تعامل حريفاً عدا ذلك لا يدخل في الملكية الرومانية وهي هو تعامل حر في حدود النمة الطيبة ، ولا ينقل البيع الحر للمشتري سوى حاله واقعية « Situation de fait » لأن البائع لا يملك إلا ملكية واقعية ، ولا يستطيع أن ينقل بمشتري أكثر مما يملك ، وسميت هذه الملكية الواقعية حياة « .

وحتى ذلك إذا مرث فقهاء الرومان من منطوق لزمان عديم موروثه فسميت الملكية واقعية التي نقلها ديون برتور حياة خالية ، وليس يسعى أن يلتبس الأمر علينا ، لأننا رأيناهم يفصلون الحياة باستيلاء مادي قائم على بنة التملك « animus domini » ، ويوم جاء البريتور أقر الواقع وسمى هذه الحياة « in bonis habere » أي نقل مال إلى مال ، ولم يسمها ملكية أي سيادة ؟ لأن الرومان الأولين احتفظوا لأنفسهم من دون الأغراب بهذه السيادة ، ولكن هذه الملكية الواقعية ملكية بكل معنى الكلمة ولها حمية الملكية . وعلى ذلك ليس لنا أن سجدع بالألفاظ التي سدت معانيها مع الزمان ، فإذا وجدنا بصورة

سول ما يقوله حوليانوس ، أن النافع لا سأل ، لا عن أن يحمل المال في استطاعة المشتري لا أن يجعله مالكا كان لما أن يعرض أن مثل هذا النص في محوصة ، يرى إلى التفرقة بين بيع الدمة الطيبة ، الذي ينقل المشتري ملكية واقعية نص عليها شرط البيع بعبارة موروثة « ut habere liceat » وبين أسع الروماني الكسري الذي ينقل إلى المشتري ملكية « فورية » تفوت بها القانون مباشرة ، وتجاوز أوليانوس صراحة عن هذه التسمية الموجبة للخلط ، ونص على نقل الملكية بمقود الدمة الطيبة نفسها ( ديجست ١٩ - ١١١ ) « أن المشتري أن يستعمل دعوى الشراء ، ويجب أن يدخل في الحكم بهذه الدعوى ما راضى عليه المتعاقدون وبما أنه حكم من أحكام الدمة الطيبة فإن من أمت الأشياء فإنة للدمة الطيبة أن تحترم ما راضى عليه المتعاقدون فإن لم ينص اتم قدون على شيء ، احترام ما يدخل بطبيعته في نطاق هذا الحكم . ويجب من كل شيء . أن تشهد النافع بالعين نفسها : أي بمناولة العين ، وهذه المناولة تنقل الملكية للمشتري إذا كان النافع ماسكا ، فإن لم يكن النافع ماسكا للعين قل مساوئها أرم النافع شعور من إذا صاعت على المشتري ملكيته ، وذلك إذا دفع المشتري ثمن أو دفن ما رضى النافع عن دفع الثمن .

وقد لا يرى ممدد موحدا في اختصاص قانون الروماني بهذه الظاهرة العجيبة التي تعني النافع من نقل الملكية ولمرمة نقل الحياة ، ولو كان الأمر كذلك لاحتلط البيع بالإيجار أو بما يشبه الإيجار كما يقول الفقيه لايون ، ثم إن الفقيه بول نفسه ينص على أن مساولة نفسها نافذة للملكية . « لا تشمل الملكية أبداً بمناولة مجردة ما لم يسبق هذه المناولة بيع أو سب مشروع آخر »

ثم إن لنا بعد ذلك أن نفترض أن بقاء عبارة « vacua possessio » أي الحيادة الحامية في لغة القانون الروماني إلى أيام بول وعسوبيوس لم تكن مجرد استعارة لغة قديمة حرص عليها الفقهاء احتفاظاً بالتقديم . فهم يعرفون في لغتهم بين الحيادة والملكية ، وما كان لفقيه مثل الفقيه بول أن ينص مرة على أن النافع يجب أن ينقل للمشتري حيادة خفية في نص . ثم يقول في نص آخر : إن المناولة المسبوقة

بالبائع ناقلة للملكية ، ونحن لا نشهد حدلاً فقهما بين فقهاء الرومان أنفسهم كالحدل  
الذي أثرته هذه العادة لدى العلماء المحدثين ؛ لأن الأمر كان حدياً عند فقهاء الرومان  
فقد علموا أن بعض السبوع لا تنقل الملكية إلا بصريح معلومة ، ولكن عقود  
الذمة الطسة تنقل المال فعلاً إلى مال اشترى . وقد علمنا أن نظام تعليق الحيارة  
« usucapio » قد سن لعاية اجتماعية عادلة ، وهي حماية الدين دخلت في أموالهم  
أموال بالحيارة . ولكن هذه الحالة قد ذهبت آثارها منذ تولى البريتور حماية هذه  
الملكية الواقعة ، فكيف بقيت صورها إلى أيام العهد الذهبي في القانون الروماني  
أي القرن الثاني والثالث بعد المسيح والأمر ليس عرساً إذا علمنا أن بعض الولايات  
الرومانية جعلت ملكيتها لدولة كملكية فيصير وملكيتها السبات . ولا  
تداول المتداولون إلاحيارتها ، وهي حيارة مادية خالية من الحقوق ، ومسألة أخرى  
ليست أدنى أهمية من هذه الأحداث التاريخية وهي أن الحيارة نفسها ليست  
إلا مورد مادية للملكية وهي تحقيق مادي لما تراعى عليه التعاقدون ، وليست  
كل حيارة بناقلة للملكية والحيارة تنعير نفسها فقد تكون الحيارة بسبب مؤقت  
كحيارة السناحر . وهذه الحيارة لا تنقل الملكية للمشتري . وقد تكون الحيارة  
بسبب مشروع كاسع وهي ناقلة للملكية وهي حين تنقل الملكية للمشتري بسلخ  
عنها حق النعم وسائر الحقوق الأخرى التي تنقل من ملكية المشتري ويكون  
سببها حين يقع في مال المشتري حق ملكية المشتري نفسه ولذلك عيها الفقهاء  
بأنها حيارة « vacui possessio » : هي امتلاك مادي قائم على  
حق الشراء الذي جاء من إرادته لتعاقدتين ولو أنه كان على البائع أن ينقل للمشتري  
الحيارة ولا تنقل إليه الملكية كما لدى بعض العلماء المحدثين ، فبالفقهاء الرومان  
قد جعلوا على الناعم صحن هذه الحق إذا تم أحد باسترداد المال من يد المشتري ،  
وعلى ذلك فإن المشتري على الناعم أن ينقل إليه الملكية أو أن يعوضه عنها إذا  
استرده أحد من بين يديه . وقد ذهب الذين يفهمون أن على البائع أن ينقل  
الحيارة من دون الملكية أن يصح مال الغير مباح في القانون الروماني ، ونحن نعلم  
أن الرومان أنفسهم يحملون على الناعم التراماً هاماً وهو أن ينقل بيعة من العس ،

وقد يكون بيع مال الغير عتقاً إذا عدا مائع بانه بيع مال الغير « إذا عدا أمث  
تيمى مال الغير وكنت أحمل أنه مال الغير فإن لى أن أقصيك دعوى الشراء  
حتى ولو لم يسترد صاحب المال ماله ، ولو أنه قد يحدث أحياناً أن يكون على النافع  
أن يحمل المال المبيع فى متناول المشتري وكفى دون أن يصير مالكاً فإن النافع  
مستول عن عتقه ، وهو مستول إذا باع مال الغير لو علم أنه مال الغير لمشر يحمل  
أنه مال الغير كما يقول أفريكاوس فى ( لديجست ١٨ — ٣١ ) فامولة التى  
تقوم على خياره مال الغير وامتلاك مال الغير عن علم من أحد المتعاقدين مبادلة  
لا تقوم على دمة طيبة ، وعقد البيع الحر عقد من عقود النعمة الطيبة يحكم فيه  
القاضى بما عليه هذه الدمة ، وهذا المبدأ نفسه علق الزاء النافع سفل الملكية  
باترم المشتري بدفع الثمن حتى لا يظلم النافع ماله ، وحتى لا يكسب المشتري طمأنة  
من حسارة النافع كما يقول العقبة لايون ( ديجست ١٩ — ٥٠١ ) : « إن النعمة  
الطيبة لا تطبق أن يلزم النافع بمبادلة العين إذا سقط عن اشتري بمان ما الرامه  
فى دفع الثمن . وإذا استرد العين مسترد من بين يدي المشتري كان على النافع أن  
يرد للمشتري ثمنه . ولا يحل للنافع أن يعاد المشتري على أن يعفه من رد ثمنه إذا  
استردت العين من بين يدي المشتري ، لأن عقود النعمة الطيبة لا تطبق أن يفقد  
المشتري الثمن على حين يحفظ له النافع .

### متى تنتقل الملكية من النافع إلى المشتري .

بين النافع والمشتري فى عقود الدمة الطيبة رابعة من الثقة المتبادلة « fides »  
وهذه الثقة المتبادلة تحمل الأمر بين النافع والمشتري قائماً على براده كل منهما  
والأمر ليس سواء فى بيع كافة الأشياء ، وليس سواء فى بيع معتبر والمقبول ،  
وليس سواء فى البيع فوراً ، وفى البيع تأجل . ومن أجل ذلك صحت عقد البيع  
فى الحياة التجارية شروط كثيرة يتلون بصورها صورة العقد . وقد تنتقل الملكية  
فوراً لمشتري قوة العقد قبل أن يتم المناولة « solo consensu » فى أشياء

هي بطبيعتها بسيرة مال ، وقد لا يتم التراضي بين البائع والمشتري إلا بانجاز البيع  
 بإحراز ثمن يدفع الثمن وتسليم العين ، وعلى ذلك لا تكون المناولة إلا تنفيذاً  
 لإرادة المتعاقدين . وقد نحن سيما عقد البيع على أساس من الدمة الصالحة كان لنا  
 أن نرد الأمر إلى هذه الدمة ، واستطيع أن نقول إن موعد انتقال الملكية من  
 مال البائع إلى مال المشتري مسألة يترامى عنها المتعاقدون صراحة أو ضمناً ،  
 والمعروض في الأشياء الهينة أن يجر شراؤها فوراً . وقد تأخر المشتري عن  
 سدها ساعة البيع لأمر ما فكان المانع قد أجز ما عليه والفرم أن تلت على  
 المشتري فهذا م شجر المانع ما عنيه فوراً فليس له أن يسأل المشتري عن شيء  
 حتى يتمكن المشتري من سدول العين والأحداث المختلفة التي قد تمرى البائع  
 و شجرى صاعت بين المانع والمشتري صوراً من ألوان هذا العقد لا شراء من  
 دون ثمن ، وليس من الضروري أن يدفع الثمن مادياً ، ولكن يكفي التراضي  
 على الثمن ، بحراز المبيع كما يقول نوسياوس ( ديجست ١٨ — ٢١ ) « وقد يتم  
 البيع بين المانع والمشتري دون أن تقع مناولة . وقد ذهب فقهاء الرومان إلى جواز  
 بيع الأشياء على أمل » ويقول الغميه بومويوس ( ديجست ١٨ — ٨١ )  
 لا تمكن تصور بيع ، ولا شراء من دون شيء . يمكن بيعه وشراؤه ومع  
 ذلك يشترى الإنسان الأمر المستقبلة والمناج المستقبل بإدعاء التاج فان البيع يتم  
 منذ موعد التعاقدان ، وقد يحدث أن يتم البيع من دون عين « sine re » إذا  
 اشترى المشتري شيئاً محتملاً كان يشترى السمك الذي قد يقع في شبكة الصياد  
 فليبيع قائم ولو لم يقع في شبكة الصياد شيء ؛ لأنه شراء أمل كما يقول الفقهاء .  
 وقد يجوز شراء المائت وليس يجرى من فقهاء المصر الذهبي في القانون الروماني  
 على مناولة العين حرصهم على التراضي والخطأ فيه يترامى عليه المتعاقدان مبطل للبيع  
 والمناولة — كما رأينا — تنعبد لإرادة المتعاقدين وعلى ذلك فهي خاضعة لصور  
 هذه الإرادة . والملكية تنقل قبل تمام المناولة أو ساعة تمام المناولة ، أو قد يتعلق  
 نقل الملكية على شرط حتى بعد تمام المناولة . فإذا لم يتفد هذا الشرط ردت  
 الملكية إلى صاحبها



وفي عقد البيع مث كل كثيرة أتت من احتلاط صور هذا العقد ، فإن القانون  
الكبري حلف عقوداً شكلية كعاد تكون عقود عبية ولا يتم إلا بإظهار البيع  
وهي منقذة لإرادته المتعاقدين فوراً ، ولكن عقود الدمة الطيبة لا تنفذ بقيد ،  
ولا يكون البيع فوراً إلا إذا تراضى على ذلك المتعاقدون أو كان ذلك من طبيعة  
الأشياء ، وسكن عقد البيع والشراء قد يتم بمجرد العقد ، وقد نص المرتور  
على احترام التعاقد القائم على دمة طيبة والحالي من أمش ومن بية إبداء المبر .  
ونحن نعلم أن عقود الدمة الطيبة مضمرة الشكل ما تنفذ عليه المتعاقدون بية  
طيبة . وهذه العقود قد عشت أول أمرها في رحاب الدمة طيبة ، وكأب أول  
الأمر بميدته عن كل حر ، وفي ، ولم يكن لها من حماية سوى دمة المتعاقدين  
وطلب كذلك حتى هي - سور آثارها ، كما يقول الأستاذ أدوارد كيك حتمت  
ضرورات التجارة أن تعمل بين البيع وتنفيذ البيع ؛ وذلك - تطاع الدس أن  
يتعاقدا على بيع أشياء لم يكن بها من سبيل أول لأه ، كبيع ثم المستقل ،  
وغير الررع المعلق بشجرة

وكان بيع هذه الأشياء - نافذ في القرن السادس مدياً ، ولم يكن بيع  
التراضي وسائر المعاملات الحرة التي لم تحسم لمرايم الشكليات أول الأمر قوة  
قانونية بين وقع المتعاقدون في خلاف لحادوا إلى حكم ليحكم بينهم ولا ريب أن هذا  
الحكم لم يكن ليحكم بينهم إلا عبادى الدمة الطيبة وفيه أتى المرتور مسطاً لهذه  
المعاملات لم يعمل شيئاً فوق أن يقر الواقع وبدأ - احتلف المتعاقدون على شيء ، حادوا  
بسالوه حكماً ليحكم بينهم وكان يرتور بأمر هذا الحكم أن يحكم بين المتعاقدين  
عبادى الدمة لصيغة . وقد قل الأستاذ كاندان في كتابه السب في الالتزامات أن  
عقود التراضي تقوم على بده إسماعدين وإرادة المتعاقدين هي كل شيء في حق  
الروابط القانونية وعنده الإرادة هي المورد الذي يسعى أن يردده القاصي ليخرج منه  
ما يراضى عليه كل من المتعاقدين ومن أجل ذلك سميت هذه العقود عقود الدمة  
الطيبة ويجب أن يفهم القاصي هذه العقود مضمرة الدمة الطيبة ويجب أن يبحث  
عما أراد المتعاقدون في حدود الدمة الطيبة .

وتمت هذا البحث بأن المدة الرومانية ، هي لصدق في القول ونوهه بالمعهد ،  
كانت أساساً للتعاهد بين الرومان وبين الأمم الأخرى سواء تعاهدوا على معاهدة  
دوية أو عاهدوا في بيع أو بحارة . وقد وسعت هذه ائمة مبادئ العدل ، وسيت  
من مبادئها ، دعاوى النعمة الطيبة ، وعقود النعمة الطيبة ، والملكية البريتورية .  
وعاشت لعملات دوية الخاصة والعامة قروناً طويلة بهذا البناء الإنساني الحر .  
وكذا نقلت رومانها الأحاسيس الأخرى سلحت آت القانون الحامد ، ووجبت  
على آترة قواعد العدالة .

وكان في حبس التبريد وبقه ، دون رومانى فتم على مبادئ الماديين  
الطبيين من كل حبس ، وذلك الذى جعل القانون رومانى ميراثاً إنسانياً  
لكل مدنية

---

[ تم طبع كتاب « أساس العدالة في القانون الرومانى »  
في مطبعة لجنة البياى العربى بالقاهرة في يوم الإثنين ١٠ من  
ربح سنة ١٣٧٠ ( الموافق ١٦ من أبريل سنة ١٩٥١ ) .  
والحمد لله أولاً وآخراً ]

سيد محفوظ

المدير العام لمطبعة

## قائمة مطبوعات اللجنة

- ١ - سنوئث ... : الأستاذ عباس محمود العقاد ٢٥
- ٢ - أثر الشرق في العرب .. : الدكتور مؤد حسان .. ١٥
- ٣ - قصة الكهرباء والاسلكي : الأستاذ محمد عاطف البرقوي ٢٥
- ٤ - مشكلاتنا الاجتماعية . : الأستاذ محمد عصيه الإبراشي ٢٠
- ٥ - الحشة ... : « حسن محمد حوهر ٢٠
- ٦ - العزل عند العرب ... : « حسان نورحان ٢٥
- ٧ - عائشة أم المؤمنين ... : الأسة راحة مصطفى قدوره ٢٥
- ٨ - الفلسفة القرآنية .. : الأستاذ عباس محمود العقاد ٣٠
- ٩ - أحاديث الصباح ... : الشيخين سلقوب و. دلي ١٥
- ١٠ - أبطال الشرق ... : الأستاذ محمد عصيه الإبراشي ١٥
- ١١ - أبو العتاهية ... : « محمد أحمد راس ١٥
- ١٢ - الراهبة المتوحشة .. : دكتور عباس إبراهيم حسن ١٠
- ١٣ - المهد الذهبي ... : الأستاذ وهي اسماعيل حني ١٠
- ١٤ - صرخة في واد... : الأستاذ محمود عليم .. ٣٠
- ١٥ - الصحافة والصحف . : المرحوم لأستاذ عبد الله حسين ٢٥
- ١٦ - ولأده ... : الأستاذ علي عبد العظيم ١٥
- ١٧ - اللعب والعمل... : دكتور علي عبد الواحد وافي ٨
- ١٨ - من كل نبع قطره .. : الأستاذ حسن محمد حوهر ٦
- ١٩ - عبد الله بن فيس لرقبات ... : الأستاذ علي المجدي نصف ١٥
- ٢٠ - الاستعمار العرسي ... : لأستاذ أحمد رمزي .. ١٥
- ٢١ - الورداء العاسيون .. : الأستاذ محمد أحمد راس ٢٠
- ٢٢ - سحر العطور ... : « أحمد علي الشحات ١٢
- ٢٣ - أ كسر الحياة... : الدكتور محمود محمد سلامة ٢٠

للمؤلف

١ - سقراط

٢ - La bonne foi en matière de pension

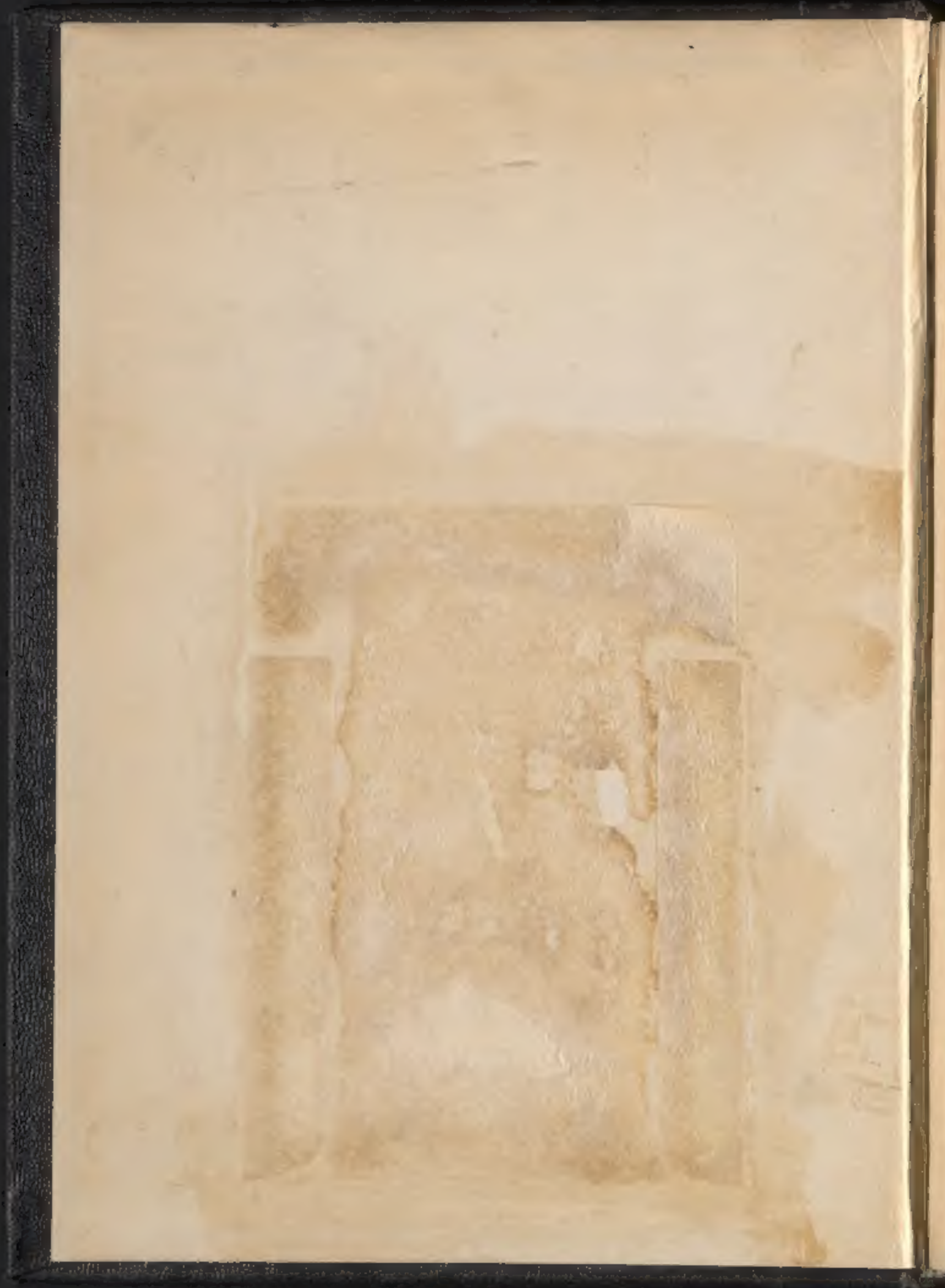
- ٢٤ - دراسات في علم النفس الأدبي : الأستاذ حامد عبد القادر ٣٠
- ٢٥ - التيارات السياسية ... : الأستاذ محمدرضا أحمد بك ٥٠
- ٢٦ - مسلم بن الوليد ... : الأستاذ حسن علوان ... ٢٥
- ٢٧ - الإسلام والديمقراطية ... : معالي محمد علي علوية باشا ٥
- ٢٨ - فقه اللغة ... : دكتور علي عبد الواحد واقي ٥٠
- ٢٩ - علم اللغة ... : دكتور علي عبد الواحد واقي ٥٠
- ٣٠ - كيمياء المصادر ... : دكتور محمود يوسف الشواربي ١٠٠
- ٣ - ص الطبيعة ... : الأستاذ محمد عاطف البرقوقي ٣٠
- ٣٢ - حلام البقعة ... : تأليف دكتور ج. ه. حرين  
ترجمة إبراهيم حافظ ..  
ومراجعة زكي المهندس بك ٣٠
- ٣٣ - رفاة الطوطاوي بك : الأستاذ أحمد أحمد بدوي ... ٥٠
- ٣٤ - المراجعة : تأليف دكتور ج. ه. حرين  
ترجمة إبراهيم حافظ ...  
ومراجعة زكي المهندس بك ١٥
- ٣٥ - فلسفة آني البلا : الأستاذ حامد عبد القادر ٣٠
- ٣٦ - الحان الفروب ... : الأستاذ طاهر الطناحي ... ٣٠





The following is a list of the  
 names of the persons who  
 have been appointed to the  
 various positions in the  
 office of the  
 Secretary of the  
 Department of the  
 Interior, for the year  
 1880.

DEPARTMENT OF THE  
 INTERIOR  
 OFFICE OF THE  
 SECRETARY



DEC 1973

KBD

H23  
1951

KBD

H23  
1951

AMERICAN UNIVERSITY - 100 MALL



